تحليل النظم
الاقتصادية العالمية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2012/6/2160)

338.9

علي، عزام محمد

تحليل النظم الإقتصادية العالمية/ عزام محمد علي، محمود علي فاروز، اباهيم جابر حسنين / عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012

( ) ص

ر.إ: (2012/6/2160).

الواصفات:/ التنمية الاقتصادية

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-555-68-9

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com

تحليل النظم الاقتصادية العالمية

الدكتور. عزام محمد علي الدكتور. محمود علي فاروز
الدكتور. إبراهيم جابر حسنين

الطبعة الأولى
٢٠١٣م – ١٤٣٤هـ

فهـــــرس

المقدمة..... ٧

الفصل الأول

نظريات التنمية الاقتصادية..... ١١

الفصل الثاني

صعوبات في طريقة البحث العلمي الجاد . الاقتصاد نموذجاً ٢٣

الفصل الثالث

العلم الاجتماعي الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية ٣٧

الفصل الرابع

ابن خلدون وعلم الاقتصاد ٦٣

الفصل الخامس

الإنتاج الصناعي في الوطن العربي ٦٩

الفصل السادس

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في الوطن العربي ٩٥

أ - تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمعات العربية ١٠٦

ب- الآثار الاقتصادية للحوادث المرورية..... ١٣٦

الفصل السابع

البنك الدولي ١٦١

الفصل الثامن

الشركات متعددة الجنسيات ١٧٣

الفصل التاسع

تحليل الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية..... ١٨٩

الفصل العاشر

تحليل الاقتصاد في اليابان..... ٢٢١

الفصل الحادي عشر

تحليل لنظم الاقتصاد الإسلامي ٢٣٣

الفصل الثاني عشر

تحليل للتطور الاقتصادي في البلاد النامية ٢٥٣

الفصل الثالث عشر

التحليل الاقتصادي للنمور الآسيوية بين الأزمة والانهيار..... ٢٧١

مقدمـــة

الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، ويهتم بدراسة عملية إنتاج، توزيع، واستهلاك السلع والخدمات. ومصطلح (اقتصاد) لغوياً يعني التوسط بين الإسراف والتقتير (جاء في مختار الصحاح: "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقْتِصدٌ في النفقة"). تعددت التعاريف لمصطلح (اقتصاد) إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف (ليونيل روبنز) في مقالة نشرها عام ١٩٣٢ حيث يقول: "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات". (الوسائل النادرة) أو الندرة: تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية. وغالباً ما يشار إلى الندرة بأنها (المشكلة الاقتصادية). وبمعنى آخر نجد أن المشكلة الاقتصادية هنا تدور حول الاختيار Choice وما قد يؤثر بانتقاء هذا الخيار من محفزات وموارد.

وقد حاولنا في الفصول المشتمل عليها هذا الكتاب أن نوضح تحليل لبعض النظم الاقتصادية العالميـــة .

واللـــه الموفق وعليه قصد السبيل

الفصل الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

الفصل الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

نظرية آدم سميث: الاقتصادية و عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادي بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنة لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:

١. **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة..

٢. **تقسيم العمل:** يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي آدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل..

٣. **عملية تراكم رأس المال:** يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

٤. **دوافع الرأسماليين علي الاستثمار:** وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما

يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة..

٥. **عناصر النمو:** وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد علي ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية..

٦. **عملية النمو:** يفترض آدم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل..

نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالارباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية.

١. **التحكم في النمو السكاني:** اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

٢. **معدل التراكم الرأسمالي:** يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الارباح والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

٣. **معدل الربح:** يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود.

٤. **حالة السكون:** اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

٥. **دور الدولة:** كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

النظرية الكلاسيكية

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

١. **سياسة الحرية الاقتصادي:** يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

٢. **التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم:** ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

٣. الربح هو الحافز علي الاستثمار: **يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع** الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

٤. **ميل الارباح للتراجع:** معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

٥. **حالة السكون:** يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانه ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الربح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكان ويصل معدل الأجور الـ مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون.

نظرية شومبيتر

تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينة و بين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية.

١. **الابتكارات:** وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل:

- ادخال منتج جديد.
- طريقة جديدة للإنتاج.

- إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

٢. **دور المبتكر:** خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر علي تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

٣. **دور الأرباح:** ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.

٤. **العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الاطار على الدول النامية أمر صعب رغم مابه من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي.
- النقص في عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.
- الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار.

اصل الأزمة

نظرية الأستاذ الدكتور العلامة محمد ربيع

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي

١. **الطلب الفعال:** وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
٢. **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
٣. **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.
٤. **المضاعف:** فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ-وجود بطالة لا إرادية. ب-اقتصاد صناعي. ج-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية. د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.
٥. **السياسات الاقتصادية:** هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

نظرية روستو

قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. ٣.مرحلة الانطلاق: تعتبر هذه المرحلة هي المذبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق:

١. ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو ٥%إلى مالايقل عن ١٠% من الدخل القومي.
٢. تطوير بعض القطاعات الرائدة،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو
٣. الأطار الثقافي واستغلال التوسع،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. إجمالافأن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد
٤. مرحلة الاتجاه نحو النضج: عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن. ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.
٥. مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق

واسع.في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض.

١. عناصر النمو: تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة.

٢. الحوافز، ويوجد نوعين من الحوافز.

أ-الحوافز الصفرية و هي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثر ها على الجانب التوزيعي.

ب-حوافز ايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

نظرية نيلسون

يشخص نيلسون يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي:

١.الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

٢.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

٣.ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

٤.عدم كفاية طرق الإنتاج.

نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند نقطة التوازن..

نظرية النمو المتوازن

الدمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. و نظرية الدمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وراندجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها علي الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة

وأثار سلبية ومنها: ان الدول النامية تفتقر إلى الموارد الازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على احلال الوارداة مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدو النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادي

نظرية النموغير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية،إلا أنها تخلق بدورها وفورات

خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الانمائية ما يلي:

١ ـ تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

٢ ـ الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

١٢. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام.

أما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة ١٣. نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها. و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الانتشار وآثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج اطار هذا الموقع. أما آثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الأقاليم الأخرى

الفصل الثاني

صعوبات في طريق البحث العلمي الجاد الاقتصاد نموذجاً

الفصل الثاني

صعوبات في طريق البحث العلمي الجاد الاقتصاد نموذجاً

مدخل:

كثيراً ما يُساء فهم طبيعة علم الاقتصاد، وكثيراً ما تكون النظرة إليه نظرة تشوبها الحيرة وتعوزها الثقة، ومن ثم يُنتقص قدره بصورة تدعو إلى الأسف. فهو يُتهم بالغموض من جهة، ويوصف بالسطحية من جهة أخرى، ويقول منتقدوه بوجه عام أنه أخفق في وضع حلول ذات قيمة علمية في معالجة ما يجّد من مشاكل عالمية عاجلة.

إنّ أيّ كاتب أو باحث يتناول موضوعاً كبيراً قد يترك بالضرورة كثيراً من التفصيلات، إلا أنّ عرض الخطوط العريضة في علم الاقتصاد، ربما يساعد على إبراز أهمية هذا العالم في عالمنا الحديث، وربما يبعث على الاهتمام بذلك العلم الاقتصادي ويقويه. وهذا الاهتمام بدوره ربما يؤدي إلى تقدير ذلك العالم التقدير الذي يستحقه.

وهذا أهم هدف يساعد أيّ كاتب أو باحث اقتصادي متخصص على مناقشة مشاكل عصره وقضايا بلده الاقتصادية، ومبادئ العلوم الاقتصادية، لأن علم الاقتصاد يعين الناس على تفهم مشاكلهم التي تعرض لهم باعتبارهم أفراداً في المجتمع.

علم الاقتصاد:

عندما نتأمل نشاط الناس رجالاً ونساءً في ساعة من ساعات الصباح ليوم من أيام العمل، نرى غالبيتهم تنصرف إلى أعمال مختلفة وتنهمك في مشاغل كثيرة متنوعة، في المصانع والحقول والمكاتب والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والمصارف والأعمال الحكومية المختلفة.

إنّ نشاط جميع هؤلاء على اختلافهم واختلاف أعمالهم يشترك في أمرين: أولهما: أنهم جميعاً يهدفون من وراء أعمالهم إلى تحصيل أسباب عيشهم، فما يكسبونه مقابل ما يبذلون من نشاط وجهد يمكّنهم من تحقيق حاجاتهم الضرورية من طعام وشراب ولباس وسكن وقد يفيض عن الحاجات الضرورية لهم فيستخدمونه للترفيه والترف أو يدخرّون جانباً منه. وثانيهما: أنهم في الوقت الذي يعملون فيه لتحصيل عيشهم يسهمون في إنتاج سلع أو تقديم خدمات يحتاج إليها غيرهم من أفراد المجتمع.

هذا النشاط المشترك الذي يدور حول تحصيل أسباب العيش عن طريق إنتاج سلع وخدمات، هو ما يعرف بـ (النشاط الاقتصادي) ومجموع أوجه هذا النشاط الذي يقوم به أولئك الأفراد هو ما يسمى بـ(النظام الاقتصادي).

وعلى الرغم من أهمية النظام الاقتصادي وأثره البالغ في حياتنا اليومية، فإن الذين يهتمون بمعرفة أي شيء عنه قليلون، مع أنّ علم الاقتصاد يلقي الضوء على الحياة المادية للإنسان، ولا تقل أهمية الإلمام بقدر منه عن أهمية فهم القواعد الأساسية في الصحة أو في التعليم والتربية.

إنّ المعلومات الاقتصادية تساعدنا على فهم لماذا نسعى لتحصيل أسباب العيش، ولماذا يختار كل منا مهنة خاصة يقبل عليها بذاتها، وكيف ننظّم ما نكسب أو نحصل عليه من دخول، وما النظام الذي نخضع له في شراء ما نحتاج إليه من سلع، وكيف تصل السلع إلى المستهلكين سواء أكانت من الإنتاج الخارجي أم من الإنتاج المحلي، وما الأسس التي تتحدد عليها أسعار السلع التي ندفعها مقابل الحصول عليها، ذلك لأن هذه الأمور كلها من موضوع علم الاقتصاد.

علم الاقتصاد يعرف بأنه دراسة الإنسان في نطاق عمله، وسعيه للحصول على أسباب عيشه، فهو يبحث الفروع المختلفة للنظام الاقتصادي، وهو يعتمد في هذه الدراسة على الوقائع التي تنتظم الحياة اليومية في دنيا الأعمال. ومن ثم نجد مهمة الاقتصادي هي وصف هذه الوقائع في ترتيبها الصحيح.

فلو كانت حاجاتنا كلها تتحقق دون جهد يبذل أو كان في مقدورنا الحصول على الطعام والملبس والمسكن دون أن نقدّم عملاً نكسب من ورائه ما ندفعه، أو ندفع بعضه مقابل الحصول على هذه الأشياء، ما قامت ضرورة البحث الاقتصادي، وما كانت هناك حاجة إليه.

إنّ ضعف الاقتصاد كعلم لا يرجع إلى خطأ من جانب الاقتصاديين وحدهم. ذلك أن الواقع الذي يحاولون تحليله والتنبؤ به لا يخضع لنظم منهجية مغلقة تشبه مثلاً علوم الطبيعة.

ومن ثم، فلا يستطيع عالم الاقتصاد أن يستبعد أي شيء يؤثر في النظام الاقتصادي. إنَّ نظامه مفتوح ومتاح للعواطف السياسية والاجتماعية والتقنية والنفسية بل وحتى التقلبات الجوية.

لقد انقضى زمن طويل ومازال النضال مستمراً للوصول إلى اقتصاد يتميز بالموضوعية.

وقد كانت قضية الاقتصاد كعلم منذ أمد طويل وما تزال مادة للجدل داخل المهنة وخارجها، تزيد وتقل في علاقة عكسية مع أداء الاقتصاد الوطني وعندما تسير الأمور بأقل قدر من الصعوبات.

يقول روبرت كارسون: كان الاقتصاد ومازال كعلم يستهوي بعض ممارسي العلم الكئيب، فهو يوِّفر لهم قدراً من القوة والإحساس بالغائية الذاتية والمهنية، نتيجة الاقتصاد المريح للنفس بأن التعليل الاقتصادي يقوم على حقائق طبيعية وعلمية وعلى مبادئ ثابتة.

إنَّ إلباس الملاحظة الاقتصادية رداء العلم له سحر لا يقاوم خاصة لدى المذاهب الأكثر تشدداً.

وبالرغم من أن كل جيل جديد من الاقتصادين يبدو كأنه يعيد اكتشاف مسألة الاقتصاد كعلم، بَيْد أن جذور كل نقاش وجدل جديدان. لذا، أصبحت دراسة الاقتصاد

مهنة وأستاذية بتعبير شومبيتر وكان تضييق منظومة الاقتصاد وحشرها في مهنة تدريس في الجامعات وإمكانية التدريب عليها بأساليب كمية متزايدة، يعني إدخال كثير من التجريد في التعليل الاقتصادي وابتعاده بالتالي عن اهتمامات الناس العاملين فعلاً في النشاط الاقتصادي.

لقد أوجز الاقتصاديون الحديث فقالوا: إنّ الإنسان الذي يواجه دائماً مشكلة الاختيار، هو دائماً يدبّر ويقتصد في هذه الناحية أو تلك، سواء في ذلك ما يكون في الشؤون المنزلية أو في دائرة عمله.

إذ لو كان لدينا من الوقت ومن الموارد ما نريد لما قامت دواعي الاقتصاد، ولما نشأت مشكلة الاختيار بل لما كانت هناك مشاكل اقتصادية.

إذنا نواجه دائماً مفاضلات اقتصادية، تضطرنا إلى تدبير أمورنا ومواردنا ووقتنا بحيث نحققّ بها أقصى ما يمكن تحقيقه من حاجاتنا ورغباتنا.

إنّ الطبيب ورجل الأعمال وصاحب المصنع والكاتب والمدرّس والمستهلك مضطرون جميعاً إلى اختيار أمر من عدة أمور، فالطبيب الناشئ يقارن بين مزاولة مهنة الطب دون تخصص، أو إنفاق مزيد من النقود في سبيل التخصص في فرع من فروع الطب. وأصحاب المصانع ورجال الأعمال يفاضلون بين ضروب الإنتاج المختلفة لتحقيق أقصى ربح ممكن. والمستهلكون يختارون ما ينفقون فيه نقودهم بحيث يحققون أقصى درجة ممكنة من إشباع حاجاتهم.

ومسألة الاختيار هذه لا تقتصر على النوع، بل تتعداه إلى الكمية كذلك. ومع ذلك فإن هذه القرارات هي التي تبيّن طبيعة النشاط الاقتصادي ومداه فاختيار واحد من عدة أمور يمكن أن يكون أحدها بدلاً منه هو أساس النظام الاقتصادي.

ولذا، تقع على عاتق الباحث في علم الاقتصاد مهمة بحث وفحص وتحليل الظواهر الاقتصادية وترتيبها على الوجه الذي يوّضح الطريقة المعقدة لسير النظام

الاقتصادي، ويشرحها بشكل ميسّر، حتى تسهل دراستها وتتيسر متابعة فحصها وتحليلها واستنباط المبادئ الاقتصادية التنظيمية.

إنّ الباحث الاقتصادي بقدرته المستمدة من دراسته للنظام الاقتصادي على التنبؤ، إنه يؤدي خدمة جليلة للمجتمع إذ يستطيع تقدير الأخطار والتنبيه عليها.

وفي هذا الصدد نعرض فيما يلي بعضاً من الصعوبات المهمة التي تعترض سبيل البحث العلمي الاقتصادي الجاد مركزين على قضيتين مهمتين هما:

١. صعوبة تتعلق بـ التنبؤات الخاطئة والافتراضات غير الواقعية.

٢. صعوبة تتمثل في الزعم بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً.

إن دراسة الاقتصاد أداة نافعة في معالجة مشاكل الحياة الحديثة، فهي تبيّن لنا النتائج المترتبة على سلوكنا مسلكاً معيناً في تدبير الجانب المادي من حياتنا، وتعيننا على مواجهة مشكلة الاختيار بين البدائل المتاحة، مما يجعل قراراتنا أقرب إلى الصواب، ويجنبّنا الكثير من الأخطاء عند تدبير أمورنا الاقتصادية، واتخاذ القرارات للمسائل الاقتصادية المختلفة.

التنبؤات الخاطئة والافتراضات غير الواقعية:

يقول ستيوارت تشيس في كتابه ((الإنسان والعلاقات البشرية)) أعترف بصفتي أحد المؤلفين في علم الاقتصاد أن علم الاقتصاد تدعمه نظريات ثابتة، كما تؤيده المنحنيات والرسوم البيانية المقنعة، لكنه كثيراً ما يثبت أنه لا يمكن الاعتماد على أيّ تنبؤ فيه وهذا هو الاختبار العسير للعلم.

وقد كتب جورج سول كتاباً بعنوان ((فن الاقتصاد الجيّد)).

وبالرغم من فشل التنبؤات المتكررة، فإن الاقتصاد مادة معروفة، ولها أقسام رائجة ومعاهد وكليات في الجامعة. كما أنه يلقى الاهتمام العظيم في الأبواب المالية في الصحف وتتابعه المجلات والنشرات والكتب.

ويمكن النظر للموضوع من ثلاثة جوانب: النظرية العامة والنظرية الخاصة والاقتصاد العملي.

فالنظريتان العامتان الكبيرتان في العالم تتسمان بالصرامة والتناقض وعدم الاطمئنان إلى التنبؤ على أساسهما. ذلك أن ما تتنبأ النظرية بحدوثه، لا يحدث في العادة.

إن ميادين تلك الجوانب الثلاثة تتعثر في طريقها إذا لم يعتمد على علوم المسلك الإنساني، لاسيما ميدان النظرية العامة.

وقد نشط الاقتصاديون مستخدمين الرياضيات البحتة والإحصاء، بغية الاهتداء إلى قوانين يمكن الاعتماد عليها بشأن مسلك المال والأسعار، دون أن يتبينوا بصورة كافية أن الأسعار تتأرجح عادة، بسبب الطريقة التي يشعر بها الناس إزاء الموقف، وهي ظاهرة من ظواهر المسلك.

وهكذا كان الاقتصاديون - في واقع الأمر - بالخيار بين لغات ثلاث: الرياضيات، والاقتصاد، والوصف النظري اللغوي (أو أية لغة عادية أخرى).

ولكل من هذه اللغات نقاط قوتها وضعفها. فعندما تستخدم الرياضيات بصورة صحيحة، تكون هي الأكثر دقة. حيث تستعمل كأداة لتحليل المشكلات من الناحية الكمية.

بَيْدَ أنها لغة غير مفهومة عند معظم الناس، بل وعند معظم الاقتصادين. فقد ترغم الرياضيات الاقتصادي على التورط في مستوى عال من التجريد حتى أنه يفقد الصلة مع الواقع الاقتصادي.

إن العالم المسلح بالتعريف العلمي، إنما يبحث دون جدوى عن مجال اقتصادي، يسير طبقاً لأنظمة من القوانين الخاصة به. فهو لن يستطيع أن يجد إلاّ مسلك الناس، كعمال ومستهلكين ومديرين ودائنين ومدينين وهم مشغولون بكسب عيشهم وتأمين مستقبلهم وحماية أسرهم وتحصين أنفسهم.

وفي وسع هذا العالم أن يسجِّل هذا المسلك ويرتبه بعدة طرق مثل:

- مسلك المنتج، في المزارع والحرف والمصانع والمناجم والمعامل.
- المسلك المالي، في صورة التبادل التجاري، واستخدام المال وتقسيم الدخل المالي في مجتمع معين.
- مسلك المستهلك، النزعة إلى الإنفاق أو عدم الإنفاق وأثر الدعاية والإعلان وتنشيط الاحتياجات وإرضائها.

فالمسألة كلها تمتد جذورها إلى مطالب الناس ونزعاتهم ورغباتهم ومخاوفهم وآمالهم في الأمن والطمأنينة، وكلها حوافز نفسية سيكلوجية.

وهذا هو السبب فيما تبدو عليه النظريات الكبرى من فراغ، فهي إما أن تغفل المسلك الإنساني كلية، أو تركن إلى أساس سيكلوجي لا وجود له لحماً ودماً، وتتحدث عن الأشياء الأخرى التي تتساوى، بينما الأشياء لا تتساوى، كما تتحدث عن (الحقائق التي توضح نفسها بنفسها). في حين أن هذه الحقائق لا يمكن إثباتها.

ويكفي لكي نبيِّن عدم جدارة كثير من النظريات والتنبؤات والفروض الاقتصادية أن نلقي نظرة على بعض التقديرات:

١. بناء على توجيه رجالات البنوك والمصارف وخبراء المال، عادت بريطانيا إلى الأساس الذهبي بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانوا واثقين أن الذهب سيعيد لها مكانتها الاقتصادية في العالم. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وبعد ست سنوات من الصعوبات المالية، التي أخذت تتراكم عاماً بعد آخر، تخلت بريطانيا عن أساس الذهب.

٢. عندما رأى الاتحاد السوفيتي أن يسير وفقاً لمشروعه الأول للسنوات الخمس في عام ١٩٢٧م، سخر منه رجال الاقتصاد في لندن وباريس ونيويورك، وقالوا: إن الاتحاد السوفيتي مفلس، فمن أين له أن يحصل على ستين بليون روبل لاستثمارها في أرصدة رأسمالية؟ من أين يجيء له المال؟ وفي نهاية السنوات الخمس، كانت هناك المصانع وخزانات المياه لتوليد الطاقة والسكك

الحديدية وأبراج الإرسال والمدارس والمشروعات السكنية ومصانع الصلب. كانت هذه كلها هناك. فمن أين جاء المال.

٣. في عام ١٩٤٠م أكدّ رجال الاقتصاد الأمريكان أنه نظراً لضخامة الدين البالغ ٤٥ بليون دولار، فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تمويل برنامج للدفاع أو لإعادة التسلح في أمريكا. ومع ذلك فقد ثبت أن هذا كان على العكس أمراً سهلاً بدرجة مذهلة. والواقع أنه في عام ١٩٤٠م لم يكن هناك رجل واحد من رجال الاقتصاد في أمريكا، كانت لدية الجرأة، ليتصور أن الولايات المتحدة سيكون في وسعها عام ١٩٤٥م أن تتحمل ديناً قدره ٢٨٠بليون دولار.

٤. في نهاية عام ١٩٤١م، قرأ الناس سيلاً من المقالات والأنباء والقصص، التي تؤكد أن اليابان لا تمثّل خطراً حقيقياً، ذلك أن سنين الحرب الطويلة مع الصين، قد استنزفت مواردها. كذلك لم يكن لديها ذهب، كما كانت منهارة اقتصادياً. وجاء الهجوم على بيرل هاربر، في الوقت الذي كانت فيه هذه التصريحات تدوي في كل مكان. وصبت اليابان الدولة المنهارة جم غضبها على أمريكا واكتوت أمريكا بنارها مدة تزيد على ثلاث سنوات.

وهكذا نجد جريدة الايكونوميست اللندنية في عددها الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٦م تقول: إن الاقتصاد علم غريب، إن كان علماً على الإطلاق فالباحث الذي تعمق في كتب العلوم الطبيعة، يجد في أحكامها مجموعة من الحقائق، تؤيد صحتها تجارب دقيقة بقدر ما تستطيعه فطنة الإنسان. أما الباحث الذي يتعمق في الاقتصاد، ويخترق سحب الخطوط والمنحنيات البيانية والرموز الرياضية فإنه لن يجد وراءها حقائق، بل مجموعة من الفروض النفسية البدائية، التي لا تثبت صحتها ـ إذا ثبتت أصلاً ـ إلا المنطق العادي الركيك ثم إنه يجد أن معظم هذه الفروض خاطئة.

لقد فات على رجال الاقتصاد إدراك أن فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية لم ينحرف عن جادة الصواب على هذه بالصورة. فلا عجب إذا زعم رجل الشارع أنه، في ميدان الاقتصاد، في كفاءة أيّ أستاذ متخصص.

ورغم ذلك أقول لقد كانت هناك بالطبع تنبؤات صحيحة، لكن علينا أن نلاحظ أنه لو كان علم الاقتصاد علماً اجتماعياً من الطراز الأول، لتمكن أغلب المشتغلين به من التثبت من صحة استنتاجه ووافقوه فيما ذهب إليه بدلاً من الوقوف، كأن الأمر لا يعنيهم.

ويتلخص الوضع في ابتهاج مدرسة على حساب انقباض مدرسة أخرى، عندما لاتتحقق نبوءة أحد الاقتصادين، فقد فرح معارضو جون مانيارد كينز فرحاً عظيماً، عندما فشلت نبوءة مكتب إحصاء العمل عن البطالة بعد الحرب. لكن رجل الشارع، اعتبر ذلك دليلاً جديداً، على أن جميع رجال الاقتصاد لا يمكن الوثوق بهم.

إن العلماء الحقيقيين يعتزون بعلمهم ويقلقهم فشل التنبؤات العلمية الدقيقة.

من هنا كان قلق أحد الاقتصاديين، حيث يقول:

لقد ظللت أقرأ كتب الاقتصاد طيلة ثلاثين عاماً، وكنت محاسباً محترفاً على صلة وثيقة بكثير من دوائر العمل، ومارست العمل في ظل النظريات الشائعة من (دع الأمور تسير) والاشتراكية والضريبة الفردية والضمان الاجتماعي ومبادئ كينز والكومنولث التعاونية، ولم أجد بينها ما يتمشى مع الحقائق الموضوعية الهادفة التي رأيتها. صحيح أن هناك أجزاءً من هذه النظرية أو تلك تتمشى مع هذه الحقائق، لكنها كأنظمة عامة لا تعتبر ملائمة.

ولعل عالم الواقع لم يعرف كائناً بشرياً، يتصف بالصفات التي تضفيها الكتب والمراجع الاقتصادية على الإنسان الاقتصادي، أو يشهد مجتمعاً يلتزم بالحتمية الاقتصادية التي ابتدعها ماركس وأنجلز كمبدأ أساسي. والتوازن الكامل حلم من أحلام عالم الاقتصاد الخيالي، يتجاوز الزمان والمكان.

فلا عجب إذن عندما لا يتحقق ما يتنبأ به رجال الاقتصاد. ومن يحاول وضع نظرية اقتصادية بحتة يشبه الغلام الصغير، الذي يحاول أن يحلق في الجو بطائرة من الورق.

وللأسف، فقد عرفت الاقتصاديات في القرن التاسع عشر على أنها (العلم الكئيب)، لأنه كان يفرض على الناس الخيارات دائماً.

يقول بيتر دراكر في كتابه (الإدارة للمستقبل): تفترض النظريات الاقتصادية الحديثة أن الدولة ذات السيادة هي الوحيدة في هذا العالم القادرة على السيطرة على مصيرها فلو أن الدول المتقدمة صناعياً قد اتفقت على مجرد تسليم قيادة سياستها الاقتصادية إلى مندوب مفوض أو هيئة مشتركة فإن النظرية الاقتصادية تؤدي عملها، ولكن الواقع أثبت أن ذلك سوف لن يحدث.

ويفترض معظم علماء الاقتصاد أن سرعة تداول النقود عادة اجتماعية و عامل ثابت، على عكس كل الشواهد، إذ أن سرعة تداول النقود ظاهرة زئبقية كموضات المراهقين وحتى درجة التنبؤ بها أقل من درجة التنبؤ بأي ظاهرة اقتصادية أخرى.

ولم تعد نظرية الاقتصاد الكلي، في جوهرها، أساساً لسياسة اقتصادية. نظراً لأنه لا أحد يعلم ماذا سوف يحدث؟ فالزعماء السياسيون ليست لهم نظرية اقتصادية يثقون فيها، وهذه حقيقة تخفي على كثير من رجال المال والإعمال.

وقد حاول روبرت كارسون تقريب مفهوم علم الاقتصاد الذي لا يزال يتسم في أذهان الكثيرين بالغموض والإبهام. وحمل كتابه (ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها) دعوة جادة لأن نتناول النظريات الاقتصادية المعاصرة من منظور الواقع، كما أنه رسم لنا طريقاً ممهداً لفهم هذه النظريات.

وكان هدف روبرت كارسون من تأليفه هذا الكتاب كما يقول - إقامة جسور تلك المودة المفتقدة بين القارئ وعلم الاقتصاد!!.

الزعم بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً:

الاقتصاد قوة الدول والشعوب، لا سيما في هذا العصر الذي أضحت فيه بعض الأمم رهينة المادة.

ومن هنا احتلت الدراسات الاقتصادية مركز الصدارة وشغلت اهتمام رجال السياسة والمال وعلماء الاجتماع والاقتصاد.

بَيْدَ أنه - وللأسف - كانت من أبرز أخطائنا المنهجية في البحث والتفكير والدراسة محاولة وضع نظام اقتصادي لعالمنا الإسلامي من خلال الأسس الاقتصادية المعاصرة.

وللأسف كذلك فقد كانت ومازالت هناك آراء اقتصادية معاصرة (١١) تُصِّر على انقطاع الصلة بين الإسلام والاقتصاد، حيث يوهم مروجو هذه الآراء الاقتصادية المثقفين بعدم وجود صلة بين الإسلام والاقتصاد.

بل إنهم يتساءلون باستنكار خبيث ما للإسلام والاقتصاد؟. بدعوى أن الإسلام - في نظرهم - ينظِّم صلة المسلم بربه عن طريق العبادة والذكر، والاقتصاد يبحث في عمل وجهد وكسب المسلم في الحياة، فأية صلة بينهما؟!!.

وتقرِّر آراؤهم أنه لا اقتصاد في الإسلام وأن الإسلام قاصر عن سنّ تشريعات اقتصادية ويعتبرون تدخل الإسلام في الاقتصاد تعطيلاً له وإفساداً وتخريباً.

والحقيقة، فإن تلك الآراء داحضة وباطلة، ينقضها أيّ ناظر في آيات القرآن وأحاديث المصطفي صلى الله عليه وسلم التي تقدِّم لنا حقائق ثابتة، بل إن الإسلام في جوانبه وتعليماته وأحكامه لا يخلو من التقريرات الاقتصادية، والتي منها:

١. المال مال الله والناس مستخلفون فيه.
٢. الطرق المباحة للتصرف في المال محدّدة شرعاً.
٣. توزيع المال في الإسلام محكوم بقواعد معينة.
٤. تحصيل المال يكون بما يحل من الأسباب.
٥. الاستهلاك في الإسلام مقيدّ بضوابط منّظمة.
٦. السوق في الإسلام لها آداب وأحكام.
٧. الزكاة حق للفقراء والمساكين.

٨. النقود في الإسلام لها وظائفها الشرعية.
٩. المسلم مدعو للأخذ بالأخلاق الاقتصادية السمحة.
١٠. الاقتصادي المسلم له منظوران دنيوي وأخروي.

إنَّ الاقتصاد في الإسلام كما يقوم على الجوانب الواقعية من السلوك الاقتصادي، فإنه يقوم كذلك على الجوانب المعيارية من هذا السلوك. و هو في هذا لا يختلف عن الاقتصاد على أنه علم معاصر إلا من حيث طبيعة الضوابط التي تحكمه.

ثم إنَّ علم الاقتصاد الإسلامي ـ كما يقول الدكتور محمد نجاة الله صديقي ـ يتضمن تحليل السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية والعمليات والمؤسسات المتصلة بإنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة، إشباعاً لحاجات المجتمع وإسهاما في تقدمه، و هو في هذا لا يختلف في موضوعه عن موضوع علم الاقتصاد المعاصر، إلا في مجال الضوابط، الأمر الذي يؤكد صفة العلمية للاقتصاد الإسلامي.

وإذا كان الباحث في علم الاقتصاد الإسلامي عاجزاً عن القيام بالتجربة شأن العلوم الطبيعية، فإن ذلك ينطبق على علم الاقتصاد المعاصر، و لم ينف ذلك صفة العلمية عن البحث في العلم الأخير لأن سلوك الإنسان ليس عشوائياً وإنما يتصف بقدر من الاستقرار والثبات، و من ثم يتم إتباع شروط معينة، منها الأخذ بطريقة منظمة للبحث العلمي عن طريق بعض أساليب التحليل الاقتصادي ومنها أسلوب التحليل المنطقي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي فضلاً عن أسلوب التحليل الإحصائي والرياضي.

وعليه، فإن الاقتصاد الإسلامي يُعدُّ على ضوء ذلك علماً فضلاً عن كونه نظاماً ومذهباً.

ختاماً: يمكن أن نجمل أبرز الصعوبات التي تعترض سبيل البحث العلمي الاقتصادي الجاد فيما يلي:

- **أولاً:** ضعف الحافز والالتزام من جهة الاقتصاديين لتطوير الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة كعلم متميز.

- **ثانياً:** تطّلب علم الاقتصاد المشاهدة والتجربة، لا التنظير وحده، لكون الاقتصاد علماً اجتماعياً يُعنى بدراسة العلاقات السلوكية.
- **ثالثاً:** نقص الموارد المخصصة للبحث في الاقتصاد. فقد فشلت الاقتصاديات المعاصرة في توفير الموارد الكافية للبحث الاقتصادي.
- **رابعاً:** افتقاد المتخصصين اختصاصاً مزدوجاً في الفقه والاقتصاد، وهذا أهم ما يعاني منه علم الاقتصاد الإسلامي.
- **خامساً:** غموض أصول البحث في الاقتصاد الإسلامي. إذ لم تظهر بعد منهجية

الفصل الثالث

العلم الاجتماعي الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية

الفصل الثالث

العلم الاجتماعي الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية

العلم الاجتماعي الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية انتاج السلع والخدمات. ويَدرس علم الاقتصاد الطريقة التي تُنتج بها الأشياء التي يرغب فيها الناس وكذلك الطريقة التي توزع بها تلك الأشياء. كما يدرس الكيفية التي يختار بها الناس والأمم الأشياء التي يشترونها من بين الحاجات المتعددة التي يرغبون فيها.

وفي كل الأقطار، تكون الموارد المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات قليلة. أي أنه لايتوافر لأي أمة من الأمم مايكفي من المزارع، والمصانع، أو العمال لإنتاج كل مايريده الجميع. وتتسم الأموال بالندرة أيضًا. فالقليل من الناس لديهم الأموال الكافية لشراء كل ما يريدونه، وفي الوقت الذي يريدونه. وعليه فإنه يتعين على الناس في كل مكان أن يختاروا أفضل الطرق لاستعمال مواردهم وأموالهم. فقد يتعين على الأطفال أن يختاروا بين إنفاق مصروفهم على شريط أو على شراء شريحة من لحم البقر.كما قد يتعين على أصحاب المحلات التجارية أن يختاروا بين قضاء عطلة صيفية أو توظيف مدخراتهم في شراء المزيد من البضائع. وكذلك قد يتعين على الأمة إنفاق أموال دافعي الضرائب على بناء المزيد من الطرق أو المزيد من الغواصات. فمن وجهة النظر الاقتصادية، يتعين على الأطفال وأصحاب المحلات والأمة أن يقتصدوا في سبيل مقابلة الاحتياجات والرغبات. ويعني هذا أنه يجب عليهم أن يستخدموا الموارد التي بحوزتهم في سبيل إنتاج الأشياء التي يرغبون فيها أكثر من غيرها.

يُعرِّف الاقتصاديون (المتخصصون في علم الاقتصاد) الاقتصاد بأنه العلم الذي يُعنَى بدراسة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. ويعني الاقتصاديون بالسلع والخدمات كل ما يمكن أن يباع ويشترى. ويعنون بالإنتاج معالجة السلع

والخدمات وتصنيعها. أما كلمة توزيع فيعنون بها الطريقة التي يتم بها تقسيم السلع والخدمات بين الناس.

المؤشرات الاقتصادية - مثل أسعار بيع الأسهم وشرائها - يجري رصدها ومتابعتها بصورة متواصلة بوساطة الحواسيب.

تنقسم دراسات الاقتصاد عادة إلى فرعين: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؛ ويُعّرف الاقتصاد الكلي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد، الذي يبحث في شؤون النظام الاقتصادي بمجمله بدلاً عن القطاعات المنفردة الموجودة فيه، فعلى سبيل المثال، فإن دراسة الاقتصاد الكلي لأمة من الأمم ستبحث على الأرجح في الناتج القومي الإجمالي وتحلله. انظر: الناتج الوطني الإجمالي. وستنظر تلك الدراسة في العلاقات التي تربط بين هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة، وتحاول أن توضح التغييرات التي تمر بها تلك المؤشرات خلال فترة زمنية معينة، ربما تمتد لخمس سنوات.

ومع إتاحة هذه المعلومات لهم، فإنه يصبح بإمكان الاقتصاديين أن يبنوا التنبؤات، عما سيحدث إذا ما تم اتخاذ قرارات اقتصادية معينة. وقد تكون هذه القرارات في شكل زيادة الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات أسعار الفائدة.

أما دراسات الاقتصاد الجزئي فهي تُركز على قطاع منفرد من الاقتصاد، وتبحث في التأثيرات المتعلقة بذلك القطاع بكثير من التفصيل. وقد يتكون هذا القطاع من مجموعة من المستهلكين، أو من شركة معينة أو من سلعة من السلع. ومن الأهداف الرئيسية للدراسة الاقتصادية الجزئية تحديد الكيفية التي تؤثر بها قرارات المستهلك وأنشطته، أو الشركة، أو أي وحدة أخرى مدروسة، على الأسعار الخاصة بسلعة أو خدمة معينة.

وتستدعي دراسة سلعة من السلع كالمطاط، على سبيل المثال، النظر إلى الكمية المعروضة منها والأسعار التي يتلقاها المنتجون مقابلها ويدفعها المستهلكون. وكذلك تنظر الدراسة إلى السلع المنافسة الأخرى للمطاط، مثل المطاط الاصطناعي، وأسعارها. وإذا ما زادت نسبة الأسعار عن مستوى معين أخذ المستهلكون في

تخفيض طلبهم على سلعة المطاط، وربما يتحولون إلى بديل آخر مناسب. ومن الجهة المقابلة فإن هنالك مستوى من السعر لايستطيع المنتج أن يبيع المطاط بأقل منه للمستهلكين. فإذا تناقص هذا السعر إلى مستوى أقل، فإن المنتج لايستطيع تغطية التكاليف بل سيجب عليه تحمل الخسارة بدلاً من الربح. فإذا حدث هذا الأمر، توقف الإنتاج والكميات المعروضة، حتى يعود بإمكان المستهلكين أن يدفعوا سعراً يُغطي تكاليف المنتج، ويحقق له بعض الأرباح التي يعيش عليها، ويقابل متطلباته الاستثمارية الجديدة منها.

ويُستخدم الاقتصاد القياسي الذي يُعنَى باستخدام التحليل الرياضي والإحصائي، في كل من دراسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

المشكلات الاقتصادية

ينبغي على كل أمة أن تنظم عملية إنتاج السلع وتوزيعها والخدمات التي يطلبها مواطنو ها. ولتحقيق ذلك، فإن النظام الاقتصادي للأمة لا بد له من طرح الحلول المناسبة للأسئلة الأربعة الأساسية التالية:

١. ما الذي ينبغي إنتاجه من السلع والخدمات؟.
٢. كيف سيجري إنتاج تلك السلع والخدمات؟.
٣. من الذي سيتلقى السلع والخدمات المنتجة؟.
٤. بأي سرعة سينمو الاقتصاد؟

ما الذي ينبغي إنتاجه؟. ليس بإمكان أي أمة أن تنتج كل مايكفيها من السلع والخدمات اللازمة للوفاء بكامل احتياجات مواطنيها. ولكن أيُّ السلع والخدمات التي يمكن اعتبار ها أكثر أهمية من بين مجموعات السلع والخدمات المختلفة؟ هل من الأفضل استخدام الأرض لرعي الماشية أم لزراعة القمح؟ وهل يجب استخدام المصنع لإنتاج الصواريخ، أم لإنتاج الجرارات، أم أجهزة التلفاز؟

كيف سيجري إنتاج السلع والخدمات؟. أينبغي على كل أسرة أن تزرع غذاءها وتنسج كساءها؟ أم ينبغي إنشاء صناعات متخصصة لتوفر تلك السلع؟ أم ينبغي

استخدام العديد من العمال في صناعة معينة؟ أم من الأفضل صناعة المزيد من الآلات التي تضطلع بمختلف المهام؟

من الذي سيتلقى السلع والخدمات؟. هل يجب أن ينال الجميع أنصبة وحصصًا متساوية من السلع والخدمات؟ وما السلع والخدمات التي يجب أن تُخصص للقادرين على شرائها؟ ثم ما السلع والخدمات التي يجب توزيعها بطرق أخرى؟

بأي سرعة سينمو الاقتصاد؟. ينمو الاقتصاد حينما يُنتج المزيد من السلع والخدمات. وعلى الأمة أن تُحدد النسبة من مواردها النادرة التي ينبغي أن تُستعمل لبناء المصانع والآلات، ولتقديم المزيد من التعليم لأبنائها بما يكفل زيادة الإنتاج في المستقبل. كذلك يجب معرفة كم من موارد البلاد، يلزم تخصيصه لإنتاج السلع والخدمات، مثل الغذاء والكساء للاستهلاك المباشر، إضافة إلى ذلك ينبغي على الأمة أن تُقرر الكيفية التي تتفادى بها البطالة والنكسات الاقتصادية الأخرى التي تبدد موارد البلاد.

كيفية نمو الاقتصاد

لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل. وبصورة عامة فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت.

تنمية الاقتصاد. هنالك أربعة عناصر رئيسية تجعل من الممكن للبلاد أن تنتج السلع والخدمات. وهذه العناصر التي تسمى بالموارد الإنتاجية هي:

١. الموارد الطبيعية.
٢. رأس المال.
٣. اليد العاملة.
٤. التقنية.

يعرِّف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام، مثل المعادن والمياه وضوء الشمس. ويضم عنصر رأس المال المصانع والأدوات والمؤن والمعدات. أما اليد العاملة فتعني كل الناس الذين يعملون أو يبحثون عن عمل، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية. وتشير التقنية إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

ولتحقيق النمو، فإن اقتصاد أمة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، ينبغي على الأمة أن تستعمل جزءًا من مواردها لبناء المصانع والمعدات الثقيلة وغيرها من المواد الصناعية، ومن ثم يمكن استعمال هذه المواد الصناعية لإنتاج المزيد من السلع الأخرى في المستقبل. كذلك ينبغي على البلاد أن تبحث عن المزيد من الموارد الطبيعية وأن تنميها، وأن تبتكر تقنيات جديدة، وأن تُدرب العلماء والعمال ومديري الأعمال الذين سيوجهون الإنتاج المستقبلي. وتُسمى المعرفة التي تكتسبها هذه الفئات رأس المال البشري.

قياس النمو الاقتصادي. إن قيمة كل مايُنتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، انظر: الناتج الوطني الإجمالي. ويُقاس معدل نمو الاقتصاد بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة، عادة ماتكون سنة بعد سنة. وفي الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨م نما الناتج الوطني الإجمالي لبلدان مختلفة بمعدلات متوسطة يختلف بعضها عن بعض كثيرًا، وذلك بعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد أثر التضخم. وقد تحققت المعدلات التالية: بريطانيا ٢,٢%، الولايات المتحدة ٢,٩%، أيرلندا ٣%، أستراليا ٣,٣%، كندا ٤,٤%، ماليزيا ٦,٥%، سنغافورة ٨%، هونج كونج ٨,٨%، جنوب إفريقيا ٩,٢.%

ويُمكن قياس درجة النمو الاقتصادي للبلاد باتباع طريقة أخرى، وذلك بدراسة المستوى المعيشي لمواطني البلاد. وللحكم على المستوى المعيشي يُقسم الاقتصاديون أحيانًا الناتج الوطني الإجمالي للبلاد على إجمالي عدد السكان، وينتج من ذلك الحصول على مقياس متوسط الناتج الوطني الإجمالي الفردي. ويقيس متوسط الناتج

الوطني الإجمالي الفردي قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط، وذلك إذا ماتم تقسيم كل السلع والخدمات المنتجة في البلاد في تلك السنة على السكان بصورة متساوية. انظر: مستوى المعيشة.

أنواع الأنظمة الاقتصادية

تتناول هذه الفقرة أنواع الأنظمة الاقتصادية في الغرب، أما بالنسبة للاقتصاد الإسلامي فانظر: الاقتصاد الإسلامي، نظام.

تطورت في الغرب والشرق نظم اقتصادية متباينة، وذلك لأن الأمم المختلفة لم تتفق يومًا على الكيفية التي يجب أن تحل بها مشكلاتها الاقتصادية الأساسية. وفي عالم اليوم ثلاثة نُظم اقتصادية مهمة هي:

١. الرأسمالية.

٢. الأنظمة الاقتصادية المختلطة.

٣. الشيوعية. وتتضمن الأنظمة الاقتصادية لكثير من البلدان عناصر مشتركة من نظم اقتصادية مختلفة.

الرأسمالية. هي النظام الاقتصادي لكثير من البلدان في مختلف أرجاء العالم. وسميت رأسمالية لأن الفرد بوسعه أن يمتلك الأرض ورأس المال مثل المصانع والشقق السكنية والسكك الحديدية. وتشجع الرأسمالية حرية العمل التجاري والاقتصاد الحر، لأنها تسمح للناس بأن يباشروا أنشطتهم الاقتصادية بصورة مباشرة ومتحررة إلى حد كبير من التدخل والتحكم الحكوميين.

وكان الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث أول من طرح مبادئ النظام الرأسمالي، وذلك في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد آمن سميث بأن الحكومات ينبغي عليها ألا تتدخل في معظم الأعمال. وكان يعتقد أن رغبة رجال الأعمال في تحقيق الأرباح، إذا ماتم تنظيمها وتقنينها وتأطيرها بالمنافسة، فستعمل مثل اليد الخفية لإنتاج مايرغبه المستهلكون. وتُعرف فلسفة سميث بعبارة دعهُ يعمل (عدم التدخل).

ولايزال تركيز آدم سميث على الحرية الفردية الاقتصادية يمثل حجر الزاوية للنظام الاقتصادي الرأسمالي. لكن نمو قطاعات الأعمال الحديثة، والمدن، والتقنيات المتبعة، وتعقد كل هذا، قاد الناس إلى إعطاء الحكومات المزيد من الأعباء الاقتصادية يفوق ما خصها به سميث. وفي حقيقة الأمر، فإن العديد من الاقتصاديين يُعرِّفون النظام الأمريكي بأنه نموذج مُعدل من الرأسمالية لأن الحكومة تقوم بدور مهمّ فيه.

الأنظمة الاقتصادية المختلطة. وتدعى أيضًا بالأنظمة الاقتصادية الموجهة. تشتمل هذه الأنظمة على المزيد من التحكم والتخطيط الحكوميين بالمقارنة مع الأنظمة الرأسمالية. ففي الاقتصاد المختلط، غالبًا ماتمتلك الحكومة صناعات مهمة، مثل النقل والكهرباء والغاز والمياه وتسيرها. أما أغلب الصناعات المتبقية فيمكن أن تكون ذات ملكية خاصة. والاشتراكية هي النوع الرئيسي من أنواع الاقتصاد المختلط. انظر: الاشتراكية.

وبعض البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية المختلطة دول ديمقراطية، إذ ينتخب أفراد الشعب في تلك البلدان حكوماتهم، ويقترعون على بعض السياسات الاقتصادية، كذلك قد يقترعون لزيادة مقدار التحكّم الذي تمارسه الحكومة على الاقتصاد أو تقليصه. وتُسمى الأنظمة الاقتصادية لتلك البلدان غالبًا الاشتراكية الديمقراطية.

الشيوعية. الشيوعية في صورتها التقليدية، مبنية على ملكية الدولة لكل الموارد المنتجة تقريبًا وعلى هيمنة الحكومة على كل الأنشطة الاقتصادية المهمة. ويتخذ مخططو الحكومة كل القرارات المتعلقة بإنتاج السلع وتسعيرها وتوزيعها. ولكن في كثير من الأقطار التي جرى تطبيق هذا النظام فيها، لم يؤد ذلك التطبيق إلى ازدهار الاقتصاد. وبنهاية الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الكثير من البلدان الشيوعية ـ خاصة الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى ـ في التنصل من النظام الشيوعي التقليدي والتخلي عنه؛ فقد خففت هذه البلدان من درجة

التحكم الحكومي في الاقتصاد وشرعت في السماح بالملكية الخاصة للمزارع والمصانع.

الاقتصاد الرأسمالي

في كل يوم ينكب الملايين من الرجال والنساء في الدول الرأسمالية على العمل في المزارع والمصانع والمكاتب، وينتجون ثروة هائلة من السلع والخدمات في كل سنة. ولا تفرض الحكومات على الناس المكان الذي يجب أن يعملوا فيه، كما لاتقرر ما الذي يجب إنتاجه في المزارع. كذلك لاتفرض الحكومات الأسعار التي يجب دفعها ثمنًا لمعظم السلع والخدمات. وعلى الرغم من ذلك، فإن العمل يُنفَّذ والأسعار تُحدَّد، ويتلقى معظم الناس المنتجات التي يحتاجونها.

كيف يعمل الاقتصاد على الرغم من هذا النزر اليسير من التخطيط؟ إن رغبة معظم الناس في تحسين مستوى معيشتهم هي التي تجعل هذا النظام ناجحًا. فللناس مُطلق الحرية في أن يحسنوا من وضعهم الاقتصادي؛ إذ يمكنهم أن يحاولوا الحصول على وظيفة في المكان الذي يفضلونه على سواه، وبصورة عامة فإنه يمكنهم إنفاق دخلهم بأي طريقة يودونها. وتشارك الحكومة بالطبع في العديد من النشاطات الاقتصادية المهمة. ولكن في معظم الأحوال، فإن الاقتصاد الرأسمالي يعمل وحده، أي يضطلع الناس بدور المستهلكين والعمال والإدارة. ويتخذ الأفراد والمنشآت الخاصة، مع المؤسسات الأخرى، قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم. وتشكل هذه القرارات قوى اقتصادية مثل العرض والطلب والأرباح والأسواق والأسعار والمنافسة وتوزيع الدخل.

المستهلكون. هم أناس يستعملون السلع والخدمات. وفي الاقتصاد الرأسمالي يحدد المستهلكون ما يجب أن يُنتج وذلك عن طريق الأشياء التي يختارون شراءها. ويستعمل الاقتصاديون مصطلحي العرض والطلب للمساعدة على توضيح الكيفية التي يؤثر بها المستهلكون على الإنتاج. فإذا افترضنا - على سبيل المثال - أن آلاف الناس أقبلوا على شراء أسطوانة جديدة من أسطوانات الحاكي، فإن محلات بيع

الأسطوانات تبدأ عندئذ في طلب المزيد من نُسخ هذه الأسطوانة من الشركة التي تُصنعها، فيتعين عليها أن تزيد من إنتاجها منها. وهكذا تنتج الشركة كميات عرض أكبر من الأسطوانة لأن الناس زادوا من الطلب عليها. فإذا اشترى الناس نُسخًا أقل من الأسطوانة بعد مضي بعض الوقت، فإن المحلات ستطلب نُسخًا أقل من الشركة. وستنتج الشركة نُسخًا أقل حينذاك. انظر:العرض والطلب.

الأعمال والأرباح.تُنتج الكثير من مشروعات الأعمال الأشياء التي يرغب فيها المستهلكون. فقد يمتلك فرد واحد منشأة صغيرة ويقوم بتشغيلها، مثل صالون للحلاقة أو محطة للمحروقات. وقد يُكّون اثنان أو أكثر شراكة بينهما لتأسيس مشروع عمل. وقد تكون الأنواع الأخرى من مشاريع الأعمال شركات كبيرة الحجم، يمتلكها العديد من الناس. وتنتج بعض المنشآت السلع، مثل الأغذية والملابس،كما ينتج البعض الآخر خدمات، مثل النقل وبرامج التلفاز.

والمعلوم أن الهدف الرئيسي لمعظم مشاريع الأعمال هو تحقيق الأرباح، والأرباح هي ما تكتسبه المنشأة من أعمالها فوق إجمالي التكاليف. وتتضمن تكاليف إنتاج حُلة من القماش مثلاً، تكلفة القماش وأجر العمال الذين يحيكون الحُلة ونفقات المعدات والآلات، وتكلفة الإعلان عن الحُلة، وهكذا. ويجب أن يتضمن سعر الحُلة كل هذه التكاليف ـ فضلاً عن ربح للشركة التي تصنع الحُلة.

وتقود الرغبة في تحقيق الأرباح مديري الأعمال إلى إنتاج السلع والخدمات، التي يطلبها المستهلكون وبيعها لهم. ويؤثر دافع الربح على المديرين، ويدفعهم إلى تنظيم أعمالهم وتشغيلها بكفاءة. ويمكن للمنشأة، بتخفيض الوقت الضائع والمواد الخام، أن تخفض من تكاليف إنتاجها، ومعنى هذا أن التكاليف المنخفضة تعني أرباحًا مرتفعة. ويساعد المديرون في تقرير كيفية إنتاج السلع والخدمات، وذلك بالطريقة التي ينظمون بها الإنتاج ويديرونه في سبيل تحقيق الأرباح.

على أن الحصول على أعلى قدر من الأرباح ليس هو الدافع الوحيد للشركات. فكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن هنالك أهدافًا أخرى تدفع برجال الأعمال في

العديد من الشركات إلى العمل، نظرًا لإحساسهم بأهميتها. وقد تتمثل هذه الدوافع في أشياء مثل تحقيق أقصى قدر من المبيعات لمنتج معين، أو زيادة قيمة أصول الشركة، أو الوجود الفعلي للمنشأة، وانتشارها في أكبر عدد ممكن من البلدان.

ولكلمة الأرباح أكثر من معنى؛ فعلى وجه التحديد، لا يفهم المحاسب الأرباح فهم الاقتصادي لها؛ فقد تُظهر شركة أرباحًا بالمعنى المحاسبي، لكنها تكون خاسرة بالمعنى الاقتصادي. ويكمن أحد الفروق المهمة بين الاقتصادي والمحاسب في أن الاقتصادي يخصم تكاليف معينة من مقياس الأرباح، بينما يضمن المحاسب تلك التكاليف في الأرباح. وقد تكون هذه التكاليف إيجارًا للأرض والمباني التي تشغلها الشركة في إدارة أعمالها. وفي واقع الأمر فقد تمتلك الشركة الأرض والمباني. ويعتقد الاقتصاديون أن القيمة السوقية لهذا الإيجار يجب أن تُخصم من الأرباح بحكم أنها تكلفة، ولكن يرى المحاسبون أن من الواجب ضمها إلى الأرباح.

وكثير من المستشفيات والجامعات والمنظمات الخيرية والكثير من المؤسسات الأخرى، لاتحاول أن تحقق أرباحًا، على الرغم من أنها تعرض سلعًا وخدمات يريدها الناس. وتبيع بعض هذه المؤسسات اللاربحية (التي لا تُعنى بالربح) سلعها وخدماتها، بينما يوزَّع بعضها الآخر دون مقابل. ومع ذلك يُفترض في مديري هذه المؤسسات العمل على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة، وبصورة اقتصادية. ولكن بوسعهم أيضًا أن يُتابعوا أنشطة وأهدافًا قد لاتقود إلى تحقيق الأرباح.

الأسواق والأسعار والمنافسة. كلما جرى تبادل بالبيع والشراء للسلع والخدمات برز سوق للوجود. وقد تكون السوق محلاً تجاريًا صغيرًا على النطاق المحلي، كما قد تكون سوقًا عالمية للأسهم. وفي الأسواق الكبيرة، قد لا يلتقي معظم البائعين والمشترين البتة، إذ قد يمارسون أعمالهم بوساطة شبكات الهاتف أو التلكس أو الفاكس أو الحاسوب.

وفي الاقتصاد الرأسمالي تصعد الأسعار في الأسواق وتهبط، كلما ارتفع الطلب أو العرض أو انخفض. فإذا افترضنا أن ١٠٠,٠٠٠ أسرة تريد شراء سيارات

جديدة، في حين جرى إنتاج ٩٠,٠٠٠ سيارة فقط، فعلى هذا تفوق الكمية المطلوبة الكمية المعروضة، وربما يحدو هذا بالبائعين إلى حُسبان أن الكثير من الأسر على استعداد لدفع المزيد لحيازة إحدى السيارات المحدودة العدد. ونتيجة لذلك، فقد يرفع البائعون أسعار السيارات. وفي الوقت نفسه، يبدأ المصنعون في إنتاج المزيد من السيارات. وذلك لبيع المزيد منها لزيادة أرباحهم. وفي النهاية، ومع إنتاج المزيد من السيارات، تبدأ الكمية المعروضة في اللحاق بالكمية المطلوبة.

وفي الاقتصاد الرأسمالي أيضًا، توفر مشاريع الأعمال منتجات متشابهة، ويتنافس بعضها مع بعض من أجل كسب المشترين. ونتيجة لذلك، ينبغي على مشروعات الأعمال أن تفرض أسعارًا معقولة وأن تحافظ على مستوى مرتفع من الجودة لمنتجاتها. فعلى سبيل المثال، إذا رفعت إحدى البقالات سعر كيس من السكر، فقد يفضل زبائن تلك البقالة شراء الكمية نفسها من بقالة أخرى بسعر أقل من السعر السابق. ورُبّ منشأة تقدم لزبائنها منتجات قليلة الجودة تخسر أولئك الزبائن، الذين يفضلون شراء منتجات أعلى جودة من مكان آخر.

وتُعد المنافسة أمراً ضروريًا في الكثير من النظم الاقتصادية الرأسمالية، إلى درجة أن الحكومات سنت قوانين لفرض المنافسة. وتمنع هذه القوانين الاتفاقيات بين البائعين التي تتدخل في أداء المنافسة، كما تحظر قوانين أخرى معظم أشكال الاحتكارات. وفي الاحتكار، تتحكم شركة واحدة في عرض سلعة معينة. كذلك تمنع قوانين أخرى قيام معظم اتحادات المنتجين وبعض الاتحادات الاحتكارية الأخرى والاتحادات التي تتكون من مجموعات من المنشآت تتحكم في كل مايرتبط بصناعة معينة أو بمعظمها. انظر: مكافحة الاحتكار، قوانين.

توزيع الدُّخول. في ظل الرأسمالية، يعتمد تحديد من يحصل على السلع والخدمات المنتجة اعتمادًا أساسيًا على الذي يمتلك القدرة على شرائها. وتعتمد الكمية التي يستطيع الناس شراءها من السلع والخدمات على حجم الدخل الذي يتلقونه.

ويكسب الناس دخلهم بوسائل متعددة. فمعظم الناس يتلقى دخله على هيئة أجور أو رواتب مقابل العمل. وتتلقى مشاريع الأعمال دخلها في صورة أرباح تعود على أصحابها. ويمتلك الشركة أولئك الذين يشترون جزءًا من أسهمها ويتلقون دخلهم عادة في صورة أرباح موزعة. ويتلقى مُلاّك الأَرض والعقارات دخلهم في صورة إيجارات. أما أصحاب السندات والحسابات الادخارية فيتسلمون العائد على هيئة فائدة. وينتفع كثيرون من البرامج الحكومية، حيث يتسلمون مدفوعات تحويلية، مثل الضمان الاجتماعي وعلاوات التقاعد. ويسمى إجمالي الدَّخل المتحصل عليه في البلاد الدخل القومي. وفي البلدان الصناعية، تمثل الأجور والمرتبات ومستحقات الموظفين عادة حوالي ثلاثة أرباع الدخل القومي.

وفي ظل الرأسمالية، يكسب الناس دخلهم بإنتاج السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون. وتؤثر قوى العرض والطلب كذلك في مقدار دخل الفرد. فعلى سبيل المثال؛ من المتوقع أن تدفع شركة صناعية مبالغ أكثر لمديري المصنع من تلك التي تدفعها للعمال غير المهرة؛ إذ تدفع المنشأة أموالاً أكثر للمديرين لأن مبيعات المنشأة وأرباحها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على نوعية القرارات التي يتخذها المديرون. وكذلك قد يندر توافر المديرين بالمقارنة مع العمال، ومن هنا يضطر أصحاب العمل إلى إنفاق أموال أكثر ليتمكنوا من جذب هؤلاء.

وفي كثير من الصناعات، يتجمع العمال في منظمات لمحاولة زيادة دخلهم. ويتفاوض العمال عن طريق نقاباتهم مع أصحاب العمل لتحديد الأجور، وساعات العمل، وقوانين الأمن والسلامة، والظروف الأخرى المحيطة بعملهم. ويُمكن أن تتسبب زيادة الأجور في بعض الصناعات الكبيرة، مثل الفحم والحديد، في زيادة الأجور على نطاق الاقتصاد كله. ويتمتع العمال في بعض الصناعات بحماية قوانين الحد الأدنى من الأجور التي تُجيزها الحكومات. وتُحدد هذه القوانين الحد الأدنى الذي يُمكن لصاحب العمل أن يدفعه لعامل مقابل ساعة من العمل.

وفي الاقتصاد الحر، تؤدي الادخارات والاستثمارات الخاصة دورًا مؤثرًا في النمو الاقتصادي. فحين يدّخر الناس جزءاً من دخلهم، يصبح من الضروري عليهم أن ينفقوا أموالاً أقل على السلع الاستهلاكية والخدمات. ومن هنا يتوافر المزيد من الأموال لصنع الآلات وبناء المصانع. ويُمكن للمدخرين إيداع أموالهم في المصارف التي تقوم بدورها بإقراض مشاريع الأعمال. كذلك يُمكن للمدخرين أن يستثمروا أموالهم في الأَسهم والسندات التي تطرحها الشركات. وبأموال هؤلاء المستثمرين، يُمكن للمنشآت أن تزيد من مواردها الصناعية. وفي الاقتصاد الرأسمالي، تعتمد سرعة نمو الاقتصاد اعتمادًا كبيرًا على مدى استطاعة المستهلكين وشركات الأعمال الادخار والاستثمار. انظر: الاستثمار.

الحكومة والاقتصاد

تشارك الحكومة حتى في ظل النظم الرأسمالية، في الكثير من الأنشطة الاقتصادية المهمة. وللحكومات الرأسمالية عادة أربع تَبِعات رئيسية تضطلع بها، فهذه الحكومات

١. تسن القوانين التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتشرفُ على تنفيذها.
٢. تُنشئ الصناعات الخدمية العامة.
٣. تُوفر السلع والخدمات للجمهور .
٤. تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويختلف الاقتصاديون حول المدى الذي يجب أن تبلغه الحكومة في قيامها بكل التبعات السابقة.

القوانين. في النظام الرأسمالي، يعتمد الناس على الحكومة في سَن القوانين التي تُؤمن العدالة الاقتصادية. وترمي هذه القوانين إلى منع الناس والشركات من الاستفادة من أوضاعهم الخاصة على حساب الآخرين، ولكن تلك القوانين لا تؤدي دائمًا، الغاية منها أداءً جيدًا.

وفي الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، تختص الكثير من هذه القوانين بالمنافسة التي تجري على نطاق الأعمال. وتمنع قوانين أخرى الإعلانات المضللة أو المؤذية. كذلك تحدد قوانين أخرى معايير ظروف العمل المطلوبة، والحد الأدنى للأجور، كما تمنع أصحاب الأعمال من رفض استخدام أناس، أو الامتناع عن تقديم قروض لهم بسبب العنصر أو الجنس أو العمر. وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أضافت الكثير من البلدان الرأسمالية في غرب أوروبا، مثلاً، النظم الخاصة بحماية البيئة من المزيد من الضرر الذي قد يحيق بها، وبصورة خاصة من الملوثات.

منشآت المنافع العامة (المرافق العامة). هي شركات تقدم الخدمات الضرورية للجمهور. وتضم هذه الخدمات عادة الكهرباء والمياه والغاز والصرف الصحي وخدمات الهاتف. وفي الكثير من منشآت الخدمات العامة، تكون المنافسة مدعاة للهدر والضياع. فإذا افترضنا ـ على سبيل المثال ـ أنه يوجد بمدينة ما العديد من

شركات الكهرباء، فقد يجب على هذه الشركات أن تشتري المعدات والأجهزة العالية التكلفة.

وتمنح الحكومات احتكارات قانونية لشركات المنافع العامة، حتى تتمكن من العمل دون منافسة. وتقنن الحكومة عادة تقنينًا مشددًا السِّعْر ومستوى الخدمة الخاصين بمعظم المنافع العامة.

الخدمات العامة. تقدم الحكومات المركزية والمحلية الكثير من الخدمات التي لايُمكن أن تقدمها الشركات الخاصة بالكفاءة نفسها. وتضم هذه الخدمات الشرطة، والإطفاء، وبرامج الصحة العامة، والمدارس، والدفاع الوطني، وخدمات البريد، وشبكات الطرق، والسكك الحديدية. كذلك تقدم الحكومات الخدمات الطبية، والإسكان العام، والعون الاقتصادي للمحتاجين.

ويتلقى بعض الناس في البلدان الرأسمالية العون المادي من برامج التأمين القومي (الوطني) أو الضمان الاجتماعي التي تُديرها الحكومة. وتُموِّل هذه البرامج ضرائب خاصة تفرض على العمال والمستخدمين، وتعوض هذه عن الدخل المفقود، أو التقاعد، أو البطالة، أو الإعاقة، أو موت ولي الأمر. كذلك تساعد هذه البرامج بعض المسنين والمعاقين لتسديد متطلبات العناية الصحية. انظر: الرعاية الاجتماعية.

ويُكوّن مجموع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة مايُعرف بالقطاع العام في الاقتصاد. وتدفع الحكومة غالبية تكاليف الخدمات التي توفرها من الأموال المتحصل عليها من الضرائب. وهنالك العديد من أنواع الضرائب. فعلى سبيل المثال، يدفع الأفراد والشركات ضرائب الدخل على مايكتسبونه. ويدفع المستهلكون ضرائب المشتريات أو القيمة المضافة على الكثير من الأشياء التي يشترونها. انظر: جباية الضرائب.

الاستقرار الاقتصادي. يشبه اقتفاء نمو اقتصاد حر تتبع سكة حديد الملاهي؛ ففي بعض الأحيان يندفع الاقتصاد إلى مستويات عالية من الازدهار. وفي أحيان أخرى، ينحدر إلى قاع متدن من الإنتاج والتشغيل. وتسمى الفترات التي يفوق فيها

النشاط الاقتصادي مُعدله المتوسط، فترات الازدهار. وتسمي فترات الانخفاض القصيرة في نشاط الأعمال فترات الكساد.

وخلال فترة الازدهار، يرتفع إجمالي الإنفاق. فالمستهلكون يطلبون الكثير من السلع والخدمات، بينما تستثمر الشركات في المزيد من المجالات الجديدة التي ستزيد من الإنتاج. ولكن من الصعب أن يُجاري الإنتاج إنفاق المستهلكين بصفة مستمرة خلال فترة الازدهار. فإذا قل عرض السلع والخدمات عن الطلب عليها، فقد تمر الأمة بفترة من التضخم (التزايد السريع للأسعار). فإذا تسارع التضخم ليصل إلى الدرجات القصوى، فقد ترتفع الأسعار إلى مستويات يصبح من العسير فيها على الكثير من الناس أن ينالوا المنتجات التي يحتاجون إليها. انظر: التضخم المالي.

ولا ينمو الاقتصاد أبدًا في خلال فترة التراجع أو الكساد إذ يتدهور الإنفاق الإجمالي، ويتباطأ الإنتاج، كما يفقد الناس أعمالهم. وعادة ماتبدأ فترة تسمى بالانكماش تقل فيها أرباح مشاريع الأعمال أكثر فأكثر. انظر: التضخم المالي وفي بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى استخدام قوتها الاقتصادية للمساعدة في كبح جماح التضخم والكساد. ففي خلال الكساد، يمكن للحكومة أن تنفق المزيد من الأموال على السلع والخدمات. فبإمكانها بناء مبانٍ جيدة، أو تحسين الطرق الكبرى. ويهدف هذا الإنفاق الحكومي الإضافي إلى خلق المزيد من الوظائف والمهن للعاطلين. كذلك يحاول الإنفاق الحكومي إنعاش الطلب العام على السلع والخدمات. ويحفز الطلب المتزايد النشاط الاقتصادي بدوره. كما يُمكن لحكومة ما أن ترفع من مستوى الطلب بتخفيض الضرائب، حتى يتوافر للناس المزيد من الأموال لإنفاقها. وعادة مايحدث التضخم في خلال فترات الازدهار. وقد تحاول الحكومة أن تخفض من حدة التضخم بالتقليل من النفقات، مما يؤدي إلى تقليص الطلب الإجمالي. ويُمكن للحكومة أن تُخفض من الطلب برفع الضرائب، حيث يُصبح لدى الناس أموال أقل لإنفاقها على السلع والخدمات، ويدفع الطلب المتدني بالأسعار إلى أسفل.

الاقتصاد العالمي

من خلال التجارة والتمويل الدوليين، تعتمد الأمم بعضها على بعض في الحصول على السلع والخدمات الضرورية. ويَدرُس الاقتصاديون العلاقات الاقتصادية بين الدول. ويبحثون عن الطرق التي تساعد في تطوير نطاق التجارة العالمية وتوسيعه. كذلك يدرسون مشكلات الدول النامية في محاولة لرفع المستويات المعيشية في العديد من أرجاء العالم.

التجارة العالمية. يُمكن لدول أن تغنم من التجارة فيما بينها؛ ذلك لأن موارد العالم ليست موزعة توزيعًا متساويًا. فأستراليا مثلاً تمتلك مراعي ممتازة للماشية، بينما تمتلك تشيلي خامات معدنية غنية. ويُمكن لإنتاج العالم أن يزداد إذا تخصصت كل دولة في إنتاج السلع التي يمكنها توفيرها بسهولة، بينما تستورد السلع التي تجد صعوبة في إنتاجها إنتاجًا اقتصاديًا.

وعلى الرغم من مزايا التجارة العالمية، فما فتئت الدول تحاول خلال مئات السنين أن تحد من الواردات، لتنتج الكثير من السلع والخدمات التي تحتاجها. وتخشى دول كثيرة أن يُفضي تخصصها في القليل من المنتجات إلى تزايد اعتمادها على البلدان الأخرى. ففي حالة الحرب، يمكن للمؤن - من السلع الضرورية والخدمات - أن تنقطع.

وينادي رجال الأعمال كثيرًا بتوفير الحماية لصناعاتهم إزاء المنافسة الأجنبية. وإلا فسيتمكن المنتجون الأجانب، من احتكار بعض المنتجات ورفع أسعارها. ويصر الكثير من الناس على أن الدولة بإمكانها أن ترفع من مستوى التشغيل لتساعد في تجنب الكساد، وذلك بتقييد الواردات، وتطوير الصناعات المحلية عوضًا عنها.

وتتخذ الأمم إجراءات عديدة لتقييد التجارة، وأهم طريقتين هما:

١. التعريفة الجمركية.

٢. حصص الواردات. فالتعريفة الجمركية هي ضريبة تُفرض على السلع المستوردة. وترفع هذه من سعر المنتجات المجلوبة من دول أخرى. وتسمح حصة الواردات باستيراد كمية محددة من منتج معين في كل سنة.

وقد عملت الولايات المتحدة واليابان والكثير من البلدان الأخرى من أجل زيادة التجارة العالمية. ففي عام ١٩٥٧م، كونت ستة من البلدان الأوروبية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي تسمى أيضًا السوق الأوروبية المشتركة، من أجل إزالة كل معوقات التجارة فيما بينها. ومنذ ذلك الحين انضمت دول أخرى كثيرة إلى المجموعة. انظر: المجموعة الأوروبية. ولاتزال بلدان عديدة أقل نموًا تطبق تعرفة مرتفعة لحماية صناعاتها. وقد فرضت الكثير من البلدان الديمقراطية والشيوعية عددًا من القيود التجارية بعضها على بعض. وللمزيد من التفاصيل عن التجارة العالمية. انظر:الصادرات والواردات؛ التجارة الدولية.

التمويل العالمي. تستلزم التجارة داخل الدولة نوعًا واحدًا من العُملة، مثل الدولار في أستراليا أو الين في اليابان، بينما تستلزم التجارة بين الدول العديد من أنواع العملات. ولهذا السبب، تستعمل مؤسسات الأعمال والحكومات نظامًا مصرفيًا وتمويليًا دوليًا لتبادل العملات بعضها مقابل بعض.

فإذا افترضنا أن مستوردًا أستراليًا يدين بـ ١,٠٠٠ ين لأحد رجال الصناعة اليابانيين، لقاء شحنة من الدراجات النارية اليابانية، فسيدفع المستورد المال للمصنع بشيك من نمط خاص بقيمة ١,٠٠٠ ين. ويسمى هذا الشيك كمبيالة الصرف الأجنبي. ويشتري المستورد الشيك من مصرف أو متعامل في سوق النقد الأجنبي. ويعتمد السعر الذي سيدفعه المستورد بالدولار الأُسترالي لقاء النقد الأجنبي على سعر الصرف الجاري للين الياباني. وسعر الصرف هو سعر عملة معينة لقاء عملة أخرى. انظر: سعر الصرف.

وحتى بداية السبعينيات الميلادية من هذا القرن، كانت الحكومات في معظم البلدان تحدد سعر الصرف الخاص بعملاتها. وفي بعض الأحيان كانت الحكومات تعمد إلى تخفيض قيمة عملاتها، وذلك في محاولة لزيادة المبيعات الخارجية. ولكن منذ بداية السبعينيات تبنت بعض البلدان نظام أسعار الصرف العائمة. وفي ظل هذا النظام، يرتفع سعر العملة الخاصة ببلد من البلدان وينخفض تبعًا لظروف الطلب

العالمي عليها. فإذا ارتفع الطلب على الجنيه البريطاني ارتفع سعره، وإذا انخفض الطلب عليه انخفض سعره. انظر: تخفيض قيمة العملة.

وتحتفظ معظم الأمم بسجلات لمعاملاتها التجارية والمالية مع الأمم الأخرى. وإجمالي الكميات الخاصة بالسلع والخدمات إضافة إلى الذهب والأموال التي تتدفق إلى داخل البلاد وخارجها في خلال فترة معينة تُكّون مايعرف بميزان المدفوعات. فإذا دفع بلد من البلدان كميات أكبر من الأموال مقارنة بالكميات التي يتلقاها من الآخرين، عانى ذلك البلد عجزًا ماليًا في ميزان مدفوعاته. أما إذا تلقى البلد مبالغ أكبر من تلك التي يدفعها للآخرين، فإنه يحقق فائضًا في ميزان مدفوعاته.

اقتصاد الدول النامية. يعيش حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم في أقطار نامية، وتقع معظم هذه البلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتتباين الظروف والأحوال إلى حد كبير بين الدول. فقد حققت معظم البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية مستويات عالية من النمو الاقتصادي خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي، وتحسنت مستويات المعيشة فيها إلى حد كبير، وبصورة تدريجية. وتقلل البلدان النامية من درجة اعتمادها على الزراعة وتشرع في بناء الصناعات. ويتزايد الاستقلال الاقتصادي لتلك البلدان، كما يتناقص نصيبها من الواردات العالمية.

وهنالك بعض المشكلات المشتركة في البلدان النامية. فقد تُعاني تلك البلدان من فترات فقر مدقع، وربما تقع المجاعة. وكثيرًا ما يُعاق توزيع المؤن الضرورية بسبب رداءة شبكات الطرق والسكك الحديدية. كما توجد في العديد من تلك البلدان أحياء فقيرة تسوء فيها ظروف السكن. وقد تندر المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات، كما أن شحَّ المياه أمر معروف في هذه البلاد، وهو غالبًا ما يمثل أحد مسببات الأمراض؛ إذ لايستطيع الناس المحافظة على المستويات الصحية المطلوبة. ويقود عدم التخطيط الكافي للأسرة مع وجود بعض المواقف المبدئية من مسألة حجم الأسرة إلى إحداث معدلات عالية للولادة مما يؤدي إلى تزايد أعداد السكان تزايدًا سريعًا،

وإلى تزايد الطلب على الغذاء والسكن الذي يصبح من المتعذر استيفاؤه. وعادة لايكون هنالك استثمار كافٍ لتنمية الاقتصاد.

وتقوم بلدان صناعية عديدة أكثر ثراءًا بتقديم العون للدول النامية، وقد يكون هذا العون في صورة مساعدات فنية، أو في مجال التعليم، أو بتقديم أموال لتمويل شراء الواردات، أو استثمار في شركات جديدة تستخدم السكان المحليين. وقد يُمنح العون مباشرة من دولة لأخرى، أو من خلال المنظمات الدولية.

تطور علم الاقتصاد

البدايات الأولى. اهتم الناس بالمسائل الاقتصادية منذ القدم. وكان من بين أقدم النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية (النظم التي تتضمن عوامل اجتماعية واقتصادية مشتركة) نظام العزبية ـ نسبة إلى عزْبة. وقد هيأ ذلك النظام الحلول للمسائل المتعلقة بكيفية إنتاج السلع وتوزيعها في مجتمع زراعي. وتحت ذلك النظام، يقوم ملاك الأرض بتأجيرها للمستأجرين أو باستخدام العمال للعمل على الأرض مقابل أجر. ومازال هذا النظام ساريًا في عالم اليوم في بعض البلدان. وقد بدأ نظام العزبية منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية، وانتشر في غرب أوروبا. وبحلول القرن الثاني عشر الميلادي، نمت المعارضة لذلك النظام، وأدى التطور الاقتصادي إلى نمو المدن والدول، حيث كانت لكل واحدة منها نظرتها المختلفة لمبدأ تقسيم السلطة. وقد تلاشى النظام العزبي أولاً في غرب أوروبا ولكنه بقي في بعض الأجزاء الأخرى من أوروبا حتى القرن التاسع عشر.

ولم يتم تطوير النظريات الرئيسية الأولى الخاصة باقتصاديات الأمم إلا في القرن السادس عشر الميلادي، أي ببداية فترة النزعة التجارية. وقد آمن أصحاب النزعة التجارية أن على الحكومة أن تُمارس تنظيم النشاط الاقتصادي لتحويل الميزان التجاري لمصلحتها. وقال هؤلاء: إن الأمم يمكنها زيادة الكمية المعروضة من المال من خلال تصدير المزيد من المنتجات مقارنة بما تستورد. وكان معظم

هؤلاء يحبذون الاعتماد على التعرفة الجمركية المرتفعة والموانع الأخرى لتحديد الواردات وتقييدها. انظر: النزعة التجارية.

وخلال القرن الثامن عشر، هاجمت مجموعة من الكتاب الفرنسيين، ـ تُسمى الفيزوقراطيين ـ النزعة التجارية. وكان هؤلاء يؤيدون التقليل من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. كما أنهم كانوا أول من استعمل المصطلح دعه يعمل من بين الاقتصاديين، ليعني عدم تدخل الحكومة. كما أن الفيزوقراطيين كانوا أول من بدأ الدراسة المنظمة للكيفية التي تعمل بها الأنظمة الاقتصادية.

الاقتصاديون الكلاسيكيون. يَعُدُّ معظم الاقتصاديين الحاليين آدم سميث أبا الاقتصاد الحديث. وقد بنى سميث وهو أستاذ فلسفة أسكتلندي مذهبه على بعض المبادئ والأفكار الخاصة بالفيزوقراطيين ولكنه كان يمتلك فهمًا أفضل لكثير من الأنشطة الاقتصادية. ويضم كتاب سميث ثروة الأمم (١٧٧٦م) الكثير من الأفكار التي لايزال الاقتصاديون الحاليون يقبلونها أساسًا للسوق الحر. وقد قال سميث بأن المنافسة الحرة وكذلك التجارة الحرة، كفيلتان بمساعدة الاقتصاد على النمو. كما قال بأن المهمة الرئيسية للحكومة في الحياة الاقتصادية، يجب أن تكون العمل على تأكيد المنافسة الفعالة.

عاش سميث إبان حقبة الثورتين الأمريكية والفرنسية، وتوافق تشديده على الحرية الاقتصادية مع الاعتقاد المتزايد بالحرية السياسية الذي سرى خلال تلك الفترة. وبدأ الناس يتقبلون أفكار سميث، كما جرى تطوير النظريات الجديدة عن اقتصاد السوق الحر. وقد أُطلق على سميث وأتباعه مصطلح الاقتصاديين الكلاسيكيين.

وقد كتب ثلاثة من الاقتصاديين البريطانيين الذين عاشوا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بعضًا من أكثر الأعمال نفوذًا وتأثيرًا في الفكر الاقتصادي؛ فقد نشر ديفيد ريكاردو حُجَجًا قوية تدعم التجارة الحرة بين الدول. أما توماس روبرت مالتوس فقد تحدى بعضًا من أفكار سميث ولكنه طور بعضها الآخر لمدى

أبعد. وقد حذر مالتوس من أنه إذا تُرك العنان لأعداد السكان لتستمر في النمو، فإن الأمم سوف لن تتمكن في يوم من الأيام من إنتاج ما يكفيها من طعام. وقد اقترح جون ستيوارت مل أن توزع الأرباح بصورة أكثر مساواة بين المستخدمين والعمال.

كارل ماركس والشيوعية. عارض بعض الكتاب الفكرة التي تقول إن المنافسة تقود للنماء الاقتصادي. وكان من أكثرهم تأثيرًا كارل ماركس و هو فيلسوف ألماني عاش في القرن التاسع عشر. ففي كتابه رأس المال فسر ماركس التاريخ البشري الحديث بأنه صراع بين الطبقة التي تملك الصناعة والطبقة العاملة. وأعلن أن الاقتصاد الحر سيقود إلى كساد يتزايد بشكل خطير، وفي نهاية المطاف يؤدي إلى وقوع ثورة يقوم بها العمال. وفي البيان الشيوعي، حث ماركس وصديقه فريدريك أنجلز، العمال على التمرد على أرباب أعمالهم، وبشرا باقتصاد تمتلك فيه الطبقة العاملة كل الممتلكات .وقد وفرت نظريات ماركس الأساس لبناء الشيوعية.

حلول جديدة لمشكلات قديمة. مع أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين الميلاديين، بدأ الاقتصاديون في استخدام الطرق العلمية في دراسة المشكلات الاقتصادية؛ ففي فرنسا، توصل ليون واراس إلى صيغة رياضية تبين كيف أن أي جزء من الأجزاء المكونة للاقتصاد لابد أن يعتمد في عمله على كل الأجزاء المتبقية. وحث الأمريكي، ويسلي كلير ميتشيل، من جهته الاقتصاديين على استعمال الإحصاء لاختبار نظرياتهم، ودرس كذلك تعاقب فترات الازدهار والكساد.

وقد أدى الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي إلى أن يشرع الاقتصاديون في البحث عن تفسير جديد لفترات الكساد. وهاجم الاقتصادي البريطاني، جون ماينرد كينز الأفكار التي تقول إن الأسواق الحرة تقود دائمًا إلى الرخاء والتوظف الكامل. ففي كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال، لمَّح كينز إلى أن الحكومات بوسعها المساعدة في إنهاء الكساد وذلك بزيادة إنفاقها. كما بدأ اقتصاديون آخرون في دراسة الطرق التي تمكِّن من قياس درجة النشاط

الاقتصادي. فقد طور سيمون كوزنتز مع بعض اقتصاديي الولايات المتحدة الآخرين طرق قياس الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي وغيرها من العوامل الاقتصادية.

وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين الميلادي، رفضت مجموعة من الاقتصاديين تسمى النقديين الكثير من نظريات كينز وأتباعه. وخلافًا لما نادى به كينز، حث النقديون الحكومات على زيادة كمية الأموال المعروضة بمعدل ثابت، وذلك من أجل المحافظة على استقرار الأسعار وتشجيع النمو الاقتصادي. وأصبح ميلتون فريدمان - وهو اقتصادي أمريكي - الرائد الرئيسي للمدرسة النقدية.

البحث العلمي. ركز الاقتصاديون حاليًا على فهم العلاقات التي تربط بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد عمومًا. ويبنون نتائجهم على الملاحظة والمشاهدة، وعلى دراسة حالات خاصة، وعلى استخدام الطرق العلمية الأخرى المتبعة في البحث العلمي. ويؤكد كثير من الاقتصاديين على أهمية استخدام الرياضيات والإحصاء لاختبار النظريات الاقتصادية. وتسمى طرقهم هذه الاقتصاد القياسي. وقد تم تطبيق التحليل الاقتصادي في الكثير من المسائل التي قد تبدو غير ذات علاقة بمسائل الإنتاج، مثل التعليم والحياة العائلية وتنظيم الحكومات. فمتى كانت الموارد المتاحة المطلوبة لتحقيق هدف من الأهداف تعاني من المحدودية، فإن التحليل الاقتصادي يغدو أمرًا مفيدًا.

مصطلحات مهمة في الاقتصاد

- **الاحتكار:** يوجد الاحتكار حينما يكون هنالك بائع واحد لسلعة في سوق.
- **الأرباح:** الدخل المحقق لمشروع الأعمال فوق إجمالي التكاليف.
- **الازدهار:** حقبة من النمو الاقتصادي السريع، حينما تكون مستويات الإنتاج والاستهلاك والتوظف عالية. وتسمى فترة الازدهار كذلك بالرخاء.
- **الاستثمار:** استعمال المال للحصول على الدخل أو الأرباح. كذلك يعني الاستثمار الأموال التي تنفق على السلع الرأسمالية كما يمكن عد السلع الرأسمالية نفسها استثمارًا.

- **الاستهلاك:** الفعل المتضمن لاستعمال السلع الاستهلاكية والخدمات .
- **الاقتصاد الرأسمالي:** إن نمط توزيع الأموال والسلع والخدمات هو الذي يحدد معالم الاقتصاد الرأسمالي .
- **الاقتصاد الجزئي:** هو فرع من علم الاقتصاد يُعنى بنشاطات بعض المستهلكين والمنتجين .
- **الاقتصاد الكلي:** فرع من علم الاقتصاد يُعنى بالاقتصاد إجمالاً، بما فيه الإنتاج الكلي والتوظيف العام والمستوى العام للأسعار .
- **الإنتاج:** العملية التي يتم من خلالها صناعة السلع والخدمات أو إعدادها للاستعمال. والمنتج هو الشخص الذي يقوم بتزويد السلع والخدمات .
- **التراجع:** فترة من النشاط الاقتصادي المتناقص. وخلال التراجع ينخفض الإنتاج والاستهلاك والتوظيف عن المستويات التي بلغتها خلال فترات الرخاء، ولكنها لا تنحدر إلى مستويات الكساد .
- **التضخم:** الزيادة المتواصلة في الأسعار في اقتصاد البلاد .
- **التعرفة:** ضريبة تفرض على السلع المستوردة .
- **تكلفة المعيشة:** هي تكلفة شراء السلع والخدمات المستعملة في الحياة اليومية .
- **التوزيع:** العملية التي يتم من خلالها تقسيم السلع والخدمات بين المستهلكين .
- **حرية العمل:** النظرية التي تقول إن الحكومة يجب ألا تتدخل في معظم الشؤون الاقتصادية (دعه يعمل)
- **الدخل:** هو المال والسلع والخدمات المتلقاة والمكتسبة لقاء العمل أو استعمال موارد أخرى .
- **الدخل الصافي:** يشير إلى أرباح الأعمال المتبقية بعد دفع كل تكاليف الإنتاج .
- **الدخل القومي:** مجموع الدَّخل المكتسب في بلد خلال فترة زمنية معينة .
- **رأس المال:** يشير إلى المصانع والمعدات والممتلكات ـ ما عدا الأرض ـ التي يمكن استعمالها لإنتاج الثروة .

- **الرأسمالية:** نظام اقتصادي يمتلك فيه الأفراد معظم الموارد الإنتاجية ويوجهونها.ويسمى هذا النظام كذلك بنظام اقتصاد السوق الحرة .
- **سعر الصرف:** هو سعر عملة بلد معين لقاء عملة بلد آخر .
السلع والخدمات الاستهلاكية: السلع والخدمات التي تنتج لاستعمال الأسر والأفراد. وتضم هذه سلعاً مثل الغذاء والكساء وخدمات مثل النقل والمدارس .
- **السلع الرأسمالية:** السلع التي تستعمل لإنتاج المزيد من السلع مستقبلاً .
السلع والخدمات: تعني الأشياء التي تباع وتشترى .
- **السند:** وثيقة تصدرها الحكومة أو شركة أعمال تتعهد فيها بتسديد الأموال التي اقترضتها إضافة إلى الفائدة على القرض .
- **الشركة:** منظمة أعمال أنشأها عدد من الناس أو يملكونها. ويسمى المالكون بحملة أسهم الشركة .
- **قانون العرض:** يقدر هذا القانون أن الأسعار ترتفع بازدياد الطلب. وتنخفض حينما يرتفع عرض السلع، وذلك إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة .
- **الكساد:** هبوط مستمر في النشاط الاقتصادي .
- **المال:** أي شيء يتفق الناس على استعماله لتسديد قيمة السلع والخدمات .
- **المستهلك:** الفرد الذي يستعمل السلع والخدمات .
- **مستوى المعيشة:** يشير عادة إلى المستوى الاقتصادي الذي يعيش فيه الفرد أو الأسرة أو البلاد. ويقيس الاقتصاديون أحياناً هذا المستوى بتحديد قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد أو الاسرة أو البلاد أو يستهلكونها خلال فترة معينة .
- **المنافسة:** تنشأ المنافسة حينما يحاول عدد من الناس بيع السلع نفسها للمشترين أنفسهم .
- **الموارد الإنتاجية:** العناصر المستعملة في الإنتاج وتضم الموارد الطبيعية ورأس المال، واليد العاملة، والتقنية

- **ميـزان المـدفوعات:** كشـف حسـاب لكـل السـلع والخـدمات والاسـتثمارات والمدفوعات النقدية الأخرى التي تتدفق من وإلى بلد معين خلال فترة زمنية معينة.
- **الناتج الوطني الإجمالي:** قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة معينة، حتى إذا وجدت الوسائل المستعملة في ذلك الإنتاج في بلد آخر. الناتج المحلى الإجمالي: قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلاد خلال فترة معينة بغض النظر عمن يمتلك وسائل الإنتاج.
- **اليد العاملة:** تضم كل الرجال والنساء الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل بأجر.

الفصل الرابع

ابن خلدون وعلم الاقتصاد

الفصل الرابع

ابن خلدون وعلم الاقتصاد

ولد ابن خلدون في تونس عام ١٣٣٢م (٧٣٢ هـ) بالدار الكائنة بنهج تربة الباي رقم ٣٤. أسرة ابن خلدون أسرة علم وأدب، فقد حفظ القرآن الكريم في طفولته، وكان أبوه هو معلمه الأول [١]، شغل أجداده في الأندلس وتونس مناصب سياسية ودينية مهمة وكانوا أهل جاه ونفوذ، نزح أهله من الأندلس في منتصف القرن السابع الهجري، وتوجهوا إلى تونس، وكان قدوم عائلته إلى تونس خلال حكم دولة الحفصيين

قضى أغلب مراحل حياته في تونس والمغرب الأقصى وكتب الجزء الأول من المقدمة بقلعة أولاد سلامة بالجزائر، وعمل بالتدريس في جامع الزيتونة بتونس وفي المغرب بجامعة القرويين في فاس الذي أسسته الأختان الفهري القيروانيتان وبعدها في الجامع الأزهر بالقاهرة، مصر والمدرسة الظاهرية وغيرهم [ابن خلدون، موقع كول بيدجس]وفي آخر حياته تولى القضاء المالكي بمصر بوصفه فقيهاً متميزاً خاصة أنه سليل المدرسة الزيتونية العريقة وكان في طفولته قد درس بمسجد القبة الموجود قرب منزله سالف الذكر المسمى "سيد القبّة". توفي في القاهرة سنة ١٤٠٦ م (٨٠٨ هـ). ومن بين أساتذته الفقيه الزيتوني الإمام ابن عرفة حيث درس بجامع الزيتونة المعمور ومنارة العلوم بالعالم الإسلامي آنذاك.

يعتبر ابن خلدون أحد العلماء الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية، فهو مؤسس علم الاجتماع وأول من وضعه على أسسه الحديثة، وقد توصل إلى نظريات باهرة في هذا العلم حول قوانين العمران ونظرية العصبية، وبناء الدولة وأطوار عمارها وسقوطها. وقد سبقت آراؤه ونظرياته ما توصل إليه لاحقاً بعدة قرون عدد من مشاهير العلماء كالعالم الفرنسي أوجست كونت.

عـدّدَ المؤرخـون لابـن خلـدون عـدداً مـن المصـنفات فـي التـاريخ والحسـاب والمنطق غير أن من أشهر كتبه كتاب بعنوان: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، و هو يقع في سبعة مجلدات وأولها المقدمة و هي المشهورة أيضاً بمقدمة ابن خلدون، وتشغل من هذا الكتاب ثلثه، و هي عبارة عن مدخل موسع لهذا الكتاب وفيها يتحدث ابن خلدون ويؤصل لآرائه في الجغرافيا والعمران والفلك وأحوال البشر وطبائعهم والمؤثرات التي تميز بعضهم عن الآخر.

علم الاقتصاد

إن النتيجة التي توصل إليها ابن خلدون في الفصل الثاني من مقدمته عند بحثه للعمران البدوي وهي:((ان اختلاف الأجيال في أحوالهم انما هو باختلاف نحلهم من المعاش)) قادته بالضرورة إلى دراسة عدة مقولات اقتصادية تعتبر حجر الزاوية في علم الاقتصاد الحديث، مثل دراسة الأساليب الإنتاجية التي تعاقبت على المجتمعات البشرية، وانتقال هذه الأخيرة من البداوة إلى الحضارة، أي من الزراعة إلى الصناعة والتجارة:((...وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش.أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات..وأما الصناعة فهي ثانيها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكارو الأنظار، ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه)).(المقدمة)

يركز ابن خلدون على الصناعة جاعلا منها السبب الأساسي في الازدهار الحضاري:((إن الصنائع انما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته... ان رسوخ الصنائع في الأمصار انما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها)). كما تناول مقولة تقسيم العمل بالتأكيد على أن((النوع الإنساني لا يتم وجوده الا بالتعاون))، لعجز الإنسان عن تلبية جميع حاجاته مهما كانت قدرته بمفرده، حيث أن ((الصنائع في النوع الإنساني كثيرة بكثرة الاعمال المتداولة في العمران. فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد..(مثل) الفلاحة والبناء والخياطة والنجارة والحياكة والتوليد

والوراقة والطب...)) أما القيمة فهي في نظره ((قيمة الاعمال البشرية)):فأعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من المتمولات ان كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله...إذ ليس هناك الا العمل، مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، ألا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر، وان كان من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها...فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها انما هي قيم الاعمال الإنسانية)).(المقدمة) ولم يغفل أيضا عن مقولة ((القيمة الزائدة)) وان لم يعالجها بشكل معمق عند تعرضه لصاحب الجاه:((وجميع ما شأنه ان تبذل فيه الاعواض من العمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الاعمال عليه، فهو بين قيم للأعمال يكتسبها، وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها، فتتوفر عليها، والأعمال لصاحب الجاه كبيرة، فتفيد الغني لأقرب وقت، ويزداد مع مرور الأيام يسارا وثروة)).(المقدمة) من كل ما تقدم نستطيع المجازفة والقول إن أعمال ابن خلدون وبالذات ((المقدمة))

ويرفض ابن خلدون تدخل الدولة المباشر في الإنتاج والتجارة لما يترتب عليه من أضرار اقتصادية. فهو يرى أن حاجة الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة تدفعها نحو هذا التدخل ولكن النتيجة حينئذ تكون بعكس القصد. يكتب ابن خلدون "اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا وتارة بالزيادة في ألقاب (معدلات؛ أسعار) المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك (امتصاص) عظامهم، لما يرون أنهم قد حصلوا على شئ طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان (المحاسبون)، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية (باسم الجباية)، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال. فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع

والتعرض بها لحوالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد. غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة". مما تقدم يبين لنا أن مقدمة ابن خلدون تعتبر أول موسوعة في العلوم الإنسانية، بل هي باكورة العمل الموسوعي العام قبل ظهور عصر الموسوعات بحوالي خمسة قرون

الفصل الخامس

الإنتاج الصناعي

في الوطن العربي

الفصل الخامس

الإنتاج الصناعي في الوطن العربي

بدأت الصناعة العربية في مستهل القرن التاسع عشر على درجة كبيرة من التأخر، فقد اقتصرت على تزويد السكان بالضروريات الأولية من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية ولم تكن هناك صناعات تحويلية تتطلب استخدام عدد أو آلات معقدة الصنع، أو قوى محركة، سوى القوة العضلية والمواشي، وظل هذا الحال حتى ظهر "محمد على" على ولاية مصر، وبدأ تنشيط الصناعة لغرض حربي، غير أن تلك الصناعات ما لبثت أن زالت بزوال نفوذ محمد على وقوقعته داخل حدوده الأولى مرة ثانية بفعل القوى الأجنبية خاصة إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت.

أتاحت ظروف التدهور العظيم للصناعة في مصر والوطن العربي أجمع فرصة كاملة للبضائع الأجنبية لأن تجد سوقاً عربية متسعة حسبما رسمت القوى الأجنبية، وروج الاستعمار لفكرة أن الوطن العربي لا تتوفر له مقومات الصناعة، تضافرت عوامل كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية في مستهل القرن العشرين – خاصة بعد الحرب العالمية الأولى – لوضع الأسس الأولية للصناعات الآلية في الوطن العربي منها: النقص التي عانته هذه الدول في كثير من السلع التي كانت تأتيها من الخارج نظراً لتوقف حركة السفن والتجارة الخارجية أثناء الحرب، فقد أصبحت دول المنطقة بعد زوال السيادة العثمانية عليها أقدر على استعمال الرسوم الجمركية كوسيلة لحماية بعض الصناعات المحلية.

ويعتبر عام ١٩٣٠ الذي تخلصت فيه مصر وسوريا ولبنان من النظام الجمركى السابق، هو عام مشهود بالنسبة للصناعة في هذه الأقطار، وقد ساعد على هذا النمو ظهور الوعى السياسى والتفكير القومى في البلاد العربية، فبدأت الأصوات الوطنية تنادى بأن تخلف العرب السياسى يرجع إلى تخلفهم الصناعي، وان الدول الصناعية المستعمرة مصرة على إبقاء العرب زراعيين، فلما نسبت الحرب العالمية الثانية،

وانعدمت المنافسة الأجنبية تقريباً اتسع المجال أمام الصناعات الوطنية مرة أخرى، فأخذت تتطور، وكان هذا التطور ظاهراً في مصر بصورة أكثر مما في الدول العربية الأخرى، فأخذت الصناعة تتطور بنسب متفاوتة بين أقطار الوطن العربي.

خصائص الصناعة العربية:

لا تعتبر الدول العربية صناعية في المرتبة الأولى، ولكن بدأ يظهر في بعضها نظام الصناعة الحديثة، إلا أنها لا زال أمامها مشوار طويل على درب التنمية والتصنيع.

وكما يبدو من الجدول رقم (٤) أن هناك دول عربية يسهم الدخل الصناعي فيها بنسب عالية في إجمالي الناتج المحلى كما هو الحال في عشر دول عربية على الأقل ففي السعودية (٥٥.٤%) عام ١٩٩٨ وقطر (٥٤ %والجزائر (٤٩%) واليمن (٤٦.٦%) والكويت (٤٦%) وليبيا (٤٣.١%) والإمارات (٣٣.٨ %والبحرين (٣٣.٤%) والمغرب (٣٢%)، ويغلب على هذه الدول جميعها فيما عدا المغرب الاعتماد على تكرير البترول وتصدير مشتقاته والتوسع في صناعته والاستثمار فيه بجانب صناعة الغاز الطبيعي واستثماره أيضاً . إلا أن مساهمة هذا القطاع الصناعي في احتواء العمالة تعد قليلة في لا تتعدى ١١% بالسعودية و ٧.٥% بقطر و ٢٢.١% بالجزائر و ١٢.٧ %بعمان و ١.٠٣% باليمن و ٣٠.٥% بليبيا و ٣٣.٨% بالإمارات و ٣١.٥% بالبحرين و ٢١ %بالمغرب، الأمر الذي يدل على أن قطاعات الصناعة خاصة البترولية آلية لا تعتمد على العمالة الكثيفة.

في المقابل هناك دول تزيد فيها نسبة العاملين في مجال الصناعة من جملة العمالة على نسبة مساهمة الدخل الصناعي في إجمالي الدخل المحلى، كما هو الحال في العراق وذل لتوقف معامل التكرير وتدمير أعداد كبيرة منها أثناء حرب الخليج الثانية والاعتماد على الصناعات الأخرى الخفيفة.

كثيفة العمالة كذلك لبنان حيث لا تعد صناعة تكرير البترول بها هي الأساس بل صناعات أخرى كثيف العمالة، كذلك سوريا ولكن بنسبة اقل.

لا يعد الارتفاع في نسبة مساهمة الدخل الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي بنحو نصف الدول العربية عن ٣٠% مؤشراً على التقدم الصناعي العربي، ولكن يغلب على معظم هذه الصناعات الصفة الاستخراجية بصورة تزيد على التحولية في أغلب الدول العربية، كما أن الإنتاج الصناعي التحولي في المنطقة العربية لا يتجاوز ٤.٥% من الإنتاج الصناعي التحويلي في الدول النامية، ويتركز نحو نصف نشاط الصناعة التحويلية في ثلاث دول عربية فقط هي مصر والسعودية الجزائر .

الوضع الصناعي في الدول العربية

توزيع الدخل الصناعي والعاملين بقطاع الصناعة في الوطن العربي عام ١٩٩٨

الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلى%	العاملين بالصناعة من جملة العمالة%
السعودية	٥٥.4	١٠.9
قطر	٥٣.7	٧.5
الجزائر	٤٩	٢٢.1
عمان	٤٧.3	١٢.7
اليمن	٤٦.6	١٠.3
الكويت	٤٦	٣٠.5
ليبيا	٤٣.1	٢٠
الإمارات	٣٣.8	٣٣.8
البحرين	٣٣.4	٣١.5
المغرب	٣٢	٢١
مصر	٢٩.8	٢٣.5
تونس	٢٩.6	٢٩.6

الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلى%	العاملين بالصناعة من جملة العمالة%
الأردن	٢٥.9	٢٥.9
موريتانيا	.7٢٥	.1٥
لبنان	.219	٣٦
سوريا	١٩	٢١
جيبوتى	١٧	١٧
السودان	.916	.910
العراق	.913	.2٢٤
الصومال	.97	٢

***جمعت بيانات هذا الجدول من خلال . التقرير السنوى للامين العام . لاتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة الزراعة للبلاد العربية لعام ١٩٩٩ . حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.**

وإذا تتبعنا الوضع الصناعي بالدول العربية بالترتيب حسب مساهمة الدولة بالدخل الصناعي في الناتج الحلى الإجمالي نجد...

١ - السعودية:

يتميز قطاع الصناعة بسيطرة صناعة النفط والغاز، و هذا أمر طبيعى بدولة تنتج ثلث ما تنتجه منظمة الأوبك وأولى دول الوطن العربي إنتاجاً، ويلعب قطاع النفط دوراً محورياً في الاقتصاد السعودى مشكلاً ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و ٩٠% من عوائد الصادرات و ٧٥% من إيرادات الخزينة . كما تصنع السعودية الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة والصناعات الخفيفة كمواد البناء والمنتجات الغذائية والحيوانية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩.٥% من الناتج المحلى والإجمالي مقابل ٣٧.٢% للصناعات الاستراتيجية.

٢ -**قطـر:**

سيطر قطاع النفط على الاقتصاد القطرى مشكلاً ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و ٨٠% من عوائد الصادرات و ٦٥% من إيرادات الحكومة، ومن أسباب ذلك ونتائجه معاً قامت قطر بتطوير عدد من المشاريع الصناعية التي تستخدم كلقيم مثل البتروكيماويات والأسمدة إلى جانب مشاريع الحديد الصلب . ويشمل القطاع الصناعي البتروكيماويات والأسمدة، وتسييل الغاز وتكرير النفط وصناعة الحديد والصلب والأسمنت، ومطاحن الدقيق، إلى جانب المنظفات والصباغ والجبس ومستحضرات التجميل، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٧.٥% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٣٨.١ %للصناعات الاستخراجية، وتجدر الإشارة إلى أن البلاد تحتل مركز الصدارة في حجم النشاط الصناعي للغاز الطبيعي في المنطقة، حيث تقوم بل قامت بتنفيذ مشروعين كبيرين لتصدير الغاز السائل (قطر غاز وأرس غاز) بمشاركة شركات عالمية.

٣ -**الجزائر:**

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية متينة تؤهلها للتطور، وتعتمد البلاد اساساً على صناعة الغاز الطبيعي والنفط، التي تشكل حوالي ٥٧% من الإيرادات الحكومية و ٣٠ %من الناتج المحلى الإجمالي، وأكثر من ٩٥% من الصادرات، ويذكر أن المؤسسات العامة الصناعية في الجزائر تساهم بأكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الجزائرى وإلى جانب صناعة النفط والغاز، بها صناعة الحديد والصلب والصناعات الخفيفة والبتروكيماويات والصناعات الغذائية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٣٠% للصناعات الإستخراجية.

٤ -**عُمان:**

تسيطر على الصناعي العمانية تكرير النفط والغاز، فرغم المحاولات في تنويع مصادر الدخل، وإقامة بيئة اقتصادية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والعالمية، فلا يزال النفط يلعب دوراً مركزياً في الاقتصاد العمانى وتؤثر إيراداته على مستوى

أداء النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبالإجمالي يشكل ٨٠% من عوائد الصادرات و ٧٨% من إيرادات الحكومة وحوالي 40% من الناتج المحلى الإجمالي، وإلى جانب صناعة النفط وتكريره والغاز الذي يحظى باستثمارات تزيد على ٤ مليارات دولار، هناك صناعة النحاس إلى جانب صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم، ولدى البلاد مشاريع في صناعة البتروكيماويات والألمنيوم والأسمدة

٥ - **اليمن:**

تعد صناعة اليمن خفيفة فيما عدا صناعة تكرير البترول، تضم اليمن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والأسماك المعلبة والنسيج وصناعة منتجات المعادن وصناعة الأسمنت وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١% من الناتج الإجمالي المحلى، مقابل ٣٠% للصناعات الاستخراجية، وقد أفاد مسح صناعي بأن المنشآت الصغيرة تمثل ٩٥% من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية وتستخدم ٤٨% من العاملين في القطاع الصناعي وتحقيق ٢٦% من القيمة الإجمالية للإنتاج، ويستحوذ القطاع الخاص على ملكية معظم المنشآت الصناعية، فيما لا يتجاوز حصة القطاع الخاص الأجنبى سوى ١٢. %

٦ - **الكويت:**

تسيطر صناعة النفط وتكريره على معظم الصناعة الكويتية، ذلك أن قطاع النفط يعتبر عماد البناء الاقتصادي مشكلاً نسبة ٤٥ %من الناتج المحلى الإجمالي و ٩٥% من عوائد الصادرات و ٨٥% من مداخيل الدولة، وقد أدى نمو الصناعة والقطاع المالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد خلال الفترة1998 – 1994 ، في أعقاب حرب الخليج الثانية، وإلى جانب صناعة تكرير النفط هناك صناعة البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والصلب والأسمنت وصناعة مواد البناء والمواد الغذائية، بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة . وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٣.٣% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٤٠% للصناعات الاستخراجية.

٧ - **ليبيا:**

تمتلك ليبيا قطاعاً صناعياً يضم العديد من النشاطات، ومن أهم الصناعات في ليبيا صناعة النفط والغاز ويشكل النفط عماد الاقتصاد الليبى، إذ يشكل حوالي ثلث الناتج المحلى الإجمالي ومجمل الصادرات، وعلى الرغم من الحظر الدولي المفروض على البلاد، إلا أن الشركات النفطية الأوروبية والكندية وسعت نشاطاتها النفطية في ليبيا . وإلى جانب صناعة النفط والغاز هناك صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب والأسمنت، إلى جانب صناعات خفيفة أخرى، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩.٧% من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل ٢٤.٨% للصناعات الاستخراجية.

٨ - **الإمارات:**

تضم الإمارات العديد من الصناعات اهمها النفط والغاز، إذ يلعب النفط دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من سياسة تنوع مصادر الدخل، بلغت مساهمت هذا القطاع ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و 47% من عوائد الصادرات و ٦٩% من الإيرادات الحكومية، كما تضم البلاد صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء والزجاج والأصباغ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الوجلود، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١.١%، مقابل ٣٠.٦% للصناعات الاستخراجية.

٩ - **البحرين:**

وقد سيطرت على الصناعات البحرينية صناعة النفط والتي شكلت هذه الصناعة حوالي ٦٧% من إجمالي الصادرات و ٥٧% من إجمالي إيرادات الدولة وتتكون من نفط خام أساساً من السعودية، والتي قامت بتحويل نفط حقل أبو سعفة على حدود البلدين إلى البحرين في عام ١٩٩٦، مما زاد من عائدات البحرين النفطية، وتجدر الإشارة إلى أن البحرين هي الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجى التي تصدر منتجات نفطية ولا تصدر نفط خام، وتشهد البلاد عدداً من المشاريع الصناعية ومشاريع التوسعة، ولاسيما في قطاع النفط والغاز والألمنيوم، إلى جانب عدد من

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويساعد في ذلك تمتع البلاد بأنظمة نقل واتصالات متطورة، مما جعلها مركزاً لعدد من الشركات العالمية، ومركزاً للانشطة المالية والاستثمارية . كما تضم البلاد صناعة صهر الألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الخفيفة والمتوسطة وإصلاح السفن، وتشكل الصناعات الحويلية حوالي ١٤.٧% من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل ١٨.٧% للصناعات الاستخراجية.

١٠ – المغرب:

وتضم المغرب صناعة الفوسفات ومنتجات الذسيج والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية والورق ومصنوعاته والصلب والحديد ومنتجات منجمية مصنعة ومنتجات معدنية وكيماويات ومعدات كهربائية وإلكترونية ومنتجات مطاط وبلاستيك، وتشكل الصناعات التحويلية حوالي ١٧.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعات الإستخراجية ١.٨ %

١١ – مصر:

تشهد مصر حركة اقتصادية نشطة في قطاع الصناعة، وتعد أهم صناعاتها هي المنتجات النفطية التي تمثل أولى صادرات مصر، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج والمنتجات الغذائية وصناعة الحديد والصلب والألومنيوم والمنتجات المعدنية والهندسية ومنتجات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والدوائية ومنتجات مواد البناء والأسمنت والفوسفات، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٦.٢% للصناعات الإستخراجية.

١٢ – تونس:

تهتم تونس بقطاع الصناعة لحاجتها لتنويع القطاعات الاقتصادية، وتعد أهم الصناعات التونسية هي المنسوجات والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والإلكترونية، إلى جانب الفوسفات وتكرير البترول والأسمنت، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٨.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 1.8% للصناعات الإستخراجية.

١٣ - **الأردن:**

يسيطر قطاع الخدمات الأردنية على حوالي ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك على القطاع الصناعي الذي تحاول الدولة النهوض به، وتتشكل أهم الصناعات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والمنتجات البترولية والأسمنت والصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية والأدوية وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣٠.٦% للصناعات الإستخراجية

١٤ - **موريتانيا**

تعاني البلاد من نقص في اليد العاملة الماهرة، وتخلف في البنية التحتية، أثر ذلك على القطاع الصناعي، الذي يتمحور حول صناعة الأسماك، حيث يعتبر قطاع صيد الأسماك وتصنيعه مصدراً حيوياً لمعيشة السكان لمداخيل البلاد التصديرية، إلى جانب تعدين خامات الحديد والجفصين والنحاس والذهب، وليس لموريتانيا مصادر هيدروكربونية، لكن صناعة النفط تعتبر قطاعاً هاماً لاقتصادها وتعد موريتانيا واحدة من أصل أربع بلدان في غرب أفريقيا تمتلك مصفاة تكرير عاملة، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٨.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٠.٩ %للصناعات الإستخراجية.

١٥ - **لبنان:**

يسهم القطاع الصناعي اللبناني بنحو 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي تعد أغلبها صناعات تحويلية، وتعد أهم الصناعات في لبنان، صناعة المنسوجات والألبسة والورق ومصنوعاته والمصنوعات الغذائية ومصنوعات الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والصناعات المعدنية والأجهزة الكهربائية ومنتجات الصناعات الكيماوية والأسمنت وصناعة الجلود والأحذية.

١٦ - **سوريا:**

تقوم سياسة الحكومة في المجال الصناعي، في الحفاظ على القطاع العام الصناعي وتنميته وتوسعته والسماح بدخول القطاعين الخاص والمشترك كافة

الأنشطة الصناعية، ويشتمل الإنتاج الصناعي على الجرارات الزراعية والأسمدة والأسمنت والكهرباء والصناعات الأساسية ومنتجات النفط والغاز، والمنتجات القطنية وتعليب الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان ومصافي السكر وطواحين الدقيق ومعاصر الزيوت والزيتون، هذا فضلاً عن الأدوية والزجاج وأجهزة التليفزيون والغسالات وغيرها.

١٧ - **جيبوتى:**

يتصف القطاع الصناعي في جيبوتي بالحجم الصغير والتي تقوم على صناعة المأكولات والمشروبات والأساس والألبان والورق ومواد البناء وتعبئة المياه والمصنوعات الحرفية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٢.٤ %للصناعات الإستخراجية.

١٨ - **السودان:**

تضم السودان عدة صناعات تتمثل في الصناعات النسيجية ولا سيما تكرير السكر وشحن الدقيق وإنتاج الزيوت النباتية والصناعات الجلدية والأسمنت والصناعات الصغيرة ويعمل القطاع الصناعي بطاقة استخدام متدنية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٨.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8.1% من الصناعات الإستخراجية.

١٩ - **العراق:**

تعاني العراق من عدم توفر مستلزمات الإنتاج والتي دمرت وعانت أثناء حرب الخليج الثانية، وقامت السلطات العراقية بإعادة بناء جزء كبير مما دمر، وقامت بإصلاح معظم المنشآت الإنتاجية النفطية لديها وبعض من البنية التحتية، ولكنها تواجه نقصاً حاداً في الحصول على المواد الأولية وقطع الغيار الضرورية لتنشيط القطاع الصناعي، مما أدى إلى إغلاق العديد منها، والعراق من الدول الغنية بالثروة الطبيعية والمائية، وكان لديها صناعات هامة في مجال النفط والفوسفات والصلب والحديد والألومنيوم والبتروكيماويات، وتتركز الصناعة أساساً على قطاع

النفط .. وقبل الحرب كانت هناك مشاريع صناعية مهمة على صعيد إنتاج الفوسفات والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والصناعات التقنية والهندسية، وشكلت الصناعات التحويلية نسبة ٧.٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧، مقابل٢.٢% للصناعات الإستخراجية، وكانت هذه النسبة عام 1990 نحو ٨.٨% و١٤.٣% على التوالي.

٢٠ - الصومال:

تأثرت الصناعة الصومالية للظرف الاقتصادية بها، إذ تعتبر الصومال من الدول الأقل نمواً في العالم، ويتركز القطاع الصناعي حول تصنيع المنتجات الزراعية وخصوصاً تكرير السكر وتعليب اللحوم وتصنيع الأسماك والدباغة، إلى جانب تكرير النفط، وبلغ إجمالي الطاقة التصميمية القائمة في الصومال لتكرير النفط ١٠ آلاف برميل يومياً عام ١٩٩٦، ويوجد في الصومال مصفاة واحدة في مقديشيو تقوم بتكرير النفط الخام المستورد من السعودية.

أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية :-

بدا من العرض السابق لمراحل البحث أن الوطن العربي من ملاك المواد الخام البارزة لهم الصناعات على مستوى العالم ..ولكن المادة الخام وحدها ما هي إلا إحدى يدي التصفيق، ولو استعرضنا قصة الصناعة في مراحلها المختلفة يتضح لنا ذلك . فلقد كان للتغيرات الناجمة عن الثورة الصناعية الأولى في العالم أثر ضخم في البنية التحتية لنقل البضائع وأنظمة التجارة، وأدخلت الثورة الصناعية الثانية زيادة دراماتيكية في مجال المنتجات والخدمات التي أصبحت متوفرة، والتي كانت لها شعبية وعليها طلب في أرجاء العالم.

أدرك آدم سميث أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط Dematerialisationالتدريجي للاقتصاد مع المادة .. لقد أدرك أن المهارات البشرية والإبداع كانت في عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجياً أهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة في الاقتصاد . وتصارعت عملية فك الارتباط مع المادة كثيراً خلال القرن العشرين، وكدت تكون مكتملة اليوم، وإجمالي الناتج الوطني العام في البلدان الصناعية الرئيسية مرتكزة على "العلم" . وعلى العكس من ذلك فإن اقتصاديات البلدان العربية لا تزال مرتكزة كلياً على تصدير المواد الخام، ولا تشكل المنتجات المعتمدة على المهارة والقيمة المضافة سوى نسبة صغيرة من إجمالي الناتج القومي العربي.

تحديات الصناعة العربية :-

تواجه الصناعة العربية عدة حقائق هامة بعد اجتياز ها ذكون أو لا ذكون وتنحصر أهم هذه التحديات في:-

تدخل المنطقة العربية القرن الحادي والعشرين وتوزيع الوظائف في قطاعاتها الإنتاجية مشابهة لما كان علية الحال في القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال، فإن حصة الزراعة في مصر (٣٢%) وفي المغرب (٤٠%) وفي عُمان (٤١.٧%) وفي تونس (٢٢.٧%)وفي اليمن (٥٦.١%) ذلك مقابل (٥(%) بالدول الأوروبية. كذلك لا تعكس الحصة العالية للعاملين في قطاع الخدمات في البلدان العربية اقتصاداً علمياً حديثاً مرتكزاً على الثقافة المعلوماتية، بل هي تعكس وجود بيروقراطيات حكومية غير كفوءة، ويبدو ذلك بوجه خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تزيد حصة العاملين في قطاع الخدمات على (٦٠%) في الأردن،(67%) في البحرين، و(٥٧%) بالإمارات و(٧٦%) بالسعودية و(٩٠%) بقطر و(٦٨.١%) بالكويت و(٧٤%) بليبيا . وفي الواقع فإن كل البلدان العربية تعاني عدداً فائضاً من الموظفين في وظائف متدنية الكفاءة ومنخفضة القيمة المضافة في قطاع الخدمات.

وإذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة فتقل به القيمة المضافة إلى أدنى مستوياتها، حيث تسيطر الصناعة الإستخراجية لا التحويلية على أغلب الصناعات غالبية الدول العربية، فقد بلغت نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية من جملة مساهمة الدخل الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطر نحو ٨٤.٥ %والسعودية ٧٩.٧% وجيبوتي ٧٧.٥% والجزائر ٧٦.٩% والإمارات 73.4% واليمن ٧٣% والأردن ٧٢.٩% وليبيا ٧١.٩% والبحرين ٥٦% وموريتانيا ٥٥.٩ %والكويت ٧٥%والسودان ٤٨% في المقابل منها وصلت إلى مستوى متدني عن ذلك بكثير في باقي الدول العربية فلا تتعدى ٢٦.٧% بمصر و٨.٨% بالمغرب و٨.٦% بتونس و٢٢% بالعراق. ناهيك عن مستوى الدخل الصناعي المنخفض مقارنة بالدول الصناعية الكبرى أو التي تخطو خطوات جادة نحو التصنيع.

و قد خلف التقدم الصناعي الهائل أمراً يتطلب التحدي لدى القطاعات الصناعية العربية، هو أن عدد الوظائف المتوفرة للعمال غير المهرة آخذ في الاختفاء بسرعة، ويقدم "ريفكن" تنبؤات دراماتيكية عن الاستغناء المتوقع عن العمال في شركات أمريكية رئيسية، وهو يتصور نهاية العمل كما نعرفه اليوم ويتنبأ بانخفاض التوظيف في التصنيع وفي صناعات الخدمات.

كما أظهرت دراسة حديثة أن استثمارات الولايات المتحدة الخارجية لم تعد تجتذبها العمالة الرخيصة، بل ٧٦% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية الخارجية عام ١٩٩٦ كانت في بلدان مرتفعة الأجور . في ظل ذلك فإن التحصيل العلمي للعمالة العربية لا يؤهلها للمنافسة الدولية، وأظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي أن معدل سنوات الدراسة في عام ١٩٩٢ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ٣.٦ سنة، وفي الصين كان المعدل ٥.٢ سنة، وفي أمريكا اللاتينية ٤.٩ سنة، بينما كان في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٩.٦ سنة، وفي بلدان حلف شرق آسيا ٨.٢ سنة، وكان التنبؤ للعام ٢٠١٠ في حد يتراوح بين ٤.٥ إلى ٥,٥ سنة للمنطقة العربية بالمقارنة بـ ٥.٤ إلى ٦.١ في الصين و٧.٣ إلى ٧.٩ في شرق آسيا و٥.٥ إلى ٦.١ في أمريكا اللاتينية.

وانعكس على ما سبق مستوى شديد الانخفاض للقيمة المضافة من قبل العمال العرب، ومستوى شديد الانخفاض من الإبداع ومستوى بالغ الارتفاع من عدم الاستقلال التقني.

تكمن الضرورة في تصحيح خطط ومناهج التطوير التقني .. فقد سعت الدول العربية منذ استقلالها إلى التخلص من علاقات التبعية مع مستعمريها السابقين، وقد استثمرت هذه الدول بكثافة في التعليم والبنى التحتية، إلا أنها أخفقت في تطوير أنظمتها الوطنية للعلم و التكنولوجيا .

فقد تضمنت القوى العاملة العربية التي بلغ تعدادها عام ١٩٩٧ أربعة وثمانين مليوناً نحو عشرة ملايين من خريجي الجامعات، وكان حوالي ٣٥% من خريجي

الجامعات هؤلاء يحملون شهادة بكالوريوس في العلوم أو شهادة أعلى في العلوم الأساسية أو التطبيقية، ومن بين هؤلاء نحو ٥٠ألف يحملون شهادة دكتوراه في أحد حقول العلوم الأساسية أو التطبيقية إلى جانب نحو ٧٠٠ ألف يحملون شهادة الهندسة، وكان يتخرج في الجامعات المصرية حتى عام ١٩٤٢ ثلاثمائة مهندس سنوياً، وفي عام ١٩٨٥ تحرج في الجامعات العربية ما مجموعة ٢٤ألف مهندس، أي أن البلدان العربية تغلبت على النقص الحاد في أصحاب المهن والحرف منذ وقت طويل .. وارتفع عدد الجامعات العربية من ١٠ عام ١٩٥٠ إلى ١٧٥ عام ١٩٩٥.

مع ما سبق فليس هناك ما يدعو للابتكار الصناعي أو التطوير التقني العربي الخالص أو القيمة المضافة من قبل العمال العرب، ومن أبرز ذلك الوضع دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا الصادرة عام ١٩٩٧ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة، كذلك التقارير الاقتصادية الموحدة السنوية الصادرة عن جامعة الدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصندوق النقد العربي ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط "أوبك. "

ولم تسع تقارير الاسكوا الاقتصادية السنوية ولا التقرير الاقتصادي الموحد إلى تفسير كيف أن المنطقة العربية استثمرت نحو ألفي مليار دولار أمريكي في إجمالي تشكيل رأس المال الثابت (G.F.C.F) خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في ظل النمو الاقتصادي للفرد فيها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين يتراوح بين الصفر والسلبي .. ولعل من الواضح أن ما يكمن في أساس تسجيل الصفر في نمو إجمالي الناتج الوطني بالنسبة للفرد هو تطبيق طريقة تسلم المشاريع جاهزة ومكتملة "Turn-key" من الشركات الأجنبية صاحبة الالتزام، دونما التعرف على التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشاريع . ولم تتطرق هذه المنظمات أو غيرها من المنظمات الوطنية أو الإقليمية إلى دراسة ظاهرة الاقتصادية العربية على الرغم

من الأهمية الجوهرية لهذه الحقائق في عمليات العولمة وفك الارتباط مع المادة Dematerialisation .

ويجري التعاقد عادة مع شركات أجنبية لتنفيذ المشاريع الرئيسية للقطاع العام العربي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالنفط والغاز والمطارات والأسمنت والفوسفات والصناعة مع توفير ضئيل لانتقال التكنولوجيا، حيث طلب اتحاد الصناعات الكويتي من حكومته تطبيق قرارها دعم المتعهدين المحليين، وقال الاتحاد أن قطاع النفط والغاز يفضل شركات أجنبية على الشركات المحلية، واتبعت البلدان العربية بوجه عام مزيداً من سياسات التبعية التكنولوجية في وقت كانت تزيد فيه من عدد القوة العاملة المهنية فيها، وكانت النتيجة الصافية لذلك انخفاض عائدات الاستثمار وإنتاج العمالة وازدياد كلفة البرامج.

ولم يتلق التنسيق بين الأنظمة التعليمية وسوق العمالة سوى اهتمام تحليلي محدود، وليس هناك من تناسب بين العض والطلب، سواء في الميدان أو في وضع مناهج الدراسة وإحدى وظائف منظومة التعليم والبحث والتطوير والسياسة الاقتصادية وسوق العمل، وساهم عدم التلاؤم بين هذه الوظائف المهمة المختلفة في إنتاجية عمل متدنية وإنتاج اقتصادي منخفض وانتشار البطالة وهجرة الأدمغة على مدى واسع.

واليوم ... يعد تأسيس آليات النمو والمؤسسات التي تسهل تحويل الكفاءة العلمية إلى نشاطات اقتصادية منتجة ومبتكرة، يشكل تحدياً أساسياً في الانتقال من مجتمع زراعي وريعي إلى مجتمع صناعي موجه نحو الإنجاز .

ويمكن تقديم أمثلة عديدة لإظهار حقيقة أن البلدان العربية لا تفيد نفسها من الفرص لتسخير التكنولوجيا في تقوية نموها الاقتصادي، فخلال الستينيات . على سبيل المثال، تم تطوير تقنيات تسييل غاز لتسهيل تصدير الغاز الطبيعي من الجزائر، وفي ذلك الوقت كان البحث والتطوير في تسييل الغاز الطبيعي في مدى المهندسين الكيماويين والميكانيكيين العرب . وبعبارة أخرى، كانت هناك أعداد كبيرة من العلماء

والمهندسين العرب الذين يمكن تجييشهم لبرامج بحث وتطوير في هذه التكنولوجيا .. وكان يمكن من حيث المبدأ لعدة بلدان عربية المساهمة في مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية لتطوير تكنولوجيا تسييل الغاز، وكان يمكن لكل المشاركين الاستفادة اقتصادياً وتقنياً من ذلك إلا أنه لم يتم السعي لإقامة مثل هذه المشاريع المشتركة . بل الأمر المؤلم هو أن البلدان العربية لا تزال تستورد تقنيات تسييل الغاز دونما العمل على نقل تكنولوجيا كل مشروع يتم إنجازه، خاصة وأن تكلفة نظام تسييل الغاز القطري وحده تزيد على ثلاثة مليارات دولار.

وتظهر دراسة للبنك الدولي عن صناعة النسيج في مصر أن سوء الإدارة الفنية يعمل على تخريب الإنجاز الاقتصادي لهذه الصناعة . حيث أن العديد من الأنوال الحديثة والغالية الثمن يستعمل في إنتاج الأصناف القليلة القيمة نفسها التي كانت تنتجها الأنوال القديمة البالية.

ولا عجب أن أخفقت مصر في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان من العالم الثالث، ذلك أن بلداناً حديثة الدخول في صناعة النسيج والثياب مثل كوريا تصدر بما قيمته ١٥.١ مليار دولار وتيوان التي تصدر ما قيمته ١٢.٢ مليار دولار، بينما تصدر مصر ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط.

تواجه الصناعة العربية تحد يعد أهم التحديات وأكثر ها إنجازاً على الإطلاق، وهو تطوير العلوم العربية وتوحيدها وتفعيلها، لعمل ثورة صناعية طال ارتقابها في الوطن العربي فترة زادت عن خمسين سنة.

ويبدأ التحدي للبلدان العربية بمضاعفة المبلغ ٧٥٠ دولار أمريكي أو ٠.٢% من إجمالي ناتجها الوطني والذي خصصته للبحث والتطوير، أسوة بما خصصته البلدان المصنعة الجديدة من واحد إلى ثلاثة بالمائة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، بينما تخصص البلدان الصناعية حوالي أثنين إلى ثلاثة مائة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، وكان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير عام ١٩٩٥ هو ٥٠٠ مليار دولار.

كما للوطن العربي فرصة توسيع السياسات التكنولوجية الراهنة نحو مساحات من النشاط التكنولوجي في المجال الهندسي والانشاءات والتصنيع الزراعي، الأمر الذي سيؤدي ولا شك إلى مكافآت اجتماعية اقتصادية غنية سريعة.

يعد الوطن العربي أكبر مصدر في العالم للنفط والفوسفات، وهو منتج رئيسي للأسمنت والمنسوجات، وهكذا فهو يوفر سوقاً داخلية واسعة لسلسلة كبيرة من الخدمات الفنية والمنتجات والتجهيزات لمد هذه الصناعات بأسباب الحياة، إلا أن التوظيف المرتبط بهذه الصناعات يجري تصديره للخارج نتيجة للسياسات التقنية العربية، وهكذا فلا يستخلص سوى منفعة قليلة من استثمارات عربية ضخمة في هذا القطاع، وقد يزيد مجموع التوظيف الأجنبي في الخدمات الهندسية لدعم الاستثمار العربي على مليوني مهندس وفني، وهذه الأرقام لا تمثل عدد العمال العاملين في الموقع لبناء مثل هذه المشاريع وهناك في قطاع النفط والغاز العربي وحده خسارة في توظيف مليون مهندس وفني مستخدمين في هذا القطاع من خارج الوطن العربي، ويمكن لتبني سياسات تكنولوجية ملائمة أيُحدث إنتاجاً محلياً لمجموعة واسعة من الخدمات التقانية والمنتجات المطلوبة.

ويتضح أن ليس هناك بلد عربي بحجم كاف لإعالة هذه النشاطات التكنولوجية بمفرده، إلا أنه بإمكان سياسات تقنية منافسة أن توفر تقاسماً في المنافع والمخاطر، ويمكن تبني سياسات تقانية تناسب المنافع المقارنة للبلد العربي، كما يمكن إتباع سلسلة واسعة من السياسات مثل: تشجيع بعض الشركات الأجنبية التي توفر الخدمات الهندسية الآن على الانتقال إلى بلد عربي آخر أو أكثر من بلد، أو تشجيع التطوير المحلي لبعض هذه الخدمات عن طريق عمليات المصدر الخارجي والمشاريع المشتركة أو المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نشاط اقتصادي عربي هو الإنشاءات، ويُنفق نحو ١٣٠ مليار دولار سنوياً لهذه الغاية، وقدرت في مكان آخر أن أكثر من ٧٠% من هذا المبلغ ينفق خارج الاقتصاديات العربية حيث تشمل استيراد العمالة والخدمات والتقنية

(الخدمات الاستشارية والتعاقدية) والمعدات والتجهيزات وكلفة النقل والخدمات المالية.

ويمكن توفير ٨٠% - ٩٠% من هذه الواردات على الأقل داخل الوطن العربي، وقيام صناعة إنشاءات عربية إقليمية متركزة على القدرات التقنية المتوفرة، سيدبر سبعة ملايين وظيفة جديدة إلى جاني أنه سيوسع القطاع المالي العربي ويثريه .. ويمكن لهذا أن يوفر نحو ٧٠-٨٠ مليار دولار سنوياً تتسرب حالياً خارج الاقتصاد العربي.

هناك كمية كبيرة من البحث العلمي متوفرة فوراً كحلول للمشاكل التي تواجه التصنيع الزراعي والنهوض به وتطويره مما يساعد في تسوية الميزان التجاري ويوفر ٢٥ مليار دولار للاقتصاد العربي.

وبذلك يمكن لتسويغ (عقلنة (صناعات النفط والغاز والإنشاءات والقطاع الزراعي إطلاق موارد مالية كبيرة (في حدود 150 مليار دولار) للاستثمار الإضافي في البلدان العربية.

حجم الإنتاج الزراعى ومستوى الإنتاجية:

كان الإنتاج الزراعى قد حقق نحو ١١.٣% من جملة الناتج المحلى الإجمالي العربي عام ٢٠٠١ والبالغ ٧٠٩ مليار دولار، أى أن إنتاجية العامل في الزراعة العربية قد بلغت ٣٠٧٧ دولاراً، و هي إنتاجية متدنية إذا ما قورنت بنظيرتها في الولايات المتحدة (٣٩٣٤٣ دولاراً) واليابان (٢٧٦٢٢ دولاراً) وفرنسا 27909) دولاراً)

وإذا انتقلنا من الإجمالي العام للناتج الزراعى العربي إلى مكوناته من السلع المختلفة نجد أن أهم هذه المكونات هي:

الحبوب الغذائية:

لغ إنتاج الحبوب في الوطن العربي نحو ٤٠ مليون طن أى ٧٢.٢% من إجمالي الطلب العربي على الحبوب وذلك على مساحة نحو ٢٨ مليون هكتار عام ٢٠٠١ (٨)، وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب في الوطن العربي نحو ١.٤ طن

مقابل ٢.٧ طن للهكتار في المتوسط العالمى، ورغم أن مصر تحقق مستواً مستقراً أو متزايداً باستمرار من إنتاجية الحبوب بنحو ٦.١ طن للهكتار عام ١٩٩٥، بما يضعها أعلى مستويات الإنتاجية في العالم (٩)، إلا أن مجمل الدول العربية الأخرى ذات مستوى متدن ومتذبذب في إنتاجية، ويفسر ذلك الأمر بأن الزراعة المصرية مروية بالأساس، حيث يزرع نحو ٧٥.٨ %من الأراضى الزراعية المصرية بالرى على جانب الزراعات المروية تشغل ما يزيد على نحو 90% من الأراضى الزراعية المصرية .

وبالمقابل فإن الزراعة المروية المستقرة الإنتاجية في الدول العربية الزراعية الرئيسية تمثل ٢٢.٣% سنوياً بسوريا والسودان 17.5% والمغرب ٩.٦% وتقل عن ذلك بالجزائر وتونس وذلك من جملة الأراضى الزراعية، يؤدى ذلك إلى التذبذب الحاد للإنتاجية من الحبوب والمحاصيل عموماً، كما هو الحال في المغرب عام ١٩٩٧ حيث أدت كل هذه الظروف إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3% فقط مقابل ١٠.٣% عام ١٩٩٦ نتيجة للجفاف واضطرابات الطقس المؤثرة.

وتعتبر مصر أكبر الأقطار العربية إنتاجاً للحبوب (٤٣.٢%) تليها سوريا (١٣.٦%)، والسعودية (12.4%) والعراق (٨.٣%)، والسودان (٠.٨%)، والمغرب (٧.٤%) وبنسب أقل في الجزائر وتونس واليمن، ولكن نظراً لأن هذه الأقطار تختلف كثيراً في عدد السكان، تأتى سوريا في مقدمة إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد (٣٩٠كجم)، ثم السعودية (٢٩٧كجم)، ومصر252) كجم)، تونس (٢٢٣كجم)، العراق (١٦٥كجم)، والسودان (١١٥كجم)، والمغرب109) كجم)، ومتوسط الأقطار العربية ١٦٤كجم وفي المقابل ما يخص الفرد على المستوى العالمى نحو ٣٤٠كجم في المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الوطن العربي قد حقق تقدماً كبيراً في إنتاج الحبوب عموماً، مقارنة بما تحقق على المستوى العالمى، وجاء معظم هذا التحسن على خلاف الاتجاه العالمى، حيث الزيادة الكبيرة في الإنتاج وفي المساحة والإنتاجية،

وبينما نقصت مساحة الحبوب في العالم بنحو ... منذ ١٩٧٩–1993 ، زادت في الوطن العربي بنحو ٢٣% وبينما زاد الإنتاج العالمى بنحو ٢٠%، زاد في الوطن العربي بنحو ٦١%، وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٢٥%، زادت في الوطن العربي بنحو ٣١% .

يعد القمح أهم الحبوب المنتجة في الوطن العربي على الإطلاق، حيث جاء القمح في المقام الأول بالنسبة للإنتاج من الحبوب ٤٦.٤% على مساحة ٣٧% منها وكانت للظروف الطبيعية والبشرية دوراً في سيادة هذا المحصول بين باقى أنواع الحبوب حيث تسود في الوطن العربي نوعية القمح الشتوى الذي يزرع في نهاية الصيف وبداية الخريف، ويحصد في أواخر الخريف وبداية الصيف، وتناسب زراعة هذا النوع من القمح في المناطق المعتدلة الدفيئة والباردة نسبياً، وتتباين كمية الأمطار التي يحتاجها تبعاً لاختلاف الحرارة وخصائص التربة، وزيادة الأمطار عن حاجة القمح تسبب رقادة وتعطل عمليات الحصاد وخدمة الأرض، كما تحد قلة ألمطار من نطاقات زراعة القمح، إذ لا يزرع في المناطق نادرة الأمطار إلا إذا توفرت مياه الرى الصناعي كما في مصر، بينما تكفي عشرة بوصات كحد أدنى لكمية الأمطار اللازمة لنمو القمح في الجهات المعتدلة الدفيئة في بعض جهات الوطن العربي، بينما تصل إلى حوالي70 بوصة في بعض الجهات المدارية لارتفاع معدل التبخر .

إضافة لذلك تعد حاجة الإنسان العربي للقمح والطلب مع الارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان سبباً آخر في التوسع في زراعة القمح والعمل على زيادة إنتاجيته وإنتاجه . وبناءً على ما سبق تركزت زراعة القمح في الوطن العربي بإقليم البحر المتوسط الذي يعد الأنسب لظروف زراعته.

وتعد مصر أولى الدول العربية إنتاجاً للقمح، حيث بلغ الإنتاج ٣٢.٥% من إنتاج الوطن العربي البالغ ١٨.٥ مليون وتعتمد زراعته في مصر على مياه الرى ويسهم الوجه البحرى بما يزيد على ٦٠% من الإنتاج كما في الشرقية والدقهلية والبحيرة، كما تتصدر سوهاج محافظات الوجه القبلى في الإنتاج.

تلى مصر في الإنتاج المملكة المغربية بنحو ٢٠% من إنتاج الوطن العربي حيث مناطق الإنتاج الملائمة للزراعة كما في النطاقات السهلية بين فاس ومكناس وشرق أطلس الريفي والسهول الساحلية المطلة على البحر المتوسط إلى جانب نطاقات متفرقة من السهول الساحلية المطلة على المحيط الأطلنطى ولكن أغلب هذه المناطق مطرية الزراعة متذبذبة الإنتاج.

يلى المغرب في الإنتاج سوريا بنحو ١٦.٥% من جملة إنتاج الوطن العربي وتمثل أهم مناطق الإنتاج بها في السهول المجاورة لتركيا وهي أهم مناطق إنتاج القمح السورى حيث تضم الحسكة ما يقرب من نصف أراضى القمح بالبلاد ثم سهول حمص وحماه ومنطقة دمشق وإقليم طوران ومحافظتى السويداء ودرعة ثم سهل اللاذقية الأقل إنتاجاً لغزارة مطره ثم يحتل الجزائر المركز الرابع من الإنتاج بنحو ١٣% ويتركز الإنتاج في إقليم التل بالشمال أما النسبة المتبقية من الإنتاج العربي فهي تتوزع على السعودية وتونس والعراق والسودان وغيرها من الدلو العربية ويحظى دائماً القمح باهتمام خاص بين الحبوب الأخرى بالوطن العربي على خلاف الاتجاه العالمى ففي خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٣ بينما نقصت المساحة المنزرعة قمحاً في العالم بنحو ٦% زادت في الوطن العربي بنحو ٢٤ %وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٣٧% زادت في الوطن العربي بنحو ٦٧% ومن ثم زاد الإنتاج الكلى العالمى بنحو ٢٩% زاد في الوطن العربي بنحو ١٠٧% ومن ذلك فإن إنتاجية الهكتار من القمح أقل من المتوسطات العالمية بنحو ٣١%

ثم يأتى الأرز بعد القمح من حيث الأهمية، فقد بلغ إنتاجه ٤.٥ مليون طن (١١.٤%) من جملة الحبوب، وإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح انخفضت على ٤٧% إلا أنها وصلت في الأرز إلى ٧٥% وقد ادى اختلاف الظروف المؤدية للزراعة الأرز إلى أنه أكثر تمركزاً دون انتشار، مختلفاً في ذلك عن القمح، إذ يعد الأرز من المحاصيل الغذائية الهامة في الوطن العربي وإن كانت زراعته محدودة، حيث لم تعد مساحة حقوله في أى عام المليون هكتار وهو ما يوازى أقل من ٥% من

جملة المساحة المزروعة بالحبوب الغذائية، وذلك لعدم توافر المياه بالدرجة الكافية في مساحات واسعة من الأراضى العربية، لاحتياجه لكميات وفيرة من المياه خلال معظم مراحل نموه (٤٠ – ٨٠بوصة) من مياه الأمطار أو مياه الرى، و هذا لا يتوافر إلى في نطاقات محدودة، إضافة إلى احتياجه لأرض مستوية حتى يسهل غمر حقول الأرز بالمياه، ولذلك كان التوزيع الجغرافي للأرز قاصراً على مساحات محدودة إذ استحوذت مصر على ٩٤% من إنتاجه في الوطن العربي في السهول الفيضية لنهر النيل خاصة الدلتا ثم منطقة شط العرب بالعراق بنحو ٢% أما النسبة الباقية فهي موزعة السهول الساحلية بالمغرب العربي والسودان وسوريا ويأتى الشعير في المرتبة التالية بإنتاج ٦.٧ مليون طن (١٧%) من حجم الحبوب، ويحتاج الشعير لشروط طبيعية مماثلة تقريباً شروط نمو القمح، إلا أنه يعد أوسع انتشاراً في القمح لقدرته على مقاومة الجفاف وتحمل تباين درجات الحرارة وعدم جودة التربة وفقرها، ولذا فهو أقل تأثراً بتذبذب الأمطار، وإذا أضفنا على ذلك نضج الشعير مبكراً قبل القمح وارتفاع إنتاجيته بشكل يفوق المح واللذان يشتركان في نفس مناطق الزراعة، إلا أن الشعير يخصص له الأرض الأقل خصوبة والأقل مطراً، ويتوزع الشعير على المملكة المغربية التي تضم ٥٢% من الإنتاج العربي في السهول الغربية وحوض نهر سيبو وسهول مراكش ووادى سوس، ويلى المغرب سوريا بنحو١٥% من الإنتاج ويتوطن بين المساحات المنزرعة بالقمح وإن زادت على هوامشها، وتحتل الجزائر المركز الثالث بنحو ١٥.٩% من الإنتاج العربي ويزرع في مساحات واسعة متناثرة بدءً من النطاق الساحلى في الشمال حتى الواحات في الجنوب، أما نسبة الإنتاج الأخرى فهي موزعة على تونس والعراق وبعض الدول الأخرى وتحتل الذرة الشامى المرتبة الثالثة من إنتاج الحبوب، وتتميز الذرة الشامية بأنها محصول يزرع في الأقاليم المعتدلة الدفيئة حيث ارتفاع الحرارة واختفاء الصقيع وزيادة الإشعاع الشمسى ووفرة الأمطار أو مياه الرى، ولذا في من أهم المحاصيل الصيفية في مصر والتي تستحوذ على ٨٨% من الإنتاج العربي وتتركز أراضيها في الوادى والدلتا

المصرية المروية الخصبة أما نسب الإنتاج المتبقى فتوزع على المغرب و عدد من الدول العربية أهمها السودان والعراق واليمن وسوريا.

أما باقى محاصيل الحبوب الأخرى فهي تحتل نسب أقل بين جملة إنتاج الحبوب بالوطن العربي وهي الذرة الرفيعة بنحو ٤ مليون طن (١٠%) وبنسب أقل الدخان والشيلم.

ب - السكريات:

يعتمد العالم في الحصول على احتياجاته من السكر على ثلاث مصادر رئيسية هي: قصب السكر وبنجر السكر، وهما الأكثر أهمية ومصدر السكر بالوطن العربي، ثم السكر المصنع من الذرة، ويعد قصب السكر من محاصيل المناطق الحارة، ويبقى في الأرض نحو ثلاثة أعوام أو أكثر، ويحتاج إلى كميات وفيرة من مياه الرى (٤٠٠٠م٣ ماء) لإنتاج الطن الواحد من سكر القصب، إلى احتياجاته لتربة خصبة وعمالة وفيرة رخيصة وصناعة حاضرة، أما بنجر السكر فهو من محاصيل المناطق الباردة المعتدلة وهو موسمى، ويلزم نحو ١٣٠٠م٣ ماء لرى الطن الواحد من السكر، ويحتاج لترب خصبة إذ انه من المحاصيل المجهدة للتربة، لذا يجب الاهتمام بتسميد الأرض بصفة دورية، كما يجب ان تكون التربة هشة حتى لا تعوق نمو المحصول .. والمصدر الثالث هو مسل الذرة عالى الفركتوز (أيزوجلوكوز) . فيصنع من نشا الذرة الشامية، استناداً إلى التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكنولوجيا التقليدية، خاصة تكنولوجيا الإنزيمات، ودرجة حلاوته أعلى من سكر القصب بنحو ١.٧ مرة، كما أنه أرخص سعراً، وقد تزايد استخدامه حديثاً خاصة في تحلية المشروبات العازية والصناعات الغذائية، وتنتج الولايات المتحدة منه نحو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمى .. بل وهناك مصدر رابع لإنتاج السكر لا يزال في مرحلة التطوير، ولكنه يمثل آفاقاً جديدة، إذ يعتمد على مركبات بروتينية ذات درجة حلاوة عالية جداً – تبلغ ٢٠٥٥ – ٣٠٠٠ مرة مثل السكر، ولعب هندثة وراثية دوراً أساسياً في تطويره زاد إنتاج الوطن العربي من السكر لنحو ٢.٣ مليون طن عام ١٩٩٥

بمتوسط إنتاج للفرد نحو ٩.٥كجم مقابل19.6 كجم للفرد سنوياً على المستوى العالمى، يمثل سكر القصب نحو ثلاثة أرباع هذا الإنتاج والباقى لسكر البنجر، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٤٢.٢% فقط. استحوذت مصر على أكثر من ٧٠% م إنتاج قصب السكر العربي ويتركز أكثر من ٩٦% منه في الوجه القبلى والباقى في الوجه البحرى، أما السودان فتنتج حوالي نحو ٢٠% منه وتتوزع النسبة الباقية على المغرب والصومال والعراق واليمن ولبنان، وتبلغ إنتاجية الهكتار نحو ٨٩.٣ طناً في مجموع الدول العربية عام ١٩٩٥، وتصل إلى حدها الأدنى في لبنان (٢٢ طناً للهكتار) وإلى حدها الأقصى في مصر (١١١.١ طناً للهكتار) علماً بأن متوسط إنتاجية الهكتار في العالم بلغت ٦٢.٧ طناً.

كما استحوذت المغرب على 61% تقريباً من إنتاج بنجر السكر العربي يليها سوريا بنحو ٢٢% أما النسبة المتبقية فهي من نصيب مصر و تونس وفلسطين والعراق والجزائر ولبنان، وتعد إنتاجية البنجر العربي عالية بصفة عامة حيث بلغت ٤٦.٤ طناً للهكتار عام ١٩٩٥، مقابل ٣٤ طناً على الصعيد العالمى .

ويتركز إنتاج السكر العربي في أربعة أقطار رئيسية هي مصر1.092) مليون طن)، والمغرب (٥٢٠ألف طن)، و السودان (٥١٢ألف طن)، وسوريا (١٤٢ألف طن)،، ثم كميات محدودة في تونس (٢٠ألف طن)، والصومال ولبنان (١٥ألف طن(، والعراق (ألف طن)، على الرغم من تحقيق الوطن العربي زيادة كبيرة في إنتاج السطر منذ أواخر السبعينيات حتى منتصف التسعينيات بنحو ٧٤% مقابل ٢٥% على المستوى العالمى، ومع ذلك تظل نسبة الاكتفاء الذاتى منخفضة إلى حد كبير، وفي هذا الصدد تتوزع الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات .

الأولى: مكتفية ذاتياً، وتشمل السودان فقط، حيث كان متوسط إنتاج الفرد ١٨.٧كجم والاستهلاك ١٦.١كجم، ومن ثم كان فائض التصدير نحو ٧٥ الف طن

الثانية: أقطار منتجة وغير مكتفية ذاتياً وهي: مصر بنسبة اكتفاء (٨٢%)

الفصل السادس

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في الوطن العربي

الفصل السادس

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في الوطن العربي

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والانتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي الى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة. وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم الى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة. وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد نفس الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثار ها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية.

١. تعريف البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل Unemployed. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل. لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل و بالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال و المرضى والعجزة و كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد و هم الآن يقبضون المعاشات. كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا و مع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل not seeking work، مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة،

و لهذا لا يصح ادراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجْدِ، كما أن الاحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين. و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنىً عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.

و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد اللذين يعملون فعلا، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل و بالتالي لا يمكن ادراجهم ضمن العاطلين. و هكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح ما بين ١٥ و ٦٤ عاما و أن يتوفر فيه شرطان أساسيان، و هما:

- أن يكون قادرا على العمل.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء، وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى".

إن العاطلين عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترة البطالة و مدى المعانات من البطالة نفسها. و بالتالي فهناك أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين. فمنها ما يعتمد على الجنس، أو على أساس الريف و الحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسس.

و مما سبق يمكن القول بأن البطالة بالمفهوم الاقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف

تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً لأسرة، حيث تؤدى إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

٢. أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية و التي نذكر منها:

- البطالة الدورية
- البطالة الاحتكاكية
- البطالة الهيكلية

البطالة الدورية

تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود و هبوط و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين و التي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle و التي لها خاصية التكرار و الدورية. و تنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين: مرحلة الرواج أو التوسع Expansion، و التي من مميزاتها الأساسية اتجاه التوظف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، و التي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التوظف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش Recession. و تبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.

البطالة الاحتكاكية

تعرف البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال اللذين تتوافر لديهم فرص العمل. و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص

التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر.

البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و التي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لانتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. حيث من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال و بأعداد كبيرة مما يطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة. بالاضافة للأسباب السابقة يمكن أن تحدث بطالة بسبب تغير محسوس في قوة العمل و الناتج أساسا عن النمو الديمغرافي و ما ينجم عنه من دخول الشباب و بأعداد كبيرة إلى سوق العمل و ما يترتب عنه من عدم توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من ناحية، و ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى.

بالاضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل:

البطالة السافرة و البطالة المقنعة

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها

تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

أما البطالة المقنعة Disguised Unemployment، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الانتاج، و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.

البطالة الاختيارية و البطالة الاجبارية

تشير البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب. في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة اجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري... و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد. كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

٣. آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم.

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

الآثار النفسية والاجتماعية

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟. . . في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين.

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وانشاء الأُسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور وتعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. ونتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالاضافة إلى ضعف الانتماء

للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

الآثار الأمنية والسياسية

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة . فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

الآثار الاقتصادية

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر ـ أيضًا ـ من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن االدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد ـ غالبًا ـ افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في

الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٠ - ١٥% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم - حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة - حوالي ١٨٠ مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

٤. البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام ٢٠٠٤، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين ١٥ و ٢٠%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام ٢٠٠٣، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦.٢%، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه ١٢.٢%. وتتزايد سنويا بمعدل ٣%. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس ٢٠٠٥، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ"الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو ٧٠ مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من ٣% إلى ٧%، واستحداث ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠، حتى تتمكن من التغلب على هذه

المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية - أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين- نحو ١٥%، وفي سلطنة عُمان ١٧.٢%، وفي قطر ١١.٦%. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيرا، حيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر بنحو ٢٣.٧% - حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتقدر بنسبة ١٥% في تونس. ويقول خبراء: إن دول المغرب العربي الثلاث تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويًا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة.

الواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

١ - تصل نسبة البطالة حاليًا إلى١٥% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي ١٨ مليون عاطل يبحثون عن العمل و قادرون عليه و لا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد. ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ما بين ١.١ % و ٣.٩ % من اجمالي القوى العاملة في الكويت، و الامارات و البحرين و قطر، و ما بين ٢٦ % و ٢٨ % في في الجزائر و العراق و فلسطين. و تعاني فئة خرجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية؛ حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر. مما دفع بأعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم. ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥ مليونًا في العام ٢٠١٠، فيما يقدر حجم الداخلين

الجدد في سوق العمل العربية بنحو ٣ ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم ١٥ مليار دولار سنويًا.

ب - غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و٨٤% في الكويت، وما يزيد على الثلاثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت ٦٠% في مصر والأردن وسورية وفلسطين و٤٠% في تونس والمغرب والجزائر.

جـ - تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة ٣٧.٨%؛ حيث يوجد بها حاليًا ٣٣.٥ مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى ٤٧ مليونًا عام ٢٠١٠، ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق، وبها ٢٥.٢ مليونًا تصل إلى ٣٥ مليونًا عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٧.٧ %، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها ٨.٣ ملايين تصل عام ٢٠١٠ إلى ١١.٤ مليونًا بنسبة ٩.٣ % من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم ٢٢.٦ مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى ٣٠ مليونًا عام ٢٠١٠.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ ٢٠% في اليمن، و٢١% في الجزائر، و١٧% في السودان، و٩% في مصر، و٨% في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

و كذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين.

٥. كيفية مواجهة ظاهرة البطالة

لقد حلّل الاسلام مشكلة الحاجة المادية والبطالة، تحليلاً نفسياً كما حللها تحليلاً مادياً:

منها ما روي عن رسول الله (ﷺ) قوله: «إنّ النفس اذا أحرزت قوتها استقرت».

وهذا النص يكشف العلمية التحليلية للعلاقة بين الجانب النفسي من الانسان، وبين توفر الحاجات المادية، وأثرها في الاستقرار والطمأنينة، وأن الحاجة والفقر يسببان الكآبة والقلق وعدم الاستقرار، وما يستتبع ذلك من مشاكل صحية معقّدة، كأمراض الجهاز الهضمي والسكر، وضغط الدم، وآلام الجسم، وغيرها.

والبطالة هي السبب الأوّل في الفقر والحاجة والحرمان، لذلك دعا الاسلام الى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لاعالة من تجب اعالته.

ولكي يكافح الاسلام البطالة دعا الى الاحتراف، أي الى تعلم الحرف؛ كالتجارة والميكانيك والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة...الخ

ولقد وجّه القرآن الكريم الأنظار الى العمل والانتاج، وطلب الرزق، فقال: ﴿ فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴾. (الملك / ١٠) . وقال: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾ . (الجمعة / ١٠).

بالاضافة إلى الشواهد الدينية سواء كانت من الكتاب أو السنة على كيفية مجابهة و معالجة مشكلة البطالة. و باعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

١. تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

٢. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها. و هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

٣. يرى بعض المراقبين أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية ـ كل على حده ـ معالجة مشكلة البطالة، بسبب الحاجة إلى فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي المشترك (السوق العربية المشتركة) من جهة أخرى، حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

٤. تعريب العمالة العربية، و هي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

٥. تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

وخلاصة القول يمكن تصنيف المقترحات الخاصة بمعالجة مشكلة البطالة في النقاط الثلاثة التالية:

- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي

- تخفيض تكلفة العمل
- تعديل ظروف سوق العمل.

تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمعات العربية

المجتمعات العربية معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حاليا، لذا يهدف هذا البحث إلى تحديد حجم البطالة في الوطن العربي و تحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، و ذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل و البطالة بالدول العربية. حيث تم التوصل لتحديد الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي اعتبر سوء التخطيط على المستوى القومي، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، الوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية و انخفاض الطلب عليها عربيا و دوليا و كذا التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا و تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية

والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. و بما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف دراستنا. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة و المتعلقة بالوطن العربي، سيتم تحديدها من خلال النقاط التالية:

- تعريف البطالة، وأنواعها؛
- أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي؛
- تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي و الآثار المترتبة عليها؛
- جهود ومقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولا: تعريف البطالة وأنواعها

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

تعريف البطالة

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية.

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا

يجده" . بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين .

أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات ...الخ. يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد .

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها .(8)يقترن ظهور ها

بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى

٣. البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة .

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا. يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

البطالة المقنعة و البطالة السافرة

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية

البطالة الموسمية وبطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل .

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

ثانيا : أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. و يمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية و أخرى سياسية. كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة. بناء عليه على ما تقدم أمكن

حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربيـة في النقاط التالية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ؛
- مو قوة العمل العربية سنويا؛
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا ؛
- المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية.

إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

لإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة(12)، و أشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربيـة و الدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منهـا(13)، و يمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكـل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخر ها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئـة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجههـا الدول العربية نتائج تباطؤ ها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليـل قلاقـــــــل تفـــــــاقم أزمـــــــة البطالـــــــة بهـــــــا.

إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعـض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الـدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مساوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة تأخر ها في سلم التقدم الاقتصادي، و التي يمكن تحديدها وفقا للنسق الموالي:

١- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية

إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، و خاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار، و في المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج و التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من ٨٠٠ مليار دولار أمريكي(16)، و كذا وجود أزيد من ٦٠ مليون أمي عربي و ٩ مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي(17)، و بالنظر لغالبية السكان في الدول العربية نجد أنها تقع ضمن شريحة الدخل المتدني و خاصة في الأرياف، و أكثر من ١٠ ملايين لا يحصلون على طعام كاف

هذا إضافة إلى غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي و عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما أن التكوين التعليمي في معظم الدول العربية لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم .

تبعات تنفيذ برامج الخصخصة

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود ١٧% سنة ١٩٨٦ إلى ٣٠ % خلال السداسي الأول لسنة ١٩٩٩ بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات .(19) كما نشير هنا أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، و بالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية و على رأسها الحد من البطالة.

نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، و خاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين

بقوا في وظائفهم. و قد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، و يضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات و القدرة التراكمية للبلدان العربية

٣ ـ إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي

باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة و زادت من أعداد العاطلين عن العمل، و كذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع و الخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، و نذكر منها:

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي؛
- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات ؛
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.

نشير في هذا الصدد أن الدول العربية خاصة النفطية منها قد عادت من جديد للاهتمام بقطاعات كانت قد تخلت عنها خلال فترة انهيار أسعار النفط لتعاود دعمها من جديد، و خير مثال تستدل به هو حالة الجزائر، حيث أنها عادت من خلال طرحها لمشروع الإنعاش الاقتصادي و الذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة.
ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة في البلدان العربية (21)بسبب أثر برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي تسارع تطبيقها. يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ أن استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي أدى إلى استمرار تفاقم المشكلة.

٤ ـ التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية

ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية العربية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الإنفاق على التسلح و تمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة

العربية، مما أدى بها إلى الوقوع في شراك المديونية و خدمتها جد المكلفة. و قد بلغت حدة هذا التأثير السلبي ذروته حينما حدث الغزو العراقي للكويت و اندلاع حرب الخليج الثانية، ناهيك عن الأولى، حيث عادت أعداد كبيرة جدا من العمالة المهاجرة إلى بلدانها. حيث خرج في هذه الآونة مليونين و ٥١٠ ألف عامل عربي بنسبة ٧٧.٧ %من جملة العمالة العائدة و في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١ و الشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلدانهم

انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا

إن اخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا في سنوات ما قبل بداية الألفية الحالية في أوضاع العمالة العربية و التشغيل في البلدان العربية غير النفطية، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية، و ذلك أن الطلب بدا يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات و زاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات و كذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، و ذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة و الحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، و كذا شروع بلدان مجلس التعاون الخليجي و التي تعد من أكبر المناطق استيعابا للعمالة العربية في تطبيق سياسات توطين العمالة، و هو ما تسبب في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، و في المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، إضافة لموجة العداء و الكراهية و الاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و هو ما أثر سلبا على تحرك العمالة العربية في العالم و أدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة.

نمو قوة العمل العربية

أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب و ذوي الشهادات العلمية و التقليل من آثارها السلبية،

و ذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها و إنتاجيتها، الأداء الاقتصادي و التطورات الاجتماعية.

على الرغم من تحقيق البلدان العربية تقدما في بعض المؤشرات الاجتماعية كانخفاض معدل الوفيات، تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة و في معدلات الأمية. لا تزال العديد من الدول تعاني من بعض هاته المشاكل و على رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل.

يقدر عدد السكان الإجمالي للدول العربية لسنة ٢٠٠٣ بحوالي ٣٠٢ مليون نسمة مع تباين كبير بين هذه الدول إذ يتراوح بين ٦٣٨ ألف نسمة في قطر و ٦٧ مليون في مصر يقدر النمو السكاني في البلدان العربية للفترة١٩٩٥- ٢٠٠٣ بحوالي ٢.٤ %، و يعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما يعتبر معدل النمو السكاني في الدول الخليجيـة و ليبيا مرتفعا مقارنة بباقي الدول العربية نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة إليها.

كما نشير إلى أن الفترة الممتدة بين ١٩٧٠- ٢٠٠١ قد تميزت بزيادة أعداد المهاجرين من الأرياف إلى المدن، حيث تراوحت بين ٢٥% - ٥٠ % من سكان الريف، و ذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة و نقص الخدمات في الناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن و تزايد معدلا البطالة

إن أهم ما يميز التوزيع السكاني في الدول العربية هو ارتفاع نسبة الفئة الأقل من ١٥ سنة مما يطرح مشكلة مستقبلية عويصة في الأجل القريب بسبب طلبهم المتوقع للعمل، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٢٥ % في الكويت و ٤٦ %في اليمن، بينما تتراوح نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ ــ ٦٥ سنة بين حوالي ٥٠% في اليمـــن و ٧٤% في الكويت بسبب ارتفاع أعداد العمالة الوافدة إليها و التي تقع ضمن هذه الشريحة

قدر حجم القوى العاملة العربية حسب إحصائيات سنة ٢٠٠٣ بحوالي ١١٠ مليون مقابل ٣٠٠ مليون نسمة أي ما يعادل حوالي ٣٧% من إجمالي سكان الدول العربية. تعود هذه الظاهرة إلى مجموعة عوامل ديمغرافية و اجتماعية من أهمها التركيبة السكانية التي تتصف بالفتوة، حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر كما أسلفنا الذكر إلى ٥٠ %، إضافة إلى انخراط الشباب في مراحل التعليم المختلفة

أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة العربية بنسبة ٣.١% خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠١ و الذي تجاوز معدل النمو السكاني البالغ ٢.٥% خلال نفس الفترة الزمنية تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣ لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان و ليبيا، إذ تتراوح ما بين ٣.٢%و ٥.٥. % من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا، ورغم ارتفاع هذه المعدلات فلا تزال نسبة مشارك المرأة منخفضة، حيث لا يتجاوز ٢٩% من القوى العاملة باستثناء بعض الدول لعربية التي تتميز بمشاركة أكبر للمرأة خاصة في المجال الزراعية.

و ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام هو ما تدور حوله مشكلة البطالة في الوطن العربي هو ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث بين قوة العمل و النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنويا، كما يمكن إيعاز هذا الاختلال أيضا التباين الموجود بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و معدل نمو قوة العمل بها .

المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية

تبقى كثير من الدول العربية بمنأى عن تأثيرات و اتجاهات العولمة و الاندماج الفعلي في نظام التجارة العالمي و الأسواق العالمية باستثناء الدول العربية النفطية التي تعتمد في علاقاتها مع الأسواق العالمية عل تصدير النفط إليها و استيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية من هذه الأسواق. كما نعلم أنه خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات المتعددة الجنسيات، و لم يكن نصيب الأقطار العربية من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر، و على عكس ذلك من المفارقات العجيبة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية و بصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت صوب الأسواق و المصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي و إعادة إنتاجه في غير الدول العربية، حيث يقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنها بلغت حوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩١، بعد أن كانت أضعافا قبل حرب الخليج.

لتأكيد تأثير المتغيرات الدولية على العمالة العربية، تجدر الإشارة إلى أن تطور التقسيم الدولي الجديد للعمل، دفع بالشركات المتعددة الجنسيات للاهتمام بالدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية و تركيز استثماراتها في هذه الدول التي تدر أقصى ما يمكن من الأرباح، فمن أصل ٥٠٠ شركة دولية كبرى تركز ثلث عددها على الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية و التقنية(32)، و غالبا ما تحتفظ هذه الشركات بمراكز البحوث و التطوير في مقراتها الرئيسية، و ما يمكن قوله في هذا المجال و نتيجة لاتجاهات الشركات الدولية و خياراتها لمناطق الاستثمار في العالم التي تحقق مصالحها، فان المنطقة العربية مازالت خارج اهتمام هذه الشركات باستثناء الشركات الدولية العاملة في مجالات النفط و مشتقاته و التي تستخدم تقنية عالية و أيدي عاملة عالية التأهيل، و قد تكون غير عربية في كثير من الأحيان.يقدر عدد العاطلين عن لعمل في الوطن العربي حوالي ١٢ مليون فرد و حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي

للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٩ فإن عددا من الدول العربية (السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا) تقع في ترتيب الدول ذات التنمية المنخفضة أو ما يطلق عليه بلدان الفئة الثالثة، و التي يبلغ نصيب الفرد من الاستثمارات الإجمالية حوالي ٠٤ دولارات فقط، بينما يزيد نصيب الفرد من الاستثمارات في بعض الدول العربية ذات الفئة الثانية(33) ، وحسب نفس التقرير ٣١ دولارا، في حين يقارب ٣٠٠ دولارا في الدول ذات الفئة الأولى.

لتبيان أثر الاتجاهات الدولية وأسواق العمل الدولية على العمالة العربية في ظل الأوضاع العربية الاقتصادية السائدة، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة في بعض الدول العربية فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين في مصر مليون وثمانمائة ألف عاطل عام ١٩٩٥، كما هو معروف بدأت مصر تجربة الانفتاح والخصخصة وتحرير التجارة والأسواق في العديد من القطاعات قبل غيرها من البلدان العربية.

أما في الجزائر فقد بدأت سياسات التصنيع الثقيل بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة وانتشرت مشاريع تسليم المفتاح باليد منذ مطلع السبعينات وحيث تم التركيز على رفع إنتاجية العمل بالاعتماد على التقنيات الحديثة دون الاهتمام بالتشغيل واستيعاب قوة العمل الفائضة.

تعم البطالة في الجزائر بين الشباب والنساء، فالبطالة والفقر يمكن إرجاع سببهما لما شهدته الجزائر خلال العشرية الماضية من أعمال تخريبية. كما يمكن أيضا الاستدلال باليمن كمثال آخر عن التأثيرات السلبية الناجمة عن الخلافات العربية بالإضافة للعوامل الداخلية، فالبطالة والفقر تفاقما إلى حد خطير بعد عودة العمال اليمنيين من دول الخليج على إثر حرب الخليج الثانية ونتيجة لما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها قوى العولمة التي أدت إلى التضخم الهائل وارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن دفع رواتب بعض فئات العمال و الموظفين .

إن انخراط المنطقة العربية في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستثمارات في بعض القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات الدولية وإلى زيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية، إلا أن النتيجة المتوقعة للعولمة من خلال سياسات المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات متعددة النشاط هي زيادة معدلات البطالة وتعميق الفقر وتعميمه. إذ يستحيل التفكير بأن الرأسمالية العالمية وتيارات أسواق العمل الدولية ستكون قادرة على حل هذه المشاكل الحالية والمتفاقمة في المستقبل. ومن الملاحظ أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة النادرة القادرة على التلاؤم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فتحت الدول الأوربية أبوابها لليد العاملة الأجنبية ومنها العربية ومن مستويات مختلفة في المهارة لإعادة الإعمار وإصلاح ما خربته الحرب.

ثالثا: تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي والآثار المترتبة عليها

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية لآثارها الاجتماعية و الاقتصادية الخطيرة، حيث طرحت منذ سنوات التحذيرات بشأن ما ستفرزه البطالة في واقع الدول العربية، و دق ناقوس الخطر من جراء عواقبها السلبية على المن القومي العربي، و مع ذلك فإن معدلات البطالة في البلدان العربية تتزايد يوما بعد يوم.

سيتم في الموضع بداية تناول معدلات التشغيل في البلدان العربية و ذلك بهدف إعطاء صورة واضحة للقارئ عن هذه الاقتصاديات، ثم تقديم تحليل للآثار التي تفرزها مشكلة البطالة بها.

١. تراجع معدلات التشغيل في الدول العربية

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم و الاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان و الاستقرار له و لمجتمعه، في حين أن البطالة و الحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد و التهميش الاجتماعي علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم حيث تجاوز معدلها ١٩.٥% سنة ٢٠٠١ مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (١٤.٤%) والبلدان الاشتراكية سابقا (١٣.٥%) و دول أمريكا اللاتينية (٩.٩%) وبعض المناطق الآسيوية (أقل من ٤.٢(35) % .

يجب أن ننوه في هذا المقام إلى تلاشي فكرة أن هناك دولا محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد بالنسبة لحالة دول الخليج العربية، و ما يثير الدهشة أن معدل البطالة في أكبر دول الخليج العربي حجما و تشغيلا و استقبالا للوافدين و هي المملكة العربية السعودية تقارب ٩.٦% بين السعوديين وكذا الأمر بالنسبة لسلطة عمان حيث كان هذا المعدل يتجاوز ١٧.٢% سنة ١٩٩٦ أو قطر بنسبة تقدر بـ ١١.٦% حسب إحصائيات سنة ٢٠٠١ و ليبيا بمعدل ١١.٢% لسنة ١٩٩٨، و هي بطالة ذات طبيعة خاصة أقرب ما تكون إلى البطالة الهيكلية. توعز أسبابها لسياسات التعليم و التدريب و الاستخدام المنتهجة في هذه الدول.

أصبح تفشي البطالة بين فئة الشباب خاصة، ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية و المتقدمة على حد السواء تكاد تكون هذه الظاهرة محورا أساسيا لكثير من النقاشات الاقتصادية و القرارات السياسية داخل كل دولة، حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب مستويات مرتفعة و بشكل متفاوت فيما بين الدول العربية، حيث بلغ هذا المعدل أقصاه في البحرين ٦٥% سنة ١٩٩٧ و ٦١% في مصر سنة ١٩٩٨، و يتجاوز ذلك في حالة سوريا و تقارب النسبة ٤٠% في فلسطين و المغرب. أما بالنسبة للجنسين، فكان للذكور حظ ثلاثة إناث من البطالة في الجزائر و بالعكس في

حالة مصر، فللإناث حظ الذكرين و تقع لبنان بينهما، كما أن هذه النسبة تكاد تتساوى بين الجنسين في البحرين.

الأشد وقعا و إيلاما في بطالة الشباب هم حملة الشهادات، حيث أن مؤسسات التعليم و التدريب تبدو و كأنها مولد للبطالة و الدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية. انتشرت هذه الظاهرة بداية في مصـــر و خاصة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة الذين يمثلون ما يزيد عن ٧٠% من المتعلمين المتعطلين، و بالمقابل فإن ٤.١% فقط من المتعطلين هم من الأميين و نسبة أقل بين من يعرف القراءة و الكتابة بنسبة تقدر بـ ٢.٥% و هي حالة متطرفة و غير أنها سرعان ما امتدت لتشيع بين الدول العربية الأخرى كالجزائر، المغرب، تونس، عمـــان، الأردن و سوريا...الخ.

الآثار المترتبة عن البطالة في الوطن العربي

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذريع و ذلك لعدة أسباب مختلفة.

على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

الآثار الاقتصادية

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة و من ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة .

وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي؛ فتقارير المنظمة لسنة ١٩٩٩ تشير إلى إن عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو ١٢ مليون شخص يشكلون ما نسبته ١٤% من القوة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو ٩٨ مليون شخص. وقد أكد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن هناك ١٢ مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل ٦ ملايين أجنبي في الوطن العربي، كما أشار إلى وجود أكثر من ٣٠٠ مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، مضيفا أنه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول العربية.

توقع الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة ٢٠١٠ أكثر من ٣٢ مليون شخص، وأضاف أن عدد السكان النشطين اقتصادياً سيرتفع من ٩٨ مليون شخص حالياً إلى نحو ١٢٣ مليوناً

سنة ٢٠١٠.ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصاءات الرسمية بنحو ١.٥% من حجم قوة العمالة العربية في الوقت الحاضر، تشير نفس الإحصائيات إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية كانت خلال الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦ و ١٩٩٧ نحو ٣.٥%، ارتفع هذا المعدل إلى نحو ٤% في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل ٢.٥% سنوياً، فإن العجز السنوي سيكون ١.٥% وعليه فإن عدد العمال الذين سينضمون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو ١.٥ مليون شخص.

يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٢.٥%، أي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى ١.٥ %، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر ١٧٠ مليار دولار. و هذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي. ومما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة .(42)

كما أن إحالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالي في بعض البلدان العربية و التي تشغل مناصب عمل سواء كانت غير مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلا لا يتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة كمنحة للعاطلين، من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول.

تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة.تقدر

دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ ١.٥٧ مليار دولار سنويا(43)، وجاء في ذات التقرير أنه وفي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية، فان دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الأدمغة من خلال تقديم الإغراءات المادية والحياتية الكبيرة، لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ باللامعين من العقول الأجنبية المتخرجة من جامعاتها، وإذا كانت الدول التي تشهد هذه الهجرة تحقق فائدة من تحويلات المغتربين في الخارج إلى ذويهم، وقد تصل هذه العائدات إلى مبالغ كبيرة كما هو الحال في اليمن ومصر ولبنان، فإن سلبيات هذه الهجرة تبقى اكبر بكثير.

الآثار الاجتماعية

تبرز إلى السطح ظاهرة من اخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة و يستعصي حلها.إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها و ما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع.

تشير الدراسات أنه يمكن للبطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. و وفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض

والعداء تجاه المجتمع و عدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك.

كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. أضف إلى ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة و عدم الرضا والشعور بالعجز و عدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم.

تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل ١.٧%، سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته ٣٦% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر و أن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى ١٥٠٠ دولاراً سنوياً

تؤكد الدراسات الاجتماعية إلى أهمية دور رأس المال العربي في القضاء على معدلات الفقر المتزايدة، مبينة أن استثمار جزء يسير من الأموال العربية

المهاجرة خارج البلاد العربية تكفل القضاء على الفقر العربي. تشير كافة التقارير والبيانات الإحصائية إلى أن أزمة البطالة بدأت التنامي والتوسع وسط مجتمعات عربية متعددة كالعراق، فلسطين،الجزائر،مصر وسورية، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي السابقة. كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة بالمنطقة. ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل.حسب تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية، اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغم شدة القيود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على وظيفة في هذه الدول لكن هذه القوارب تحولت إلى مصدر للمآسي خاصة بعد الإنتشالات المتكررة لجثث المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر الأبيض المتوسط .ويُتوقع أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية رغم القيود التي تزداد شدة .

رابعا : جهود و مقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي

تجاه وضع البطالة في البلدان العربية تطرح جملة تساؤلات نفسها بإلحاح، و هي تشكل تحديات جدية في الوقت الحاضر و المستقبل أمام أسواق العمل العربية، و إذا كانت هذه التحديات قد أصبحت واضحة للعيان، فلا بد من التساؤل حول ما أنجزته الدول العربية للخروج من مأزق البطالة و مواجهة تيارات العولمة و اتجاهاتها ضمن استراتيجيات علمية و واقعية لرفع مستوى العمالة الكمي و النوعي في الوطن العربي، سيتم ذلك من خلال تناول النقطتين التاليتين:

-الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة؛

المقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي.

١ - الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة

تعد ظاهرة البطالة و خاصة في أوساط الشباب العربي من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبيـة، و هذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالـة كأولويـة وطنيـة و عربيـة، و هـذا الصـدد سـنتناول نـوعي الجهـود العربيـة المبذولة في هذا الشأن للتصدي للظاهرة و المتمثلة فيما يلي:

- الجهود الفردية ؛
- جهود منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل و الحد من البطالة.

الجهود الفردية

تبذل الدول العربية جهودا منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنهـا في نظـر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، ففي مصر (46)تركزت الجهود في تشـغيل الشـباب بتمويـل مـن الصـندوق الاجتمـاعي للتنميـة، و رصـدت لـه الدولـة اعتمادات مالية كبيرة نصفها من موازنتها العامة، و انصب اهتمام الصندوق على دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين بتمكينهم من أراض زراعية مستصلحة .

أما في الأردن، فقد بذلت الحكومة جهودا مضنية لتشغيل الشباب رغم شح الموارد المالية و ذلك عن طـريق صندوق التنمية و التشغيل، كما تعمل جهات أخرى على دعم هذا الاتجاه و منها صندوق المعونة الوطنية، صنـدوق الزكاة وصـندوق الملكـة عاليـة للعمـل الاجتمـاعي و التطـوعي، غيـر أن إسـهاماتها بقيـت محدودة للحد من اتساع حجم ظاهرة البطالة في هذا البلد

وفي تونس فتم اعتماد برنامج عمل منذ سنة ١٩٩٨ خاص بتنفيذ عقود تربط بين التدريب و التشغيـل، و استفـاد منه قرابة ٦٠% من ذوي التعليم المتوسط و ٣٨% من ذوي التعليم العالي.و في نفس السياق اعتمدت معظم دول الخليج العربي على إعادة تنظيم توظيف الوطنيين بجهود نشطة، و وضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلا من الأجانب، و التي تقدر الإحصائيات عددهم

بحوالي ٩ مليون عامل في الجزائر فقد اتخذت الدولة عديدا من الإجراءات للتخفيف من ضغوط سوق العمل، و التي تجسدت من خلال البرامج الخاصة بتشغيل الشباب التي ورثت عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة ١٩٩٠ و الهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل و هذا لتخفيف ضغوط سوق العمل، تقليص البطالة، تخص الشباب العاطل و مساهمة الجماعات المحلية في خلق الوظائف. وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين ٣ إلى ١٢ شهر، ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل الشباب منذ سنة ١٩٩٦ ثم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. إضافة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي أنشأ سنة ١٩٩٤ وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية ووضع عمليا سنة ١٩٩٧، و يموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخلال سنة ٢٠٠٣ تم توظيف ٥٣٨ ألف عامل وتم إنشاء حوالي ١٩٠ ألف مؤسسة مصغرة، وتساهم بـ ٧ % في القيمة المضافة.

كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة ١٩٩٨ سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين(50)، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة ١٢ شهرا مقابل من طرف الدولة قدرا بداية بـ ٦ آلاف دينار ثم عدل إلى ٨ آلاف دينار جزائري فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر ٤٥٠٠ دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. و رغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من

العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة. إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

٢. جهود منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل و الحد من البطالة

إيمانا منها بما سيحققه التعاون و التكامل في ميدان العمل من ضمان حقوق الإنسان العربي، فقد بادرت المنظمة منذ نشأتها و ضمانا منها لتحقيق أهدافها القومية من خلال كافة الهياكل التابعة لها و بالأساليب و الوسائل المتاحة لها لأجل تفعيل أنشطتها و برامجها على المستويات القطرية، الإقليمية، العربية و الدولية.

تعتبر منظمة العمل العربية القوى العاملة إحدى أهم مقومات التطور الاقتصادي لأي دولة بغض النظر عن نظامها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و بالتالي حري بها أن تستهدف خطط و برامج التنمية العربية تعبئة الموارد البشرية و تطوير كفاءتها و استغلالها بأفضل ما يمكن، و لا يتم ذلك إلا في إطار نظرة شاملة لعملية التنمية.

قد اتسع مفهوم تنمية القوى العاملة العربية من مجرد إعداد القوى العاملة وفقا لاحتياجات سوق العمل ليشمل التأمينات الاجتماعية و الصحة و السلامة المهنية و الرعاية الاجتماعية و التثقيف العمالي، و قد احتلت المرتكزات السابقة أولوية متقدمة في اهتمامات و انجازات و نشاطات المنظمة و ذلك لأجل المساهمة في الحد من تفاقم معدلات البطالة

وتطوير أساليب التشغيل و تنقل العمالة بين البلدان العربية. باعتبار أن الموضوعات المتعلقة بتنمية الموارد بجميع أشكالها يمثل رافدا لقضايا التشغيل و مساعدا مهما في ردم الفجوة بين الإختلالات الناشئة نتيجة وجود فوارق بين مخرجات التعليم و التكوين المهني من جانب و احتياجات سوق العمل من جانب آخر.

بدأت اهتمامات منظمة العمل العربية بوضع استراتيجيه عربية لتنمية القوى العاملة في وقت مبكر حيث كانت ضمن بنود جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي (طرابلس ١٩٧٥)، ثم جاءت كاستجابة مباشرة لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (قمة عمان ١٩٨٠) فناقش مؤتمر العمل العربي

موضوع إستراتيجية تنمية القوى العاملة على مدى ثلاثة دورات وصولا إلى إقرار ها في دورته الثالثة عشرة (بغداد (١٩٨٥) .

ومع تفاقم مشاكل البطالة في الوطن العربي تزايدت عناية مؤتمر العمل العربي بالقضايا المتعلقة بالتشغيل(45)، حيث تم إقرار الإستراتيجية العربية للتشغيل في الدورة العشرين لمؤتمر العمل العربي (عمان ١٩٩٣) . تواصلت عناية منظمة العمل العربية بقضايا تنمية القوى العاملة العربية والتشغيل، وذلك من خلال إدراج موضوع " تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة " ضمن بنود جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر العمل العربي (القاهرة ١٩٩٩) لاتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن. و قد نتج عن دراسة اللجنة الفنية التي تم تشكيلها من بين أعضاء المؤتمر العام للبند التاسع من جدول أعماله تحت عنوان " تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة " التوصل إلى إصدار العديد من التوصيات بخصوص تنمية الموارد البشرية العربية .

تم إعداد مشروع الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل من خلال الخطوات التي اتخذها مكتب العمل العربي عبر عدة جولات ماراطونية(52) ، بدءا بأعمال الدورة الثامنة و العشرين لسنة ٢٠٠١ و انتهاء بالدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي بتونس سنة ٢٠٠٣ والذي تم فيه إقرار الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة و التشغيل واعتبارها إلزامية لمنظمة العمل العربية في إطار خطط وبرامج عملها المستقبلية، وعدت بمثابة قاعدة استرشادية مشتركة لخطط التنمية القطرية في المجال الاجتماعي خاصة و مرجعا رئيسيا للجهود غير الرسمية والثنائية و شبه الجماعية في المجال الاجتماعي. و عموما فقد تم التركيز من خلال الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل على ضرورة وأهمية تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.

لمقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي

تعد البطالة بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، و أيا كانت التجارب العربية للتصدي لها فإن المطلوب هو وضع إستراتيجية وطنية و عربية شاملة آخذة بعين الاعتبار الإجراءين التاليين:

- إجراءات الأجل القصير و المتوسط،
- اجراءات الأجل الطويل.

١- إجراءات الأجل القصير و المتوسط

والهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية، و عموما يمكن تحديدها فيما يلي:

- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب في مجال المهن اليدوية و نصف الماهرة، خاصة أن مزاولة هذه المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصيةو الخبرة، و تحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، و يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية؛
- أن تضع الحكومات العربية برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل في هذه القطاعات، مع أن هذا الاقتراح يحمل بين طياته حلا جزئيا للبطالة، إلا أنه سيسهم في نفس الوقت في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة؛
- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي، شريطة أن تتناسب المزايا و الحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية؛
- إحياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، خاصة التي وجدت في العوائد الريعية ملاذا لتنفيذ خططها في

المجالات المختلفة ألا هو قطاع الخدمات السياحية، حيث تمتلك أغلب الدول العربيـة فضـاءات سياحيـة سـتمتص كمـا هـائلا مـن العـاطلين لـو أحسـن استغلالها؛

- تعريب العمالة العربية و يتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالـة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات و مهن معينة مثل دول الخليج العربية؛
- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة في الوطن العربي من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، وتعتبر ملائمة جدا لظروف الدول العربيـة وذلك لعدة اعتبارات أبرزها زيادة معدلات نمو السكان وبالتالي حجم القوى العاملة وانتشار البطالة وبمعدلات متزايدة وخاصة بين الخريجين الجدد؛
- الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر وذلك تماشياً مع قضايا الساعة المطروحة حول التصدي لمشكلات البطالة؛
- ربط شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب طبقاً لمستويات المهارة المحددة لرفع معدلات الاستفـادة من القوى العاملة العربية والعمل على استقرارها داخل الوطن العربي.

٢ ـ إجراءات الأجل الطويل

يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات هيكلية في الظاهرة محل الدراسة، وعليـه فإن اقتلاع جذور البطالة بالدول العربية على المد الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة أو القواعد التي ستسمح بتـوفير فـرص إنتاجيـة متزايـدة للتوظـف تتناسـب مـع أعـداد الـذين سـيدخلون سـنويا لأسواق العمل العربية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إستراتيجية للنمو و العمالة، ومهما يكن من أمر فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تتضمن تحقيق المساعي التالية:

- -تحسين الأداء الاقتصادي العربي و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، و التي تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، و لا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية من شانه المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة في هذه الاقتصاديات .
- زيادة الاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نمو يسمح لها بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل واستيعاب نسبة من العاطلين إذا ما أرادت الحد من تفاقم معدلات البطالة.
- معالجة تشوهات الأسواق في الدول العربية، لأنه كثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية و الطفيلية التي تسيء إلى استخدام الموارد و توزيعها على المجالات المختلفة.
- ضرورة اعتماد و تنفيذ برامج عربية ملائمة للتنمية البشرية تنفذ على المدى الطويل،يتسنى من خلالها الارتقاء بمستويات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك حتمية للارتقاء بمستويات إنتاجية العمل الإنساني العربي، و في ذات الوقت تمثل أحد المصادر الرئيسية للنمو و التنمية في الوقت الراهن.
- تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة . وفي الظروف الراهنة فان الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل،وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية،وعملية التكامل تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة في الدول

العربية، وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الإنتاج بين الدول العربية.

- اعتماد قاعدة معلوماتية عربية للوظائف المطروحة و الباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل العربي، و يجب هنا التنويه بضرورة الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام و الخاص.

خاتمة:

- تعد مشكلة البطالة كما أوضحنا في البحث واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على الدول العربية الانتباه لها حاليا . حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها. وعليه وجب ضرورة اتخاذها التدابير التالية:

-السعي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

- ربط البرامج التعليمية والتدريبية في الدول العربية باحتياجات سوق العمل بها.
- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية و التي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف الحكومات العربية.
- توفير رؤوس الأموال و ذلك من خلال اعتماد إستراتيجية عربية موحدة لاسترداد الأموال العربية المهاجرة.
- إعادة بعث نشاط لجان الزكاة لتمويل بعض المشروعات الفردية الخاصة و التي من شأنها التقليل من أزمة البطالة.

ب- الآثـار الاقتصادية للحوادث المرورية على التنمية

هنـاك خمسـة مباحـث، حيـث خصـص المبحـث التمهيـدي لدراسـة مكونـات وأسباب وأنواع الحوادث، كما تناولت المباحث الأربعة الأخرى الآثار الاقتصادية للحـوادث المروريـة علـى مقومـات التنميـة الاقتصـادية، والنـاتج المحلـي (الـوطني) وأهداف التنمية الاقتصادية وحركة النشاط التجاري. واشتملت خاتمة البحث على نتائج وتوصيات واقتراحات، من أهمها أن البحث يهدف إلى بيان الآثار الاقتصادية وتوعية المجتمع بخطورتها؛ لأنها تعد عقبة كبيرة في وجه التنمية، وأن السرعة الزائدة وقع إشارة المرور الضوئية من أهم أسباب وقوع الحوادث المرورية، وأن الفاقد من الموارد البشرية والموارد المالية والطبيعية والتي تمثل مقومات أساسية للتنمية كبيرة جداً، بل أن الفاقد من الناتج الوطني يفوق الفاقد في الدول الكبرى مثل أمريكا وانجلترا واستراليا، بل يتجاوز الضعف لهذه الدول، وهذا يعمل على عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة ويعمل على تحريك تجارة الاستيراد مما يزيد في التحويلات النقدية إلى خارج البلد. ومن المقترحات التي تعمل على تخفيف حدة هذه الآثار العمل على تطبيق نظام المرور والعقوبات بحزم وجد دون هوادة وعمل كافة السبل لمنع الشفعاء والوسطاء من الشفاعة لدى رجال المرور والأمن، كما يمكن تطبيق عقوبات حجز السيارات وتوقيف المتسببين في الحوادث والمخالفات المرورية فترة أطول مما هو محدد حالياً، وسحب رخصة القيادة وتطبيق ذلك على الوسطاء أيضاً . الباحث المقدمـة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم واقتفي أثرهم إلى يوم الدين. لقد كفلت الشريعة الإسلامية للإنسان حقوقه وعملت على حفظها من خلال حفظ الكليات الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال) التي تحققت بها مقاصد الشريعة، وذلك بجلب المصالح والمنافع، ودرء المفاسد والشرور، وقد أعطت الشريعة الإسلامية صلاحية واسعة للحاكم والدولة وفق الضوابط العامة التي تعمل على حفظ تلك الكليات، بوضع النظم

والإجراءات التي تحقق تلك المصالح والغايات الشرعية، وتمنع المفاسد والشرور، و من ذلك حفظ الأمن للأفراد والمجتمع، ومنع الحوادث أو الوقاية منها والعناية بسلامة المرور على الطرقات حفظاً للإنسان والممتلكات. ولقد اعتنت كثير من دول العالم بوضع القوانين والتنظيمات المرورية للتخفيف من حدة الحوادث المرورية التي أصبحت من أبرز المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع . تأخذ مكان الصدارة بين الحوادث المختلفة. ويعتبر ها البعض مرضاً فتاكاً لما له من آثار مفجعة ومستمرة آخذة في الازدياد. (وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن العالم يفقد حوالي ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً بالإضافة إلى ما يقارب ١٥ مليون من الإصابات).( ) كما أن الآثار الناتجة عن حوادث السيارات تشمل الفرد والأسرة والمجتمع بأسره، وهيكله الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لما تخلفه من حالة الإعالة وإعاقات للمصابين، وتعطيل عن العمل، وتكاليف مالية لعلاج الضحايا المصابين وإصلاح التلفيات في الطرق والمرافق والمركبات، وزيادة في الطلب للاستيراد من قطع الغيار كأثر عكسي في تنشيط التجارة في هذا المجال. والمملكة العربية السعودية لم تخلوا من هذه المشكلة وخاصة بعد أن شهدت خلال العقود الثالثة الماضية ازدهاراً اقتصادياً وتنمية شملت كافة القطاعات. ولقد كان اهتمام الحكومة في هذا البلد منصباً على الإنسان وحفظ الأمن له والسلامة للأموال والممتلكات وضبط المرور في الطرقات، وتأمين المسافرين والمقيمين على حد سواء، وقد تمثل ذلك فيما تحقق من تقدم في قطاع النقل والمواصلات، حيث تعتبر الطرق ركيزة أساسية من ركائز التنمية في المملكة . كما أن ارتفاع دخل المواطن أدى إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب على السيارات مما أدى إلى زيادة حركة المرور بين المدن بالمركبات التي تعتبر وسيلة رئيسية في التنقل والسفر إضافة إلى أنها أقل تكلفة من وسائل السفر الأخرى. وكانت لهذه الزيادة آثاراً سلبية على التنمية والمجتمع، نفسية واجتماعية واقتصادية، تمثل عائقاً كبيراً لخطط التنمية الاقتصادية لما تستنزفه من طاقات بشرية، وقدرات

مالية، وتدمير للبنية الأساسية وتلويث للبيئة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة تلك الآثار الاقتصادية لحوادث المرور على التنمية في المملكة العربية السعودية التي تؤثر على الموارد الاقتصادية بمختلف أشكالها بشرية كانت أم مالية أم طبيعية والمساهمة في توعية المجتمع بخطورة ما تخلفه حوادث السير من آثار اقتصادية على المجتمع. أما الآثار غير الاقتصادية كالآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها حوادث المرور على المجتمع وإن كانت هامة جداً، وقد تأتي في الدرجة الأولى فيمكن للمتخصصين في المجال الاجتماعي التوسع في هذا المجال ودراسته. وتأتي أهمية هذه الدراسة لسببين رئيسيين هما:

١- أن الآثار الاقتصادية التي تخلفها الحوادث المرورية تمثل عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية حيث تكبد المجتمع خسائر كبيرة في الموارد البشرية، والمالية والطبيعية، كان يمكن استغلالها في مجالات التنمية التي تحقق المنفعة والقوة الاقتصادية للبلد.

٢- أن الآثار الاقتصادية التي تخلفها الحوادث المرورية لم تلقى اهتماماً كبيراً من الدارسين والبحث العلمي وخاصة خلال الندوات والمحاضرات والبحوث التي تناولت حوادث المرور في دراسة مستقلة سوى أنه تمت الإشارة إليها بشكل مختصر في دراستين قدمتا للمؤتمر الأول للسلامة المرورية.

- فالدراسة الأولى تناولت الآثار الاقتصادية لحوادث المرور في المحور الرابع من البحث في صفحة واحدة وربع الصفحة بشكل عام.

- أما الدراسة الثانية فقد تناولت الأسباب والآثار لحوادث المرور في المملكة وخصصت للآثار الاقتصادية لحوادث المرور صفحتين ونصف الصفحة ولم تأتي هذه الدراسة على جميع الآثار الاقتصادية.

- ولم أطلع على دراسة اقتصادية متخصصة عن هذا الموضوع بشكل منفرد.

أما الدراسة هذه فقد تم تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: المفهوم الاقتصادي للحادث المروري:

الحادث المروري: ورد في نظام المرور بالمملكة العربية السعودية أن حوادث المرور هي (جميع الحوادث التي ينتج عنها أضرار مادية أو جسمية من جراء استعمال المركبة). وقيل الحوادث المرورية هي (جميع الحوادث التي ينتج عنها إزهاق للأرواح أو إصابات في الأجسام أو خسائر في الأموال أو جميع ذلك من جراء استعمال المركبة) إذا الحادث هو استعمال المركبة بشكل غير طبيعي ينتج عنه خسارة. وهناك تعريفات متعددة لا يتسع المقام لذكرها وخاصة أنه لا يوجد اختلاف في نتائج الحادث المروري والتي لا تخرج عن العناصر التالية:

أ- إزهاق الأرواح .

ب- إصابة الأجسام .

جـ- خسائر في الأموال .

ومن هذه العناصر نستنتج المفهوم الاقتصادي للحادث المروري كما يلي:

١- أن إزهاق الأرواح، وإصابة الأجسام تتعلقان بالإنسان وهو المورد البشري الهام، والذي عملت الشريعة الإسلامية على المحافظة عليه ضمن مقاصدها الأساسية و هي من الكليات الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والنسل والمال) فإنها تراعي في حفظها من الناحيتين الإيجابية والسلبية.

٢- الخسائر في الأموال، تتعلق بالموارد الاقتصادية الأخرى والتي تشمل الموارد الطبيعية، والمالية عينية كانت أم نقدية . والموارد البشرية والمالية والطبيعية هي مقومات أساسية للتنمية الاقتصادية حيث بدونها مجتمعة لا يمكن أن تكون هناك تنمية ولا اقتصاد . كما أن من مبادئ الاقتصاد الإسلامي المحافظة على هذه الموارد و عدم هدرها، والعمل على استغلالها واستثمارها بما يعود على المجتمع بالنفع والخير.

ثانياً: المكونات الاقتصادية للحادث المروري:

يتكون الحادث المروري من ثلاثة عناصر أساسية هي:

١- العنصر البشري: وهو المحور الرئيسي الذي تدور حوله أكثر العوامل المسببة للحادث المروري . فقد دلت الإحصاءات على أنه يمثل تقريباً ٨٥% من أسباب الحوادث

٢- ويشمل هذا العنصر كل من السائق، الراكب، المشاة . وهذه موارد بشرية هامة .

٣- الطريق: وهو المكان الذي أعد لسير المركبات ووسائط النقل الأخرى، وقد يسير فيه المشاة والحيوانات. وتتنوع الطرق من طرق خاصة وطرق عامة، وأخرى محلية، ودولية، ورئيسية، وفرعية، وسريعة، وعلوية، وطرق الأذفاق.( ) وللطريق مكوناته الطبيعية، وله هندسته الخاصة، وإشاراته، ويتأثر بعوامل الطبيعة، كما يكون سبباً من أسباب وقوع الحادث، وهو يتأثر بالحادث الذي يقع فيه، وهو رأسمال اجتماعي.

٣- المركبة: وهي العنصر الثالث من مكونات الحادث المروري، وقد عرفها نظام المرور بأنها (وسيلة نقل أو جر آلية أو حيوانية).

- وقيل هي (وسيلة ذات عجلات تسير بقوة الآلة أو الكهرباء أو الحيوان على الطرق).

- وهذا المعنى يشمل السيارات والجرارات والمقطورات والدراجات والشاحنات وهذه رأسمال سواء كان عاماً أو خاصاً.

إن المكونات الاقتصادية للحادث المروري والمتمثلة في الموارد البشرية، والموارد الرأسمالية لها تأثيرها على الموارد الطبيعية التي يقع عليها الحادث المروري للأسباب التي سيتم ذكرها لاحقاً.

ثالثاً: أسباب الحوادث المرورية:

تتنوع أسباب الحوادث المرورية إلى عدة مجموعات تعود في الغالب إلى المكونات الاقتصادية للحادث.

أ- وهي مجموعة من الأخطاء التي يرتكبها السائقين أو الركاب، أو المشاة، وتتمثل في الآتي:

1. السرعة الزائدة: وقد بلغت نسبة الحوادث التي وقعت بسببها ٤٤.٥% خلال الفترة من ١٤٠٤هـ / ١٤١٦هـ.
٢. عدم احترام النظام المروري: مثل قطع إشارة المرور في التقاطعات والتي تأتي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الحوادث من هذه المخالفة ١٤.٦% خلال نفس الفترة السابقة. ويضاف إلى ذلك التجاوز الخاطئ، والدوران الخاطئ، والتوقف في الأماكن الممنوعة.
٣. الجهل بالأنظمة المرورية وضعف مستوى التعليم والمهارات القيادية للسيارات لدى السائقين: ويحدث هذا لكثير من المستقدمين من خارج المملكة الذين لم يتدربوا على القيادة بشكل جيد.
٤. الحالات الصحية واختلال عقل بعض السائقين: بسبب تعاطي المخدرات والمفترات والمسكرات و هذه تتسبب في وقوع حوادث كثيرة، و هي من الأسباب المباشرة لوقوع الحوادث. جميع الأسباب السابقة تختص السائق للمركبة، إلا أن هناك أخطاء بشرية يرتكبها المشاة عند قطع الطريق أو المشي في الطرق المخصصة للسيارات، أو لعب الأطفال وبعض الشباب في الطرق المخصصة للسيارات أو بالقرب منها، أو تحميل عدد زائد عن طاقة السيارة من الركاب مما يؤدي إلى مضايقة السائق في المقعد الأمامي وغير ذلك من الأسباب البشرية التي تعيق انتباه السائق للطريق.

ب- أسباب تتعلق بوسائل السلامة في المركبة: المركبات في الغالب تكون معدة للسير و هي قابلة للهلاك من جراء الاستعمال، وبهذا لا بد من عمل صيانة لمحركاتها وإطاراتها وتفقد حالتها العامة قبل السير بها ويكون ذلك بشكل مستمر، فكم من حادث كان بسبب نقص في هواء الإطارات، أو وجود آلة حادة علقت بها أثناء السير، أو نقص في السوائل البترولية، أو غير ذلك مما ينتج عنه

وقوع انقلاب أو خروج عن الطريق أو اصطدام مع الغير لعدم القدرة والسيطرة على المركبة، أو نتيجة تلف بعض الأسلاك الكهربائية مما ينتج عنه حريق بالسيارة. أما أكثر السيارات التي تقع منها الحوادث فهي السيارات الصغيرة الخاصة، ثم تليها سيارات النقل، ثم الحافلات، ثم سيارات الأجرة.

ومن حيث نوعية الصناعة، فإن السيارات اليابانية تمثل ٦٠ % تقريباً، منها ٢٣% ماركة تايوتا، و ١٧%مازدا، و١٤% داتسون، والباقي سيارات أخرى. وإن أكثر السيارات اليابانية المتورطة في الحوادث تلك التي يتراوح عمرها بين ٤،٥ سنوات لذا يجب العناية بصيانة المركبات بشكل منتظم في كل عام .

جـ – أسباب تتعلق بالطريق والبيئة المحيطة به: وذلك مثل وجود حفريات أو انكسار أو منعطفات غير آمنة، أو وجود مواشي وحيوانات سائبة وخاصة في الطرقات التي تمر بالمناطق الرعوية أو الزراعية وتشير الإحصائيات إلى أنه قد بلغ مجموع الحوادث المرورية التي وقعت بسبب الحيوانات على مستوى المملكة منذ عام ١٣٩٨ هـ وحتى عام ١٤١٧ هـ ٧٨٨٣ حادثاً.

وهناك أسباب مناخية مثل ارتفاع درجة الحرارة بشكل يؤثر على إطارات السيارة أو وجود ضباب كثيف في المرتفعات أو أمطار أو عواصف مطرية تنعدم معها الرؤية . وكذلك التصميم الهندسي لبعض الطرق وخاصة الطرق الزراعية التي صممت لتخدم القرى والمناطق الزراعية وأصبحت تستخدم للنقل العام البري وطرق يسلكها السياح والزوار إلى المناطق المقدسة وأماكن السياحة والاصطياف حيث يتنقلون من منطقة إلى أخرى مما يجعلها لا تستوعب الحركة المرورية الكثيفة عليها وخاصة في فترات المواسم الدينية والإجازات.

د– أسباب اقتصادية: يضاف إلى تلك الأسباب المتعلقة بمكونات الحادث وجود عوامل اقتصادية ساهمت في ازدياد حجم المشكلة من أهم تلك العوامل مايلي:

1 . التطور السريع الذي شهدته شبكات الطرق بين المدن حيث ارتبطت بعضها بطرق سريعة تساعد على زيادة الحركة للمركبات والتنقلات من منطقة إلى أخرى مع بقاء بعض الطرق الحيوية دون توسع مما جعلها لا تستوعب الكثافة المرورية التي تضخها الطرق السريعة إضافة إلى الكثافة السكانية حول هذه الطرق الضيقة التي تزداد عليها الحوادث المرورية . وقد بلغ مجموع أطول الطرق المعبدة حتى نهاية عام ١٤١٦ هـ (٤٢٧٠٠كم)، كما بلغ مجموع أطول الطرق الزراعية والترابية حتى نهاية عام ١٤١٨ هـ (١٠٤٦٤٤كم).( )

٢. الزيادة في أعداد السيارات واستخدامها كوسيلة رئيسية في التنقل، نتيجة لارتفاع دخل المواطن وقدرته على امتلاك أكثر من سيارة وكذلك سهولة عمليات البيع والشراء بنظام البيع والتأجير بالأجل . وقد بلغ عدد السيارات المسجلة في مناطق المملكة حتى نهاية سنة ١٤١٨ هـ أكثر من ٧ مليون سيارة.( )

٣. زيادة الحركة التجارية بين موانئ المملكة والمدن في المناطق الداخلية وانتعاش حركة التسويق مما أدى إلى زيادة عدد خدمات النقل البري نتيجة للتطور الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى زيادة الحركة التجارية بين المملكة والبلدان المجاورة وخاصة من عمليات إعادة التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. ٤- ارتفاع دخل المواطن السعودي وزيادة عدد المؤسسات والشركات التجارية مما أدى إلى زيادة عدد العاملين وكثرة أعداد السائقين لدى الأسر والمؤسسات بالمملكة حيث يجهل الكثير من هؤلاء العاملين الأنظمة والعادات الاجتماعية في البلد مما يساعد على ارتكابهم للمخالفات المرورية دون مبالاة.

رابعاً: أنواع المخالفات المرورية: تتنوع الحوادث المرورية لعدة اعتبارات .

فمنها حوادث التصادم بين سيارتين أو أكثر أو مع جسم ثابت أو متحرك على الطريق ومنها حوادث دهس المشـــاة أو للحيوانات أو حريـــق أو انقلاب أو خروج عن الطريق وفقد السيطرة، ويوضح الجدول رقم (١) أهم أنواع الحوادث المرورية التي وقعت خلال الفترة الماضية في بعض السنوات. جدول رقم (١) أنواع الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية العام نوع الحادث ١٤١٣ هـ ١٤١٤ هـ ١٤١٥ هـ ١٤١٦هـــ ١٤١٧هـــ النسـبة تصـادم بـين سـيارتين ٦٤٦٢١ ٩٨٣١٤ ٩٧٩٣٩ ٩٩٨٢٤ ١٠٩٧٣٠ ٨٠.٨% صدم جسم على الطريق ١٣٩٠٦ ١٦٥١٩ ١٥٣٤٦ ١٢٥٠٢ ١٥١٩٧ ١١% فقد السيطرة على المركبة ٥٩٣٨ ٨٧٢٨ ٧٦٣٦ ٥٦٧٩ ٨٤٤٠ ٦% أخرى ٨١٢ ١٧٦٣ ٧٢٨٤ ١٢٣٥ ٢٣٩٦ ٢.٢% # المصـــدر: الإدارة العامـــة للمـــرور، النشـــرة الإحصائية لعام ١٤١٧هـ. وتشير الإحصاءات المرورية إلى أن حوادث التصادم بين السيارات تمثل نسبة ٨٠.٨% من إجمال الحوادث التي وقعت، يليها حوادث التصادم مع جسم على الطريق وتمثل نسبة ١١% ثم حوادث فقد السيطرة على المركبات والتي تشمل انقلاب أو خروج المركبة عن الطريق وتمثل ٦% والباقي حوادث أخرى متنوعة،( ) كما هو موضح بالجدول رقم (١). المبحث الثاني أثر الحوادث المرورية على مقومات التنمية الاقتصادية مما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي مجتمع تعتبر ركيزة من ركائز التنمية الشاملة، وإذا تعرضت للتلف أو الهدر أو التبذير في إنفاقها واستغلالها فإن ذلك يحدث عجزاً فيها مما يجعلها لا تفي بمتطلبات التنمية ومقومات التنمية الاقتصادية بمختلف أنواعها بشرية كانت أم طبيعية أم مالية تؤثر فيها الحوادث المرورية تأثيراً واضحاً وتعمل على إنقاصها أو إتلافها. والأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا تحققت الحماية لهذه الموارد وذلك بالمحافظة عليها و عدم تبذيرها و عدم استغلالها بشكل سيئ، والسلامة المرورية أو الوعي الثقافي المروري يهدف إلى المحافظة على هذه الموارد لكي يتم الانتفاع منها. وسنتناول بيان تأثير الحوادث المرورية على الموارد الاقتصادية على النحو التالي: أولاً: الحوادث والموارد البشرية: لقد أثبتت الدراسات

أن حوادث المرور ترجع للإنسان في المقام الأول وبنسبة تتراوح ما بين ٨٥-٩٠%. وكثير منها ينشأ عن العلاقة بين زيادة السكان والدخل من جهة، وزيادة عدد السيارات وحوادثها من جهة أخرى . وتوضح الأرقام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩١ – ١٤٠٠ هـ أن معدل الزيادة السكانية بلغ ٤٤% والدخل القومي ١٠٦%، وعدد السيارات ١٣٢٧%، والزيادة في عدد الحوادث ٣٥٨%. وعن تطور عدد المصابين في هذه الحوادث فقد وصل ٢٣٥٢٦مصاباً عاما ١٤١٠هـ مقابل ١٥٢٧٢ مصاباً عام ١٤٠١هـ بزيادة تصل إلى ٥٤% خلال الفترة ١٣٩٥-١٤٠٠هـ. كما وصل عدد المصابين في عام ١٤١٥هـ إلى (٣١٠٣٣) . أما عدد المتوفين في الحوادث المرورية فقد ارتفع من (١٥٩٤) متوفي عام ١٣٩٥هـ إلى (٢٧٣١) متوفي عام ١٤٠٠هـ استمرت هذه النسبة في الزيادة إلى (٣٢٧٦) متوفي عام ١٤٠٥هـ ثم انخفضت إلى (٢٦٩٧) متوفي عام ١٤١٠هـ) ثم ارتفعت في عام ١٤١٥هـ إلى (٣٧٨٩) متوفي كما هو واضح من الجدول رقم (٢). إن نسبة المتوفين في حوادث المرور بالمملكة حوالي ٢٥% لكل مائة ألف شخص، أما نسبة المصابين فتقدر بحوالي ٢٠% لكل مائة ألف لعام ١٤١٠هـ بافتراض أن حجم السكان بالمملكة في هذا العام ١٢ مليون نسمة، وتمثل حوادث المرور السبب الرئيسي الثاني في الوفيات، بعد الأمراض المعدية في المملكة.

وإذا افترضنا أن المتوفي في حادث مروري كان يعول أسرة مكونة من خمسة أفراد لأصبح هناك (١٣٤٨٥) شخصاً دون عائل في عام واحد، أي حوالي (١٣٤٨٥٠) شخصاً في عشر سنوات.( ) وتشير الإحصاءات إلى أنه منذ عام ١٩٧١م وحتى نهاية عام ١٩٩٤م أن ضحايا حوادث المرور في المملكة أكثر من نصف مليون ضحية (٥٠٧.٣١٨) وهو ما يقارب ٣.٥% من سكان المملكة، وأن نسبة المتوفين منهم ١٢%.( ) إن الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحوادث المرورية لا تتوقف عند فقد الطاقة البشرية، بل تزداد بزيادة عدد المصابين. فكثيراً ما تترك الإصابة في حوادث المرور عاهات مستديمة تعيق الفرد عن أداء العمل والمساهمة

في الإنتاج، ومن ثم ترتفع نسبة الإعالة، ويزداد فقد الطاقات الإنتاجية، وتزيد معها تكاليف العلاج. وإذا نظرنا للقتلى والمصابين كما هو واضح من الجدول رقم (٢) حسب العمر في حوادث منطقة الرياض فإن نسبة من هم في سن العمل (١٨-٢٩) سنة يمثلون أعلى نسبة حيث بلغت في عام ١٤٠١ هـ ٣١%، ومن هم في سن (٣٠-٣٩) سنة يمثلون ٢٦%، ومن هم في سن (٤٠-٤٩) سنة يمثلون ٢٩%. فالشريحة العظمى من ضحايا تلك الحوادث هم من الفئة العمرية المنتجة (١٨-٤٠).( ) جدول رقم (٢) النسبة المئوية لحوادث الرياض حسب الأعمار مقارنة بالنسبة المئوية لعدد الإصابات والقتلى خلال عام ١٤٠١ هـ.( ) الأعمار الشهور أقل من ١٨ ١٨-٢٩ ٣٠-٣٩ ٤٠-٤٩ ٥٠فأكثر عدد محرم ٥ ٣٦ ٢٦ ٢٨ ٥ ٤٨ صفر ٥ ٤٦ ٢٦ ١٩ ٤ ٥٠ ربيع أول ٣ ٣٧ ٢٧ ٣٠ ٣ ٣٨ ربيع ثاني ٤ ٤٠ ٢٤ ٢٩ ٣ ٥٥ جمادى الأولى ٥ ٣٧ ٢٢ ٣٤ ٢ ٤٥ جمادى الثانية ٦ ٣٧ ٢٨ ٢٧ ٢ ٥٦ رجب ٨ ٣٤ ٢٩ ٢٧ ٢ ٥٤ شعبان ١٠ ٣٥ ٢٣ ٢٨ ٤ ٥٠ رمضان ١٢ ٢٦ ٢٧ ٣٠ ٥ ٥٣ شوال ١٣ ٢٤ ٣١ ٢٣ ٩ ٥٧ ذو القعدة ١٣ ١٩ ٢٧ ٣٥ ٦ ٦٩ ذو الحجة ١٨ ٩ ٢٨ ٣٧ ٨ ٦٦ المتوسط ٨ ٣١ ٢٦ ٢٩ ٤ ٥٣ # وزارة الداخلية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٠٨ هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٣٧، ١٣٩، وزارة التخطيط: المؤشر الإحصائي، العدد ٢٢، ص ١١٦، ١٤١٧هـ. ولاشك أن هؤلاء يمثلون ذروة قوة العمل المنتج، وبهذا يفقد المجتمع طاقات بشرية منتجة تكبد المجتمع خسارة كبيرة جداً. ومن خلال إحصائيات حوادث السيارات بالمملكة منذ عام ١٣٩٥هـ بداية الخطة التنموية الثانية وحتى عام ١٤١٥ هـ أي نهاية خطة التنمية السادسة نجد أن حوادث السيارات تطورت أعدادها كما هو مبين بالجدول رقم (٣) حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً، كما يلاحظ تطور عمليات الإحصاء حيث سجلت اعتباراً من عام ١٤١٥ هـ جميع حوادث التلفيات إضافة إلى الإصابات والوفيات، مما أدى إلى زيادة عدد الحوادث إلى عشرة أضعاف. وبهذا تضاعفت نتائج الحوادث المرورية خلال عشرين سنة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. وهذا يدل دلالة واضحة على أثر الحوادث المرورية على الموارد البشرية، ولم

يقتصر الأثر السلبي للحوادث المرورية على الموارد البشرية بالوفاة أو الإصابة فقط، بل تعدى ذلك إلى زيادة الإعالة والفقر في المجتمع. جدول رقم (٣) تطور حوادث المرور وعدد المصابين والقتلى من عام ١٣٩٥- ١٤١٥ هـ (#) السنة عدد الحوادث المرورية عدد المصابين عدد المتوفين ١٣٩٥هـ ١٣٤٧٥ ١٠٥٣٢ ١٥٩٤ ١٤٠٠هـ ١٨٧٥٨ ١٦٢١٨ ٢٧٣١ ١٤٠٥هـ ٢٩٠٥٢ ٢٢٦٣٠ ٣٢٧٧ ١٤١٠هـ ٣٥٧٩٩ ٢٣٥٢٦ ٢٦٩٧ ١٤١٥هـ ١٢٢١٤٠ ٣١٠٣٣ ٢٧٨٩ ١٤١٧هـ ١٣٥٧٦٣ ٢٥٠٧٢ ٣١٣١ #

وزارة الداخلية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٠٨هـ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ١٣٧، ١٣٩، وزارة التخطيط: المؤشر الإحصائي، العدد ٢٢، ص ١١٦، ١٤١٧هـ.

ثانياً: الحوادث المرورية والموارد الرأسمالية: شهدت المملكة نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة أدت إلى تطور المرافق والبنية التحتية مما أدى إلى زيادة الطرق التي تربط بين المدن والقرى، بمختلف أنواعها فأصبحت الطرق تخترق الجبال عبر الأنفاق والكباري المعلقة، والطرق السريعة المزدوجة المسارات، وقد تطلب ذلك زيادة في المراقبة من الناحية الأمنية فأنشأت أجهزة أمنية متخصصة في أمن الطرق.( ) كل ذلك تطلب إنفاقاً مالياً كبيراً من قبل الدولة ممثلة في مختلف الأجهزة المدنية والعسكرية والخدمية تمثل رأسمال اجتماعي . وإذا نظرنا إلى الآثار المباشرة للحوادث المرورية على الموارد المالية للدولة (المال العام) فإنها تمثل خسارة وفقد كبير فيما يتم إتلافه وتحمله من نفقات بعد وقوع الحادث على النحو التالي:

١- نفقات تلفيات الأرصفة المكسرة والحواجز وأعمدة الإنارة وإشارات المرور وأنابيب المياه سواء كان التلف كلياً أو جزئياً فإن إصلاحها يحتاج إلى وقت وتكلفة مالية مباشرة في مكان وقوع الحادث، وهذا يسبب خسارة على المال العام إذا لم يتم تكليف المتسبب في لحاث بإصلاحها.

٢- نفقات سيارات الإسعاف ونقل المصابين والمتوفين ونفقات العلاج في المستشفيات الحكومية.

٣- نفقات الإجازات المرضية للعاملين في الحكومة من المصابين في الحوادث المرورية.

٤- تحميل بيت المال دية قتل الخطأ إذا كان المتسبب فقيراً أو ليس له عاقلة.

٥- زيادة حالات الفقر بسبب الحوادث وبالتالي زيادة المنتسبين للضمان الاجتماعي.

٦- زيادة التحويلات النقدية إلى الخارج وذلك بسبب زيادة تجارة الاستيراد للسيارات وقطع الغيار التي ازدادت بشكل كبير جداً مما يسبب للاقتصاد خلل في ميزان المدفوعات حيث يعمل على زيادة قيمة الاستيراد عن قيمة الصادرات وهذا مؤشر على حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

٧- الإنفاق على شراء أجهزة وسيارات للدوريات الأمنية مجهزة بأحدث وسائل الاتصالات لمراقبة الطرق ومكافحة التجاوزات والمخالفات المرورية للتخفيف من حدة وقوع الحوادث المرورية وسرعة مباشرة الحوادث المرورية عند وقوعها، وعمل اللازم من اتصالان وتسيير حركة المرور في مكان وقوع الحادث، و هذا لا شك أنه يتطلب إنفاقاً مسبقاً على إعداد وتدريب الموارد البشرية الأمنية التي تباشر الحوادث عند وقوعها. أما الآثار التي تلحق بالموارد المالية الخاصة فهي تتمثل في الآتي:

1 . تلف السيارة بشكل كامل. ويعني هذا خسارة قيمة السيارة، ويتطلب ذلك سيارة بديلة بثمن أغلى.

٢. حدوث تهشمات أو تلفيات بالسيارة حتى يمكن إصلاحها، و هذا يحتاج إلى إنفاق مالي ويختلف من حادث إلى آخر، فقد تحتاج إلى قطع غيار وإصلاح معاً.

٣. نفقات العلاج من الإصابات في المستشفيات الخاصة.

٤. نفقات مالية يتحملها المتسبب في الحادثة منها (دية القتل الخطأ، نفقات إصلاح سيارات الغير، ونفقات إصلاح التلفيات في الممتلكات الخاصة والعامة الأخرى).

ثالثاً: الحوادث والموارد الطبيعية والبيئة:

إن الحادث المروري عندما يقع يهدر موارد اقتصادية قد يكون من بينها موارد طبيعية. فمثلاً حادث دهس الحيوانات كالمواشي، والإبل، و المزروعات، أو مصادر المياه، وقنوات الري القريبة من الطرق في المناطق الزراعية.

إن إتلاف مثل هذه الموارد يدمر البيئة ويفقدها دورها الأساسي، إضافة إلى ما يتركه الحادث من أضرار على الأرض (الطريق).

ويتضح من ذلك من نسبة حوادث التصادم مع جسم ثابت، أو مع سيارات أو أجسام أخرى ثابتة، وكذلك حوادث الدهس لإنسان أو حيوان التي وقعت في السنوات الأخيرة.

كما أن احتراق السيارات أو أجزاء منها أو تناثر وانسكاب المواد البترولية من السيارات الناقلة لها في مكان الحادث والمناطق المجاورة للطرق يعمل على تلوث البيئة والهواء الطبيعي. ومن المعايير المحددة للتنمية في العصر الحاضر هو حساب تكاليف تلوث البيئة (الهواء والماء)، والحوادث تعمل على تدمير البيئة ويأخذ الاقتصاديون ذلك في الاعتبار ويدخلونه ضمن مقاييس دليل الرخاء الاقتصادي.

المبحث الثالث أثر حوادث المرور على الناتج المحلي لم يكن في وسع الباحث أن يعتمد على طريقة واحدة في تقدير الفاقد من الناتج المحلي، بل اعتمد على نتائج الدراسات الخاصة بتقدير الخسائر المالية حيث أن هناك أكثر من دراسة وإن كانت نتائج تلك الدراسات متباينة في تقدير التكلفة لحوادث المرور في المملكة فإنه بالإمكان أخذ المتوسط للحد الأعلى والأدنى لمعرفة الفاقد الوطني بسبب الحوادث. ومن الجدول رقم (٤) يتضح أن تكلفة الحوادث السنوية بالمملكة كبيرة جداً، وتعطي مؤشر على التأثير السلبي للحوادث على الاقتصاد الوطني بشكل عام والتنمية

الاقتصادية بشكل كبير. جدول رقم (٤) التكلفة التقريبية لحوادث المرور في المملكة ( ) الدراســـــة التكلفة بالريال السعودي الخواشكي(#) ٧ مليارات النقل الوطني الأوروبـي ١٨ مليـار الاسـترالية ١٨ مليـار الأمريكيـة ٤١ مليـار (#) محمـد إسـحاق الخواشكي: المجلة الطبية، العدد١٩، ذو الحجة ١٤٠٠هـ. وهذا يشير إلى أن الفاقد من النـاتج الإجمـالي المحلـي بسـبب حـوادث المـرور فـي المملكـة أكبـر مـن المعـدلات العالمية، حيث تصل الخسائر المالية الناتجة عن الحوادث المرورية في المملكة إلى ٢١ مليار ريال في المتوسط.

وإذا ما أخذ الحد الأدنى وهو ٧ مليارات ريال حسب ما هو موضح في الجدول رقم(٤) ويعتبر رقماً منخفضاً للغاية فإن الفاقد من الناتج يتجاوز ٢.٢% في عام ١٩٩٤م حيث بلغ الناتج المحلي للملكة حوالي ٤٥٠ مليار ريال.

أما إذا أخذ الحد الأعلى من تقدير التكلفة للحوادث المرورية وهو ٤١ مليار ريال فإن نسبة الفاقد ستصل إلى حد أعلى قدره -٥٩.١%- بمعنى أن الفاقد يتراوح ما بين(٢.٢%-٩.١%) وهذا يدل على التباين الكبير في التقديرين الأعلى والأدنى. وإذا أخذ التقدير المتوسط وهو ٢١ مليار ريال فإن الفاقد الوطني سيصل إلى ٤.٧% وهو يقع في منتصف الفترة تقريباً.

وإذا نظرنا إلى تكاليف حوادث المرور في دول العالم فإن الدراسات تثبت أن لحوادث المرور انعكاسات وسلبيات مالية كبيرة. كما يوضح الجدول رقم (٥) تكاليف حوادث المرور في بعض دول العالم سنوياً. جدول رقم (٥) تكاليف حوادث المرور في بعض دول العالم سنوياً.

الدولة التكلفة بالدولار الأمريكي دول آسيا والشرق الأوسط ٦٠ بليون دولار أمريكي دول أوروبا ٧٧ بليون دولار أمريكي دول أمريكا الشمالية ٧٢ بليون دولار أمريكي المملكة العربية السعودية ١ مليار دولار أمريكي كوريا ٣.٤ مليار دولار أمريكي ماليزيا ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وبهذا فإن نسبة الفاقد تقدر بحوالي ١% من إجمالي الناتج القومي لأي دولة.

وبالمقارنة بين المملكة وبعض دول العالم يتبين لنا فداحة الخسائر التي تتكبدها المملكة بسبب الحوادث المرورية، فالفاقد المحلي يفوق نسبة الفاقد في كل من أمريكا وإنجلترا واستراليا، بل يتجاوز ضعف الفاقد في تلك الدول.

كما يوضحه الجدول رقم (٦) التالي الذي يتضح فيه ارتفاع نسبة الفاقد من الناتج الوطني. ولا شك أن هذه جريمة في حق الوطن لأن فيها هدر لإنتاج الوطن، وفيها مخالفة للحق والعدل والطريق المستقيم في الاستفادة من الناتج الوطني بطريقة أمثل. جدول رقم (٦) معدلات فاقد الناتج الوطني بسبب حوادث المرور في بعض الدول( ) . الدولة معدل الفاقد من الناتج الوطني المملكة العربية السعودية ٥٤.٧% أمريكا ١%-١.٥% انجلترا ١.٧% استراليا ١.٦% المبحث الرابع أثر حوادث ا لمرور على أ هداف التنمية الاقتصادية من المعلوم أن التنمية الاقتصادية لأي بلد تهدف إلى أ هداف متعددة وتعمل على تحقيقها من خلال استغلال كافة الطاقات البشرية والمالية. ومن تلك الأهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتوفير احتياجات المجتمع وتوفير فرص العمل للقادرين عليه، وتوفير الموارد النقدية لتمويل مشروعات التنمية التي يحتاجها المجتمع، إضافة إلى الأهداف الاجتماعية التي تسعى إليها والتي منها توفير الخدمات العامة للمجتمع، وتحقيق المصالح الشرعية وغيرها.

ولحوادث المرور تأثيرات سلبية كبيرة جداً على أ هداف التنمية الاقتصادية تعيق تحقيق تلك الأهداف المنشودة حيث تعمل الحوادث المرورية على عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحرم المجتمع من بعض الاحتياجات وفرص العمل، كما تحرم المجتمع من تمويل المشروعات التنموية نظراً لأن الأموال التي يمكن توجيهها للمشروعات التنموية يتم بها معالجة تلفيات الحوادث المرورية، ومن تلك التلفيات والخسائر على سبيل المثال( ):

١- تكاليف العلاج الطبي للمصابين والتي تزداد كلما زادت فترة العلاج.

٢- قيمة ساعات العمل المفقودة بسبب الإصابة.

٣- الإجازات المرضية التي تعطى لهؤلاء المصابين.

٤- العاهات والإصابات التي تحدث للمصابين وتؤدي إلى التوقف عن العمل.

٥- تكاليف خدمات الإجراءات الحكومية التي تباشر الحادث والمتمثلة في خدمات دوريات الأمن، والسجون، والمستشفيات، والقضاء.

وهناك تكاليف أخرى لا يمكن تقديرها بالمال و هي التي تتمثل بفقد الإنسان سواء كان سائقاً أو راكباً أو ماشياً نتيجة الحادث، إضافة إلى النواحي النفسية والاجتماعية لمن يقع عليهم أو منهم الحادث. وتقدر بعض الدراسات أن ما يفقد على طرق المملكة من الناحية المالية يقدر بأكثر من (٥ مليون ريال يومياً). ( ) كان بالإمكان توجيه هذا المبلغ إلى مشروعات تنموية يحتاجها المجتمع. بل يمكن توفير فرص عمل كبيرة إذا ما وجهت للاستثمار واستغلال الطاقات الكامنة في المجتمع. وتحقيق أهداف التنمية خاصة أن الحاجة ماسة جداً لإيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وتوفير مزيد من الخدمات العامة المختلفة لسد حاجة التوسع العمراني في كافة المدن والقرى، حيث يزداد الطلب على كثير من هذه الخدمات مثل الماء، والكهرباء، والتعليم، ودور العلاج، ووسائل الاتصالات. كما تؤثر الحوادث على الموارد البشرية العاملة، كما تقدم الإشارة إلى عدد الإصابات والمتوفين من حوادث السيارات. فبالوفاة يتعطل العمل كلياً ويحتاج إلى عامل بديل، وبالإصابة يكون التعطل جزئياً، أما إذا كانت الإصابة تمثل إعاقة شديدة تجعل العامل عاجز عن العمل. وبنظرة إلى الإحصاءات فإننا نجد أن المصابين أو المتوفين بسبب الحوادث المرورية معظمهم في سن العمل الذي يتراوح ما بين ١٨ إلى ٤٩ سنة، و هؤلاء يمثلون قوة العمل الحقيقية ومعظمهم من الشباب ويمثلون ٨٨% من القتلى والمصابين.( ) و هذا لا شك يعوق هدف التنمية الذي يسعى لتنمية وتدريب القوى العاملة للالتحاق بالعمل وزيادة الإنتاج، فإذا الحوادث المرورية تعمل على إهدار هذه الطاقة البشرية. تحليل العلاقة بين آثار الحوادث المرورية والتنمية الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الحوادث المرورية تترك وراءها آثاراً واضحة المعالم على الموارد البشرية وخاصة منهم في

سن العمل المنتج "قوة العمل" وهم من تتراوح أعمارهم بين (١٨-٤٩) سنة وكذلك يكبد المجتمع خسائر مالية كبيرة سواء في المال العام أو المال الخاص، يصل في المتوسط السنوي إلى ٢١ مليار ريال إضافة إلى الآثار على الموارد الطبيعية من استنزاف أو تدمير أو تلويث للبيئة. وكلما زادت الحوادث المرورية أدى ذلك إلى زيادة في عدد المصابين والقتلى من الموارد البشرية، مما يسبب نقصاً في قوة العمل بشكل مباشر لأن القتلى ينقطعون عن العمل نهائياً والمصابين ينقطع بعضهم فترة من الزمن وبعضهم يصبح عاجزاً عن العودة للعمل بسبب إعاقة أو عاهة أصابته من جراء ذلك الحادث المروري. ومطلوب من أجهزة ومؤسسات التنمية البشرية إيجاد البديل لسد العجز والنقص في قوة العمل. وهذا يحتاج إلى وقت للإعداد والتدريب وجهد ومال. كما أن زيادة عدد الحوادث المرورية يعمل على زيادة الخسائر المالية والتلفيات، وإصلاح هذه التلفيات بل إن مباشرة الحوادث المرورية من قبل رجال الأمن له تكلفة مالية، وتصل التكاليف اليومية للحوادث المرورية إلى حوالي خمس مليون ريال يومياً. وهذا يعمل على منافسة المشاريع التنموية في عملية التمويل، لأن النقص أو التخفيف من الحوادث المرورية يعمل على إتاحة الفرصة لحصول المشروعات التنموية على التمويل اللازم، وزيادة الحوادث المرورية يعمل على حرمان المشروعات التنموية من مبالغ مالية كبيرة، كما أن التحويلات النقدية إلى خارج البلد مقابل زيادة تجارة استيراد قطع الغيار والسيارات يحرم المجتمع من صرف هذه التحويلات في مشروعات تنموية أو استيراد منتجات تقنية تفيد في بناء المجتمع من صرف هذه التحويلات في مشروعات تنموية أو استيراد منتجات تقنية تفيد في بناء المجتمع وتحقق له التقدم والرخاء الاقتصادي كما سيأتي في المبحث الخامس، فكلما زادت الحوادث المرورية انخفضت حصة مشروعات التنمية الاقتصادية من الموارد الاقتصادية البشرية والمالية، وكلما زادت أيضاً الحوادث المرورية زادت معدلات الفاقد في الموارد الاقتصادية بينما إذا انخفضت الحوادث المرورية فإن حصة مشروعات التنمية الاقتصادية تزداد. وتنقص معدلات الفاقد في

الناتج الوطني والموارد الاقتصادية. ومن الشكل رقم (١) في الجزء الأعلى تم تصوير سوق العمل حيث أن (ط) هو منحنى الطلب على العمل كعلاقة عكسية بين كميات العمل المطلوبة ومستويات الأجور المختلفة، مع ثبات العوامل الأخرى، فارتفاع مستوى أجر العامل يصاحبه ارتفاع تكلفة عنصر العمل في العملية الإنتاجية ومن ثم انخفاض عدد العمال المطلوبين. أما منحنى عرض العمل سواء ع١، أو ع٢ فهو يوضح علاقة طردية بين كميات العمل المعروضة ومستويات الأجور المختلفة، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها. فارتفاع أجر العامل يصاحبه زيادة كمية العمل المعروضة. وعند تقاطع منحنى الطلب على العمل (ط) مع منحنى عرض العمل (ع١) في نقطة التوازن (أ) تكون كمية العمل التوازنية في سوق العمل هي ل١، ومستوى الأجر التوازني لوحدة العمل هو ج١. فإذا زادت الحوادث المرورية فإن عدد القتلى والمصابين من القوى العاملة المؤهلة يزداد في تلك الحوادث، فينخفض عرض العمل عند كل مستوى من مستويات الأجور السائدة، ومن ثم ينتقل منحنى عرض العمل إلى اليسار من ع١ إلى ع٢ مع بقاء منحنى الطلب على العمل على حاله عند الوضع ط، فإنه يترتب عليه انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (ب) ومن ثم فإن كمية العمل التوازنية تنخفض من (ل١-إلى ل٢) ويرتفع الأجر التوازني السائد في سوق العمل من (ج١ إلى ج٢). وإذا انتقلنا إلى الجزء الأسفل من الشكل، فهو يوضح دالة الإنتاج الكلي كعلاقة بين الإنتاج الكلي (على المحور الرأسي) ومستويات العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية، مع ثبات كميات عوامل الإنتاج الأخرى، فهي دالة إنتاج الأجل القصير. وتوضح دالة الإنتاج الكلي في الشكل السابق أن انخفاض إنتاج كمية العمل التوازنية نتيجة الحوادث المرورية يصاحبه الانتقال على دالة الإنتاج الكلي من نقطة (د) إلى نقطة (هـ)، حيث أن نقص كمية العمل التوازنية من ل١ إلى ل٢ يصاحبه انخفاض الإنتاج الكلي من ي١ إلى ي٢. وهذا يعني أن زيادة الحوادث المرورية يترتب عليها نقص الإنتاج الكلي في المجتمع، ومن ثم نقص العرض الكلي من السلع والخدمات بلا شك تمثل عقبة التنمية الاقتصادية الكبرى في

المجتمع. المبحث الخامس أثر الحوادث على النشاط التجاري من المعلوم أن وقوع الحوادث المرورية يترك وراءه تلفيات في السيارات والطرق، وأحياناً يكون التلف كلياً، سواء للسيارات أو المرافق العامة وخدماتها، ولابد من البديل وذلك عن طريق الاستيراد سواء للسيارات أو لقطع الغيار. وعليه فإن تجارة قطع الغيار تنتعش بشكل أكبر كلما زادت حوادث المرور. وأوضحت دراسة أن نسبة الحوادث الناتجة عن تلف الإطارات في المملكة تبلغ ٢.٥% من مجموع حوادث السيارات،( ) وهذه تحتاج إلى تبديل كلي، كما يزداد الطلب على السيارات الجديدة في حالة التلف الكلي، وتعتبر السعودية من أكبر الأسواق المستوردة للسيارات وقطع الغيار، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد السيارات التي استوردتها السعودية في الأعوام العشر الماضية ١٩٨٩-١٩٩٨م بلغت أكثر من مليون ونصف المليون سيارة كما هو واضح من الجدول رقم (٧). ويزداد الطلب على قطع غيار وسائل الخدمات العامة التي تأثرت بالحوادث المرورية مثل أعمدة الإنارة، أو إشارات المرور أو الحواجز المعدنية وطبقات الإزفلت والأرصفة، أو الأشجار المزروعة على جوانب الطرقات، أو قنوات الري المجاورة للطرق حيث تأثر ها بسبب الحوادث المرورية، كل ذلك يحتاج إلى إصلاح ويتطلب في كثير من الأحيان استبدال جزئي أو كلي. وعليه يترتب زيادة الطلب على ورش الصيانة والإصلاح، ومن ثم زيادة عدد العاملين بها، فكلما ازدادت نسبة الحوادث المرورية زاد الطلب على قطع الغيار، وورش الإصلاح والصيانة، والعمالة الفنية، وكذلك زيادة الطلب على الإنفاق المالي لشراء قطع الغيار مما يعمل على تحريك التجارة الخارجية – تجارة الاستيراد- لقطع الغيار. ونظراً لارتفاع أسعار قطع الغيار الجديدة ظهرت أسواق قطع الغيار المستعملة( ) والتي يتم فيها شراء السيارات التي تلفت في حوادث مرورية سابقة وبيع ما سلم من أجزائها كقطع غيار مستعملة، و هذه السوق تقل أسعارها عن أسعار القطع الجديدة، وتعتمد على التفاوض المباشر بين المشترين والبائعين وحسب قدرة كل منهم على فرض السعر الذي يرغب فيه، وحسب المعرفة الشخصية. كما ظهرت فيما بعد عمليات

استيراد قطع الغيار المستعملة من البلدان الصناعية وقطع الغيار التجارية والتي تصنع بمواد أقل تكلفة، كما أن خدماتها أقل من قطع الغيار الأصلية و هذه تستنزف ثروة المجتمع بشكل غير مباشر رغم أنها تحل كثيراً من المشكلات. وبهذا فإن العلاقة بين حوادث المرور وزيادة الطلب على قطع الغيار طردية، فكلما زادت الحوادث المرورية زاد الطلب على العمالة الفنية في مجال الصيانة. مثال افتراضي: فإذا افترضنا أن عدد الحوادث المرورية ١٠ حوادث تصادم بين سيارتين في اليوم في مدينة فإنه سيكون هناك عشرون سيارة تحتاج إلى إصلاح، ولو قدرنا أن كل سيارة تحتاج إلى قطعة غيار واحدة فإننا نحتاج إلى عشرون قطعة، وكذلك لو كان عدد الحوادث ٣٠ حادث تصادم بين سيارتين وكانت قطع الغيار قطعتان لكل سيارة فإننا سنحتاج إلى ١٢٠ قطعة غيار، وهكذا تحتاج إلى زيادة في عدد ورش الإصلاح أو زيادة العمالة في كل ورشة حتى يتم إصلاح السيارات في وقت قياسي. وإذا نظرنا إلى حوادث التصادم بين سيارتين والتي تمثل ٨٠.٨% من مجموع الحوادث فإننا نجد أن الطلب على قطع غيار السيارات لن يقل عن هذه النسبة، كما يضاف إلى ذلك حوادث تصادم مع جسم على الطريق التي تؤدي إلى زيادة الطلب على قطع الغيار وهذه أكثر أنواع الحوادث التي تعمل على زيادة قطع غيار السيارات، كما أن حوادث فقد السيطرة على المركبة بسبب تلف إطارات السيارات تزيد من الطلب على إطارات السيارات، كما أوضحت دراسة أن نسبة الحوادث الناتجة عن تلف الإطارات في المملكة أعلى من نظيرتها في أوروبا وأمريكا تبلغ ٢.٥% من مجموع حوادث السيارات بينما في أوروبا والولايات المتحدة تبلغ (١%-٢.٤%).( ) وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر الأسواق المستهلكة للإطارات في الشرق الأوسط( ) بسبب شبكة الطرق الكبيرة التي يزيد طولها عن (١٤٧ألف) كيلو متر. وتزايد عدد الشاحنات والآليات المستخدمة والذي وصل إلى ٧ ملايين مركبة في عام ١٤١٨هـ.( ) ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن عدد السيارات المستوردة في تزايد مستمر منذ عام ١٩٨٩م، حيث وصل عدد السيارات المستوردة في عام ١٩٩١م و ١٩٩٢م ٢٢٧ ألف

سيارة، ثم تناقص حتى وصل في عام ١٩٩٦م (٩١ ألف سيارة)، ثم أخذ عدد السيارات المستوردة في الارتفاع في عامي ١٩٩٧م و ١٩٩٨م حيث وصلت نسبة التغير ٦٠.٢% من عام الأساس ١٩٨٥م و هذا يدل دلالة واضحة على سعة سوق المملكة وأنها من أكبر الأسواق المستوردة للسيارات إذا ما قورنت بالدول المجاورة ودول الشرق الأوسط. ولسنا هنا بصدد عمل مقارنة أو دراسة عن ذلك فليس محلها هذا البحث. جدول رقم (٧) عدد السيارات المستوردة سنوياً ٨٩-٩٨م(#)

السنة	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العدد	٢٥٢٠٣٣	١٥٩٢٦١	١٨٦٧٠٢	٢٢٧٨٧٦	٢٢٧٧٥٤	١٥٦٠٢٨	١٤٤٤٢٦	٩٧٣٦٠	٩١١٠٩	٩٨٥٧٢	١٥٤٧٤٢
نسبة التغير	١٠٠.٠	٦٣.٢	٧٤.١	٩٠.٤	٩٠.٤	٦١.٩	٥٧.٣	٣٨.٦	٣٦.١	٣٩.١	٦٠.٢

(#) المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٤١٨هـ، المؤشر الإحصائي لعام ١٤١٧ هـ، العدد ٢٢. شكل رقم (٢) تطور عدد السيارات المستوردة في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٨م)

الخاتـــــمة

أولاً: النتائج:

١- من أهم أسباب وقوع الحوادث المرورية مخالفتان رئيسيتان تمثلان ٥٩% من مجموع الحوادث وهما: السرعة الزائدة وتمثل ٤٤.٥% ، وقطع الإشارة وتمثل ١٤.٦%.

٢- أكثر أنواع الحوادث وقوعاً تصادم بين سيارتين تمثل ٨٠.٨% ثم صدم جسم ثابت على الطريق ويمثل ١١% من مجموع أنواع الحوادث.

٣- تضاعف عدد المصابين والمتوفين في حوادث المرور خلال العشرين السنة الماضية اعتباراً من ١٣٩٥هـ إلى ثلاثة أضعاف، كما تضاعفت المخالفات المرورية إلى عشرة أضعاف خلال نفس الفترة. فقد بلغ عدد الضحايا للحوادث المرورية أكثر من نصف مليون ضحية وذلك ما يقارب ٣.٥% من سكان المملكة.

٤- أن الفاقد من الموارد البشرية التي في سن العمل المنتج يمثل نسبة كبيرة تصل إلى ٨٨% تقريباً من القتلى والمصابين، وهذا عائق حقيقي أمام التنمية الاقتصادية، وكأننا نحن نعيش في حالة حرب أهلية، أو نعاني من مرض خطير وسريع الانتشار يفتك بالمجتمع ليس له علاج.

٥- أن متوسط تكلفة حوادث المرور في المملكة العربية السعودية سنوياً بلغ ٢١ مليار ريال، حيث يقدر ما يفقد على الطرق بشكل يومي بـ (٥ مليون ريال يومياً) تقريباً تمثل خسارة كبيرة في المال العام والخاص. كما أن نسبة الفاقد من الناتج الوطني يصل إلى ٥٤.٧%، وهذه النسبة تفوق الفاقد المحلي في كل من أمريكا، وانجلترا، واستراليا، بل يتجاوز الفاقد ضعف الفاقد في تلك الدول. ٦- إن الحوادث المرورية تمثل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في المملكة بسبب آثارها الضارة على مقومات التنمية الاقتصادية المباشرة وكان بالإمكان

تحويل ذلك الفاقد من الموارد البشرية والمالية إلى زيادة الإنتاج الوطني، وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يحقق الأهداف المنشودة.

ثانياً: التوصيات:

١- تطبيق النظام المروري والعقوبات المنصوص عليها في النظام على المخالفات المرورية بكل حزم ومسئولية من قبل الجهات المختصة في الأمن، ومعاقبة من يتهاون أو يشفع في عدم تطبيق العقوبات.

٢- استمرار التوعية المرورية على مدار العام في كافة وسائل الإعلام، وفي المدارس وإدخال النظام المروري ضمن المناهج الدراسية وخاصة في مادة التربية الوطنية مع التركيز على بيان الآثار والخسائر الاجتماعية والاقتصادية للحوادث المرورية.

٣- تفعيل عمليات التعاون مع رجال الأمن والمرور وإصدار نظام (أصدقاء المرور) وتطبيقه في جميع المدن والقرى، واختيار المتعاونين من المواطنين المثقفين الواعين المدركين للمسئولية، والاهتمام بما يبلغون عنه من مخالفات أو ملاحظات. وتجهيز إدارة أو قسم أو شعبة خاصة في إدارات المرور لتلقي المعلومات والبلاغات منهم وتحليلها والتعامل معها بكل اهتمام وجدية، ولكل متعاون رقم خاص يعرف به من خلال استخدام الحاسب الآلي أو الانترنت.

ثالثاً: الاقتراحات: نظراً لأن السرعة الزائدة، وقطع الإشارة هما أكثر مسببات وقوع الحوادث المرورية فيمكن للباحث أن يقترح ما يلي:

١- اعتبار هاتين المخالفتين من الجرائم الاجتماعية التي تعاقب عليها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرورية.

٢- زيادة العقوبة المالية المقررة في النظام المروري إلى عشرة أضعاف ما كان مقرراً في المخالفة الأولى.

٣- حجز المتسبب (السائق) مدة لا تقل عن ثلاثة أيام في إدارة المرور ولا تزيد عن عشرة أيام في المخالفة للمرة الثانية.

٤- حجز السيارة لمدة شهر وسحب رخصة القيادة في المخالفة للمرة الثالثة. ٥- منع كافة الشفاعات في تطبيق العقوبات المرورية أو تخفيضها ومعاقبة

الوسطاء سواء كانوا عسكريين أو مدنيين وذلك بتطبيق نظام العقوبات المرورية على الوسطاء أو الشفعاء دون هوادة أو تهاون ويعطى رؤساء الأقسام في إدارات المرور كافة الصلاحيات في تطبيق النظام المروري. ولعل هذه الاقتراحات تعمل على تخفيف أو تقليص عدد الحوادث التي يترتب عليها تخفيض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحوادث المرورية. مراجع البحث أولاً: المراجع العامة:

١- البكري: علاء: تنظيم السير في المدن، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٦م.

٢- البيلي: مصطفي: هيكل المرور ومشكلاته وتحقيق حوادثه، كلية الشرطة، القاهرة، ١٩٨٦م.

٣- توفيق: محسن عبد الحميد وآخرون: التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٢م، تونس.

٤- الحميد: عبد العزيز بن صالح: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحوادث المرور، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥- الحميدان: عبد الله وثامر المطيري: خدمات المرور والجوازات، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٨هـ، الرياض.

٦- السيف: عبد الجليل: تطور أساليب تنظيم إدارة المرور، مطابع الإشعاع، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٧- السيف: عبد الجليل: دراسة أسباب ارتفاع نسبة إصابة حوادث المرور في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ووسائل تلافيها، الرياض، ١٩٩٠م.

٨- الصالح: ناصر عبد الله: حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٩- الصقر: عبد الله بن نجر: مشكلة حوادث المرور في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية، الرياض، ١٤١٨هـ.

١٠- عبد الرحمن: كرم الله علي: حوادث المرور أسبابها وطرق الوقاية منها، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٣٨٠هـ.
١١- عبد العال: جمال عبد المحسن: نحو استراتيجية وطنية لتقليل الحوادث المرورية، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية، الرياض، ١٤١٨هـ.
١٢- عبد المولى: سيد شوربجي: تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ.
١٣- عوض: محمد هاشم: المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو (منطقة الخليج العربي).
١٤- الغامدي: علي سعيد: الأسباب والآثار لحوادث المرور في المملكة، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية، الرياض، ١٤١٨هـ.
١٥- المطيري: عقاب صقر: حوادث المرور، مطابع دار الثقافة العربية، الرياض، ١٤١١هـ.
١٦- مفتي: محمد حسن، وصلاح النور: تشريع استخدام حزام الأمان في السيارات، الإدارة العامة للخدمات الطبية، مستشفي قوى الأمن، وزارة الداخلية.
١٧- النمري: خلف سليمان: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
١٨- التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٦ هـ، مكة المكرمة. ثانياً: الأنظمة والتقارير والإحصاءات:
١- نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ في ١٣٩١/١١/٦هـ، مطبعة الأمن العام، الرياض.

٢- تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي السنوي رقم ٣٢، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء، ١٤١٧هـ.
٣- حقائق وأرقام ١٤١٦هـ، وزارة المواصلات، الرياض.
٤- الكتاب الإحصائي، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤٠٨هـ، ١٤١٠هـ.
٥- وزارة التخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة: الكتاب السنوي لعام ١٤١٨هـ.
٦- وزارة التخطيط: المؤشر الإحصائي لعام ١٤١٧هـ، العدد٢٢.
٧- إحصائيات الإدارة العامة للمرور، إدارة الدراسات، شعبة الإحصاء للأعوام ١٣٩١، ١٤٠٧، ١٤١٣، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧هـ.

ثالثاً: الصحف والمجلات والنشرات:

١- صحيفة المدينة: العدد ١٣٦٢٤ في ١٤٢١/٥/١١هـ.
٢- نشرة لجنة أصدقاء المرضى، لجنة التوعية الصحية، الحوادث المرورية العاهة، المرض، الهلاك. دار الوطن للنشر والإعلام، الرياض.
٣- المجلة الطبية: العدد١١ ذي الحجة، سنة ١٤٠٠هـ، محمد أسحق الخواشكي، حوادث الطرق في المملكة العربية السعودية. بيان بالجداول المدونة في البحث رقم الجدول اسم الجدول رقم الصفحة ١ أنواع الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ١٣ ٢ النسبة المئوية لحوادث الرياض حسب الأعمار ١٧ ٣ تطور حوادث المرور و عدد المصابين والقتلى من عام ٩٥-١٤١٥هـ ١٨ ٤ التكلفة التقريبية لحوادث المرور في المملكة ٢٣ ٥ تكاليف حوادث المرور في بعض دول العالم سنوياً ٢٥ ٦ معدلات فاقد الناتج الوطني بسبب حوادث المرور في بعض الدول. ٢٦ ٧ شكل بياني رقم(١) أثر الحوادث المرورية على الإنتاج الكلي ٣٢ ٨ عدد السيارات المستوردة سنوياً ٨٩-٩٨م في المملكة ٣٦ ٩ شكل رقم (٢) تطور عدد السيارات المستوردة في المملكة ٨٨-٩٨م بيانياً. ٣٧

الفصل السابع

البنك الدولي

الفصل السابع

البنك الدولي

.الهيكل التنظيمي

تاريخ البنك الدولي

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هابشير الأميريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٤٧ و قد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل ٤٠% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء .

أصبح البنك ذاته أكبر وأوسع وأكثر تعقيداً بمرور الوقت. حيث يتألف البنك اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً و هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، المرحلة الانتقالية خلال فترة الثمانينات، إتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد،

احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة .وزير المالية الأمريكي هنري مورجنتو، يوليو ١٩٤٤ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير وبنهانز الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد البنك. إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام ١٩٩٤ في الاجتماعات السنوية التي عقدت في مدريد بأسبانيا.

أم وابنة،الصين ١٩٩٣ الإصلاح والتجديد منذ ذلك الوقت، تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً. وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل –بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها - لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. وعبرت البلدان التي يتعامل عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك اكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك البنك الدولي وبفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، إلا أن برنامج عمل مجموعة البنك لم يكتمل بعد، ولا يمكن أن يكتمل أبدا، في الوقت الذي تستمر فيه تحديات التنمية في النمو.

للتعرف على الأحداث الرئيسية بترتيبها الزمني في تاريخ البنك: يرجى الاطلاع على الأحداث التاريخية لمجموعة البنك الدولي حسب التسلسل الزمني.

ما هو البنك الدولي ؟

وفر البنك الدولي ٢٠.١ بليون دولار لتمويل ٢٤٥ مشروعا في الدول النامية في جميع أنحا ء العالم. والهدف من مشروعات البنك الدولي هو التخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان سواء من خلال التمويل أو تقديم الخبرة الفنية والاستشارية.

نعيش اليوم في عالم من الثراء بحيث يبلغ الدخل العالمي أكثر من ٣١ تريليون دولار أمريكي سنوياً. ويصل دخل الشخص العادي في بعض البلدان إلى أكثر من ٤٠.٠٠٠ دولار سنوياً. في نفس الوقت الذي يعيش فيه ٢.٨ بليون شخص- أكثر من نصف سكان الدول النامية- على أقل من ٧٠٠ دولار أمريكي في العام. ومن بين هؤلاء، يحصل ١.٢ بليون شخص على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. نتيجة لذلك يتوفي ٣٣.٠٠٠ طفل كل يوم في البلدان النامية. كذلك تتوفي أكثر من إمراة كل دقيقة في هذه الدول. ويؤدي الفقر الى عدم التحاق أكثر من ١٠٠ مليون طفل بالمدارس، معظمهم من البنات.

إن تحدي خفض مستويات الفقر تحد ضخم في الوقت الذي يستمر فيه عدد السكان في التزايد–بما يقدر بحوالي ٣ بلايين خلال الخمسين عاما القادمة. يعمل البنك الدولي على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو البلدان الفقيرة. ولأن البنك هو أحد أكبر ممولي التنمية في العالم، فإن البنك يدعم جهود حكومات البلدان النامية في بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة.

البنك الدولي ليس ببنك، بل وكالة متخصصة: إن البنك الدولي ليس "بنكاً" بالمعنى المتعارف عليه. البنك الدولي أحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. يتكون البنك من ١٨٤ بلد من البلدان الأعضاء ذات المسئولية المشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية صرف الأموال على المشروعات الإنمائية التي تحد من أعداد الفقراء. وكبقية مجتمع التنمية، يركز البنك الدولي جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها أعضاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. تستهدف هذه الأهداف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

إن "البنك الدولي" هو الاسم الشائع الذي يستخدم لوصف البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وتوفر هاتان المنظمتان قروضاً منخفضة الفائدة وائتمانات معفاة من الفائدة ومنحاً للبلدان النامية. يعمل نحو ١٠ آلالاف موظف في مجال التنمية من كل دول في العالم في مقرالبنك الدولي بالعاصمة الأمريكية، واشنطن،أو في مكاتب البنك القطرية المائة والتسع.

مساعدات بقيمة ٩ بلايين دولار أمريكي: تعجز البلدان منخفضة الدخل بصفة عامة عن اقتراض الأموال اللازمة لمشروعات التنمية من الأسواق الدولية أوإذا نجحت في الاقتراض تدفع معدلات فائدة مرتفعة. تتلقى البلدان النامية بالإضافة إلى المساهمات والقروض المباشرة من الدول المتقدمة منحا وقروضا بدون فائدة ومساعدات فنية من البنك الدولي لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية.تسمح قروض البنك بفترات سداد تصل ما بين٣٥ إلى ٤٠ عاماً مع فترات سماح تصل إلى ١٠ سنوات.

في السنة المالية ٢٠٠٤، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية ٩ بلايين دولار أمريكي لتمويل ١٥٨ مشروعا في ٦٢ دولة منخفضة الدخل.

توفر المؤسسة الدولية للتنمية قروضا معفاة الفائدة .وتعتبر المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدات الائتمانية الممنوحة بشروط ميسرة في العالم. ويوفر حوالي ٤٠ بلداً غنياً الأموال اللازمة لتمويل هذه المساعدات عن طريق إعادة تجديد موارد المؤسسة كل أربع سنوات. وقد تم التجديد الأخير لموارد المؤسسة في فبراير ٢٠٠٥ بما مقداره حوالي ٣٤ بليون دولار أمريكي من الموارد خلال السنوات الثلاث القادمة لأغراض المساعدات الإنمائية، منها مساهمات جديدة بقيمة حوالي ١٨ بليون دولار أمريكي مقدّمة من ٤٠ بلداً مانحاً. ويمثل هذا المبلغ زيادةً بمقدار ٢٥ في المائة كحد أدنى في إجمالي الموارد مقارنة بعملية إعادة تجديد الموارد التمويلية السابقة، و هو أكبر توسع في زيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية خلال عشرين عاماً.

تشكل ائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية حوالي ربع المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي. وبعيدا عن الأموال التي تقدمها المؤسسة، فإن قدرا ضئيلا جدا من دخل البنك يقدمه أعضاء البنك. قروضا تصل ١١ بليون دولار أمريكي . تحصل أيضا الدول النامية عالية الدخل على قروض من البنك الدولي- تستطيع بعض هذه الدول الاقتراض من مصادر تجارية وإن كان ذلك بصفة عامة مقابل فوائد عالية جدا. وتحظى البلدان التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفترات سداد اطول مقارنة بالبنوك التجارية. تصل فترات سداد البنك الدولي إلى ما بين٢٠-١٥ عاماً بفترة سماح ٣-٥ سنوات قبل فترة سداد أصل القرض. وتقترض حكومات البلدان النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة. وفي السنة المالية ٢٠٠٤، قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغت ١١ بليون دولار أمريكي دعماً لحوالي ٨٧ مشروعاً في ٣٣ بلداً.

زيادة رأس المال: يزيد البنك الدولي للإنشاء والتعمير معظم أمواله في الأسواق المالية العالمية- التي وصلت إلى ١٣ بليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٠٤. ولأن البنك يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa فإنه يقوم بإصدار سندات لجمع الأموال ثم يمرر معدلات الفائدة المنخفضة لمقترضيه من البلدان النامية.

مجموعة البنك الدولي: تضم مجموعة البنك الدولي ثلاثة منظمات أخرى بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية:

- مؤسسة التمويل الدولية التي تشجع استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة .
- وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التي تقدم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يسعى إلى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة .

- السلع العالمية: قدم البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة للأنشطة التي ترمي إلى إحداث تأثيرا عالميا. من ضمن هذه الأنشطة الإعفاء من الدين، فبموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تلقى ٢٦ بلداً فقيرا إعفاءات من الديون وفرت عليهم ٤١ بليون دولار بمرور الوقت. وسوف يتم استخدام هذه الأموال التي ستوفرها تلك البلدان من إعفاءات الديون في مشروعات الإسكان والتعليم والصحة وبرامج الرفاه الاجتماعية للفقراء.
- التزم البنك الدولي ومعه ١٨٩ بلداً وعدد كبير من المنظمات بشراكة عالمية غير مسبوقة لمكافحة الفقر. صاغت هذه الشراكة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي حددت أهدافا محددة يجب الوفاء بها بحلول ٢٠١٥ في مجالات معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات وفيات الأطفال وصحة الأم والأمراض والحصول على مياه شرب آمنة.

ومن بين الشراكات العالمية العديدة الأخرى، وضع البنك الدولي دعم مكافحة فيروس/مرض الإيدز على قمة جدول أعماله. فالبنك الدولي أكبر ممولي برامج مكافحة مرض الإيدز في العالم على المدى الطويل. وتصل التزامات البنك الحالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أكثر من ١.٣ بليون دولار، تم تخصيص نصفها للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية.

الفساد والاحتيال:

يعمل البنك الدولي مع البلدان المختلفة لدعم جهود مكافحة الفساد، فالبنك لديه عدد من الآليات لمنع الفساد والاحتيال في المشروعات التي يمولها البنك. يمكن الاتصال بهاتف إدارة النزاهة المؤسسية على مدار ٢٤ ساعة للإبلاغ عن حوادث فساد واحتيال على رقم ١-٨٠٠-٨٣١-٠٤٦٣.

يتنوع عمل البنك في الميدان: يشترك البنك في أكثر من ١٨٠٠ مشروع تقريبا في كل قطاع وبلدٍ نامٍ. وتتنوع تلك المشاريع بين على سبيل المثال لا الحصر:

- تقديم الائتمانات الصغيرة في البوسنة والهرسك
- زيادة الوعي بالإيدز في المجتمعات المحلية في غينيا
- دعم تعليم البنات في بنغلاديش
- تحسين تقديم الرعاية الصحية في المكسيك
- مساعدة تيمور الشرقية في إعادة البناء بعد استقلالها
- دعم جهود الهند لإعادة إعمار غوجارات بعد الزلزال المدمر.

يوفر أيضا موقعنا على الانترنت مجموعة صغيرة مختارة من الملامح الأساسية للمشروعات وقسما خاصا بالدول و مشروعات البنك تبرز عمل البنك في الميدان.

التوجه الاستراتيجي

التحدي هو تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة على الرغم من التطور الذي شهده مجال محاربة الفقر في العقدين الماضيين–حيث بلغ انخفاض عدد الفقراء ٢٠٠ مليون شخص – إلا أنه مازال يعيش ١.٢ بليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، في حين يعيش ٢.٨ بليون شخص على أقل من دولارين في اليوم. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان العالم على مدى الخمسين سنة القادمة، من ستة إلى تسعة بلايين نسمة. تمثل البلدان النامية ٩٥ في المائة من هذه الزيادة.

الفصل الثامن

الشركات متعددة الجنسيات

الفصل الثامن

الشركات متعددة الجنسيات

الشركة المتعددة الجنسيات (بالإنجليزية: Multinational Corporation أو MNC أو Multinational Enterprise أو MNE)، هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries. ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي و عالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد و من ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة و هي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها أنها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة. ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنويع نشاطها، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، وأيضاً تعمل هذه الأسواق للسبب

ذاته، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

سم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق العالميه وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية.

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:

١ ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها. ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو ما يطلق عليه " رقم الأعمال". كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ١٨٤,٤ مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام ١٩٩٥ م، والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي. أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت ١٠% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

٢ . ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى إن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى. وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط Economies of Scope محل وفورات الحجم Economies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً ن وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

٣ الانتشار الجغرافي – الأسواق: من الميز التي تتميز بها الشركات المتعدية الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر حالياً على أكثر من ١٣٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

٤ القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة

الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركز إلى العوامل التالية:

- المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات.
- ارتفاع العائد على الاستثمارات.
- تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته.
- توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات.
- والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

٥. إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات. أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية وسمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات. وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

٦ المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي. تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية. وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة. تأتي المزايا التسويقية للشركات المتعدية الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب. إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

٧ تعبئة المدخرات العالمية: أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

١. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها. تعتمد الشركات متعددة الجنسيات، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية

٢. تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية

٣. إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

٨ تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بع اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

٩ التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي

إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. أن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وتعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات المتعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجيتها العالمية. تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات هناك العديد من المؤشرات والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط ومن أهمها:

- أن حوالي ٨٠% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية.
- الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير Research and development التي قامت بها هذه الشركات.
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. أن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك رابطة

سببية بين كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات، فكل منها غذي الآخر واستفاد منه خلال السنوات الماضية.

تساهم العولمة في زيادة حجم الشركة، ومؤدية إلى توسع حجم الدمج والتملك Acquisition & Marger عبر الحدود. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٦ م، بلغ حجم الدمج والتملك ٢٤٧,٦ مليار دولار ويمثل هذا أكثر من ٨٠% من أجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ومن ثم فإن العامل الرئيسي وراء الزيادة القياسية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ١٩٩٨ م مرجعه الزيادة السريعة في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك على المستوى الدولي التي ارتفعت بنسبة ٧٥% في عام ١٩٩٨، لتصل ٥٨٦,٨ مليار دولار. وساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية. وبالتالي، فأن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثر كل منهما في تطور والتأثير بالأخر، والمستفيد في النهاية الشركات متعددة الجنسيات. وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي شهد عالمنا تغيرات كبيرة وضخمة وعلى جميع المستويات وكلها قادتنا إلى ما نسميه اليوم بالعولمة.

دور الشركات المتعددة الجنسيات

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات عددة الجنسيات حيث أصبحت في أواسط التسعينات ٣٥ ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر /١٠٠/ شركة الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي. ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد

الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع. ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهذا يقودنا إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد لعالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية واحترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الديمقراطية والتأكيد على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون

الاقتصادي العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولاسيما المالية. ومن الأهمية بمكان أيضا إبراز دور النقابات وهيئات المجتمع الأهلي في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وشركاته متعددة الجنسيات بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة والمستقلة وأهمية اكتسابها مركز تفاوضي قوي واجاد موقع إعلامي بما يعزز قوتها وتأثيرها وإرساء تضامنها تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصادي العالمي الجديد للشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية:

- **التأكيد على صفة العالمية:** من الطبيعي، أن الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة. أن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد غلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية
- **التأثير على النظام النقدي الدولي:** من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ن مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. أن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير

على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية

- **التأثير على التجارة العالمية:** من المعروف وكنتيجة لاستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة. من الممكن ملاحظة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة. *التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ م، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم. إن الشركات المتعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على ٨٥% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ومن ناحية أخرى تحصل

الدول النامية على نسبة ١٥% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات

- **تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي:** أن تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد أدى يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد. أن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ولاشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية. ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، ولهذا ومن وجهة نظرنا فعلى البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية
- **التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية:** تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية.أن

العالم يعيش اليوم الثورة الصناعية الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية. ولهذا السبب فان التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات. أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعددة الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فأن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير.

إستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرّية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعاً أمام منتوجات هذه المجموعات. وقد أدّى ذلك، في غالبية الحالات، إلى تكامل اقتصادات هذه البلدان مع السوق العالمية في إطار ستراتيجية الشركات المذكورة، بدون تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين البلدان المذكورة. حصل ذلك تحت تأثير توجيهات التنمية التي طبّقتها البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، والتي أهملت التنمية الزراعية، وركّزت على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب لها وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث، إضافةً إلى توجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان من تعليم وطبابة وصحّة وسكن. إن دخولنا عصر التكنولوجيا يفرض على بلداننا أن تقوم

بإصلاحات تطال كل البنى التحتيّة، مع المحافظة على دور دولة الرعاية في المجتمع بإحلال العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب، وكذلك القيام بتحديث القوانين لتفعيل جباية الضرائب، والقيام بتعديل المناهج والبرامج التربوية لتتلاءم مع حاجات العصر، واستخدام نظم الإدارة الحديثة الفعّالة بهدف ضخ إداراتنا المهترئة بالعقول والخبرات التقنية والمعارف والثقافة العامة، وإدخال الميكنة والأجهزة الحديثة إليها لتتمم إنجاز المشاريع بأقل كلفة ممكنة، والاستفادة من كل الموارد المتاحة بشرياً.

الفصل التاسع

تحليل الاقتصاد

في الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل التاسع

تحليل الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتّحدة الأمريكيّة (بالإنجليزية: United States of America) هي جمهورية دستورية فيدرالية تضم خمسين ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية. تقع معظم البلاد في وسط أمريكا الشمالية، حيث تقع ٤٨ ولاية وواشنطن العاصمة بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي وتحدها كندا شمالا والمكسيك جنوبا. تقع ولاية ألاسكا في الشمال الغربي من القارة، وتحدها كندا شرقا وروسيا غربا عبر مضيق بيرينغ. أما ولاية هاواي، وهي عبارة عن أرخبيل فتقع في منتصف المحيط الهادئ. كما تضم الدولة العديد من الأراضي والجزر في الكاريبي والمحيط الهادئ.

تأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث أو الرابع من حيث المساحة (٣.٧٩ مليون ميل مربع أو ٩.٨٣ مليون كم٢)، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان (٣٠٧ مليون نسمة). وتتميز الولايات المتحدة بأنها واحدة من أكثر دول العالم تنوعاً من حيث العرق والثقافة، وجاء ذلك نتيجة الهجرة الكبيرة إليها من بلدان مختلفة. يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد وطني في العالم، حيث يقدر إجمالي الناتج المحلى لعام ٢٠٠٨ بنحو ١٤.٣ تريليون دولار أمريكي (٢٣ في المائة من المجموع العالمي، استنادا إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي و ٢١ ٪ تقريبا من حيث القوة الشرائية).

تأسست البلاد عن طريق ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية على طول ساحل المحيط الأطلسي. أصدرت هذه المستعمرات إعلان الاستقلال في الرابع من يوليو عام ١٧٧٦، والذي أقر باستقلالهم عن بريطانيا العظمى وتشكيل حكومة اتحادية. هزمت الولايات المتمردة بريطانيا العظمى في الحرب الثورية الأمريكية، وهي أول حرب استعمارية ناجحة تحصل على الاستقلال. اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا الدستور الأميركي الحالي في السابع عشر من سبتمبر عام ١٧٨٧؛ وتم التصديق عليه في العام

التالي مما جعل تلك الولايات جزءاً من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية. كما تم التصديق على وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١، وتضم عشرة تعديلات دستورية لتضمن الكثير من الحقوق المدنية الأساسية والحريات.

في القرن التاسع عشر، حصلت الولايات المتحدة على أراض من فرنسا، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، والمكسيك، وروسيا، كما ضمت إليها جمهورية تكساس وهاواي. أدت النزاعات بين منطقة الجنوب الزراعية ومنطقة الشمال الصناعية حول حقوق الولايات والتوسع في تجارة الرقيق إلى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية في ستينات القرن التاسع عشر. منع انتصار المنطقة الشمالية حدوث انقسام في البلاد، مما أدى إلى نهاية العبودية القانونية في الولايات المتحدة. أصبح الاقتصاد الوطني أضخم اقتصاد في العالم بحلول عام ١٨٧٠. وأكدت الحرب الأمريكية الإسبانية والحرب العالمية الأولى على القوة العسكرية للبلاد. وفي عام ١٩٤٥، خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية لتكون أول دولة تمتلك أسلحة نووية، وعضوا دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضواً مؤسساً في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. يبلغ مقدار ما تنفقه الولايات المتحدة على القوات الأمريكية حوالي ٥٠ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، كما تعد قوة اقتصادية وسياسية وثقافية عالمية.

أصل التسمية

في عام ١٥٠٧، رسم رسام الخرائط الألماني مارتن فالدسميلر خريطة للعالم حيث أطلق علي الأراضي التي تقع في نصف الكرة الغربي اسم "أمريكا" متبعًا المستكشف ورسام الخرائط الإيطالي أميريغو فسبوتشي. وكانت المستعمرات البريطانية السابقة أول من استخدم الاسم الحديث في إعلان الاستقلال، وهو "الإعلان الجماعي للولايات المتحدة الأمريكية الثلاث عشرة" والذي اعتمده "ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية" في الرابع من يوليو عام ١٧٧٦. وتمت صياغة الاسم الحالي في

شكله النهائي في الخامس عشر من شهر نوفمبر عام ١٧٧٧، عندما اعتمد المؤتمر القاري الثاني مواد الاتحاد الكونفدرالي، حيث تنص المادة الأولى على أنه "يجب أن يكون الاسم 'الولايات المتحدة الأمريكية' ". كما اعتمدت الصيغة القصيرة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى صيغ أخرى مثل U.S.، وUSA، وأمريكا. فضلاً على بعض المصطلحات العامية مثل U.S. of A، والولايات.

اشتق الاسم كولومبيا، وهو من الأسماء المشهورة للولايات المتحدة، من اسم كريستوفر كولومبس. ويظهر هذا الاسم من خلال "مقاطعة كولومبيا".

يشار إلى مواطني الولايات المتحدة بالأمريكيين. على الرغم من أن مصطلح الولايات المتحدة هو الصفة الرسمية، تعتبر المصطلحات "الأمريكي" وU.S. أكثر الصفات استخداماً للإشارة إلى هذا البلد). نادراً ما تستخدم كلمة الأمريكي في اللغة الإنجليزية للإشارة إلى أشخاص غير تابعين للولايات المتحدة.

يتم التعامل مع عبارة "the United States" باعتبارها جمع، بما في ذلك التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة، والذي صُدق عليه في عام ١٨٦٥. وأصبح يمكن التعامل مع العبارة باعتبارها مفرداً بعد انتهاء الحرب الأهلية. وبالتالي، أصبح التعامل مع العبارة باعتبارها مفرداً هو السائد؛ ولا تستخدم صيغة الجمع إلا في: "these United States"

التاريخ

السكان الأصليون والمستوطنون الأوروبيون

مقالات تفصيلية:أمريكيون أصليون و الاستعمار الأوروبي للأمريكتين:

هاجرت الشعوب الأصلية للولايات المتحدة بما فيهم سكان ألاسكا من آسيا.

بدأت الهجرة منذ ١٢,٠٠٠ أو ٤٠,٠٠٠ سنة مضت. طورت بعض الثقافات، مثل ثقافة الميسيسبي قبل كولومبس أساليب للزراعة والمباني الضخمة ومجتمعات على مستوى دول. مات الكثير من السكان الأصليين للأمريكيتين بعد أن بدأ

الأوروبيون بالاستقرار في أمريكا بسبب الأوبئة التي جاءت مع الأوروبيين مثل مرض الجدري.

في عام ١٤٩٢، وصل المستكشف الإيطالي كريستوفر كولومبس بموجب عقد مع الملكية الأسبانية إلى العديد من جزر البحر الكاريبي، والذي يعد أول اتصال مع السكان الأصليين. في اليوم الثاني من شهر أبريل عام ١٥١٣، وصل الكونكيستدور الأسباني خوان بونسي دي ليون إلى ما دعاه حينها "لا فلوريدا" وهو أول وصول أوروبي موثق لما أطلق عليه لاحقاً الولايات المتحدة. تبعت المستوطنات الإسبانية في المنطقة مستوطنات أخرى في جنوب غرب الولايات المتحدة، والتي دفعت بالآلاف نحو المكسيك. أقام تجار الفراء الفرنسيون نقاطاً تجارية تابعة لفرنسا الجديدة حول منطقة البحيرات العظمى؛ كما سيطرت فرنسا على الكثير من المناطق الداخلية في أمريكا الشمالية وصولاً إلى خليج المكسيك. تعد مستعمرة فرجينيا أول استيطان إنجليزي ناجح في جيمستاون في عام ١٦٠٧، بالإضافة إلى مستعمرة بلايموث في عام ١٦٢٠. أسفر استئجار مستعمرة خليج ماساشوستس في عام ١٦٢٨ إلى موجات من الهجرة، وفي عام ١٦٣٤، استوطن نحو ١٠,٠٠٠ من البيوريتانيين نيو إنجلاند. بين أواخر عام ١٦١٠ والثورة الأميركية، تم شحن حوالي ٥٠,٠٠٠ من المساجين إلى المستعمرات البريطانية الأمريكية. ابتداء من عام ١٦١٤، استقر الهولنديون على ضفاف نهر هدسون بما في ذلك نيو أمستردام التي تقع في جزيرة مانهاتن.

في عام ١٦٧٤، تنازل الهولنديون عن ممتلكاتهم الأمريكية لإنجلترا؛ وسميت مقاطعة هولندا الجديدة باسم نيويورك. كما تم التعاقد مع الكثير من المهاجرين الجدد، وخاصة المهاجرين منهم إلى الجنوب، ليعملوا كخدم وهو ما مثل نحو ثلثي المهاجرين إلى ولاية فرجينيا بين عامي ١٦٣٠ و ١٦٨٠. مع دخول القرن الثامن عشر، أصبح العبيد الأفارقة المصدر الرئيسي للقوة العاملة. وبعد تقسيم مستعمرة كارولينا في عام ١٧٢٩، واستعمار جورجيا في عام ١٧٣٢، تأسست المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر والتي ستصبح لاحقاً نواة الولايات المتحدة. ضمت جميعها

حكومات محلية حرة منتخبة ومتاحة لجميع الرجال الأحرار، وذلك بسبب تزايد الإعجاب بالحقوق التقليدية للرجل الإنكليزي والشعور بالحكم الذاتي الذي يدعم النزعة بنظام جمهوري. كما عملت جميعها على تشريع تجارة العبيد الأفارقة. زادت الكثافة السكانية للمستعمرات بشكل كبير بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات والهجرة المنتظمة. أشعلت الصحوة المسيحية التي ظهرت بين ١٧٣٠ و ١٧٤٠، والمعروفة باسم الصحوة الكبرى الأولى، اهتمام الناس بالدين والحرية الدينية. خلال الحرب الهندية والفرنسية، استولت القوات البريطانية على كندا من فرنسا، ومع ذلك ظل السكان الناطقون بالفرنسية معزولين سياسياً عن المستعمرات الجنوبية. باستثناء الأمريكيين الأصليين (والمعروفين باسم "الهنود الحمر") الذين أصبحوا مشردين، وصل عدد السكان في المستعمرات الثلاثة عشر إلى ٢.٦ مليون نسمة في عام ١٧٧٠، مثل البريطانيون ثلث هذا العدد، بينما الأمريكيون السود خمس السكان. لم يكن للمستعمرين الأمريكيين تمثيل في برلمان بريطانيا العظمى، على الرغم من أنهم كانوا يدفعون الضرائب البريطانية.

الاستقلال والتوسع

أدى التوتر بين المستعمرين الأمريكيين والبريطانيين خلال الفترة الثورية في ستينات وأوائل سبعينات القرن الثامن عشر إلى حرب الاستقلال الأمريكية، والتي دارت أحداثها بين عامي ١٧٧٥-١٧٨١. في اليوم الرابع عشر من شهر يونيو عام ١٧٧٥، أسس المؤتمر القاري الثاني الذي عقد في فيلادلفيا جيشاً قارياً بقيادة جورج واشنطن. أعلن المؤتمر أن "كل الناس قد خلقوا متساوين" ووهبوا "بعض الحقوق غير القابلة للتغيير"، كما اعتمد المؤتمر إعلان الاستقلال الذي صاغه توماس جيفرسون في الرابع من شهر يوليو ١٧٧٦. يحتفل بذاك التاريخ سنوياً كونه عيد استقلال أمريكا. في عام ١٧٧٧، أسست مواد الاتحاد الكونفدرالي حكومة اتحادية ضعيفة ظلت قائمة حتى عام ١٧٨٩.

ضم الأقاليم حسب التاريخ

بعد هزيمة بريطانيا من قبل القوات الأمريكية بمساعدة من فرنسا وإسبانيا، اعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة وسيادتها على الأراضي الأمريكية الواقعة غرب نهر المسيسبي. عقد بعد ذلك مؤتمر دستوري في عام ١٧٨٧ من قبل أولئك الذين يرغبون في إقامة حكومة وطنية قوية لها سلطات ضريبية. تم التصديق على دستور الولايات المتحدة في عام ١٧٨٨، وتسلم أول مجلس شيوخ ونواب ورئيس (جورج واشنطن) للولايات المتحدة مهامهم في عام ١٧٨٩. جرى تبني وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١، والتي تمنع تقييد الحريات الشخصية وضمان الحماية القانونية.

تغيرت النظرة العامة للعبودية؛ حيث كان القانون يحمي تجارة الرقيق حتى عام ١٨٠٨. منعت الولايات الشمالية تجارة الرقيق بين عامي ١٧٨٠-١٨٠٤، بينما ظلت العبودية في الولايات الجنوبية لتكون مدافعة عن "المؤسسات الخاصة". جعلت الصحوة الكبرى الثانية التي بدأت عام ١٨٠٠ تقريباً من الإنجيلية قوة خلف العديد من الحركات الإصلاحية الاجتماعية المختلفة مثل إلغاء العبودية.

أدى حرص الأمريكيين على التوسع غرباً إلى نشوب سلسلة طويلة من الحروب الهندية. تضاعفت مساحة الولايات المتحدة بعد شراء أراضي لويزيانا التي ادعت فرنسا ملكيتها وذلك في عهد الرئيس توماس جيفرسون في عام ١٨٠٣. عززت حرب عام ١٨١٢ مع بريطانيا بسبب المظالم في تعزيز الروح القومية في الولايات المتحدة. أدت سلسلة من عمليات التوغل العسكرية قامت بها الولايات المتحدة في ولاية فلوريدا إلى تنازل إسبانيا عن تلك الأراضي ومنطقة أخرى تقع على ساحل الخليج في عام ١٨١٩. كانت عملية أثر الدموع في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مثالاً على سياسة طرد السكان الأصليين من أراضيهم. ضمت الولايات المتحدة جمهورية تكساس إليها في عام ١٨٤٥. كما برز مفهوم "القدر الحتمي" خلال تلك الفترة. ضمت الولايات المتحدة ما هو الآن شمال غرب البلاد طبقاً لمعاهدة أوريغون في عام ١٨٤٦

مع بريطانيا. كما نتج عن فوز الولايات المتحدة في الحرب المكسيكية الأمريكية في عام ١٨٤٨ تنازلت المكسيك عن كاليفورنيا وجزء كبير من جنوب غرب البلاد الحالي. كما دفع اكتشاف الذهب بولاية كاليفورنيا بمزيد من الهجرة نحو الغرب بين عامي ١٨٤٨-١٨٤٩. سهلت خطوط السكك الحديدية الجديدة نقل المستوطنين، مما زاد الصراع مع الهنود الحمر. خلال أكثر من نصف قرن ذبح نحو ٤٠ مليون بيسون أمريكي للاستفادة من لحومها وجلودها وبالتالي تسهيل انتشار السكك الحديدية. كانت خسارة الجاموس الذي يعد من الموارد الأولية للهنود الحمر فاجعة لكثير من الثقافات الأصلية.

الحرب الأهلية والتصنيع

معركة جتيسبيرغ، طبع من قبل كوريير وأفيز في كاليفورنيا ١٨٦٣

أدى التوتر بين ولايات العبيد والولايات الحرة إلى تزايد الجدل حول العلاقة بين الولاية والحكومات الفيدرالية، بالإضافة إلى الصراعات العنيفة الناجمة عن انتشار العبودية إلى ولايات جديدة. انتخب أبراهام لينكولن كمرشح للحزب الجمهوري المناهض للعبودية رئيساً في عام ١٨٦٠. قبل توليه للحكم، أعلنت سبع ولايات انفصالها وشكلت الولايات الكونفدرالية الأمريكية و هو ما اعتبرته الحكومة الاتحادية أمراً غير مشروع. مع هجوم الولايات الكونفدرالية على فورت سمتر، اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية وقامت أربع ولايات مؤيدة للعبودية بالانضمام إلى الكونفدرالية. أنهي إعلان لينكولن لتحرير الرقيق العبودية في كافة الولايات. بعد فوز الاتحاد في عام ١٨٦٥، حدثت ثلاث تعديلات دستورية تكفل الحرية لحوالي أربعة ملايين من الأمريكيين الأفارقة كانوا عبيداً، حيث أصبحوا مواطنين ولهم حق التصويت. زادت الحرب من السلطة الفيدرالية بشكل كبير. لا تزال الحرب الأهلية أعنف نزاع في تاريخ البلاد حيث قتل فيها نحو ٦٢٠,٠٠٠ جندي.

أدى اغتيال لينكولن بعد الحرب إلى حدوث تطرف في سياسات إعادة الإعمار الجمهورية والتي هدفت إلى إعادة دمج وبناء الولايات الجنوبية مع ضمان

حقوق العبيد المحررين حديثاً. كما أنهي النزاع حول الانتخابات الرئاسية عام ١٨٧٦ من خلال تسوية عام ١٨٧٧ إعادة الإعمار؛ كما جردت قوانين جيم كرو الأميركيين الأفارقة من حقوقهم خاصة حقهم في التصويت. في الشمال، ساعد التحضر والهجرة غير المسبوقة من جنوب وشرق أوروبا على زيادة القدرة الصناعية للبلاد. استمرت الهجرة حتى عام ١٩٢٩، وزودت البلاد بالعمالة وأثرت على الثقافة الأميركية. نهض تطوير البنية التحتية الوطنية بالاقتصاد. أتم شراء ألاسكا من روسيا عام ١٨٦٧ الخطة التوسعية للبلاد في البر الرئيسي للقارة. تعتبر مجزرة الركبة المجروحة في عام ١٨٩٠ آخر صراع مسلح تابع للحروب الهندية. في عام ١٨٩٣، تم الإطاحة بملكية السكان الأصليين في مملكة هاواي التي تقع في المحيط الهادئ بانقلاب قاده السكان الأمريكيون وضمت الولايات المتحدة مجموعة الجزر في عام ١٨٩٨. برهن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الأمريكية الإسبانية في العام نفسه على أنها قوة عالمية، وأدى ذلك إلى ضم بورتوريكو وغوام والفلبين. حصلت الفلبين على استقلالها بعد نصف قرن؛ بينما ظلت بورتوريكو وغوام أراض أمريكية.

الحربان العالميتان وما بينهما

الكساد الكبير

ظلت الولايات المتحدة محايدة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. تعاطف كثير من الأمريكيين مع بريطانيا وفرنسا، على الرغم من معارضة العديدين للتدخل. في عام ١٩١٧، انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء، لتقلب الدفة ضد القوى المركزية. بعد الحرب، لم يصدق مجلس الشيوخ على معاهدة فرساي والتي أنشأت عصبة الأمم. كما انتهجت البلاد سياسة أحادية الجانب تميل إلى الانعزالية. في عام ١٩٢٠، فازت حركة حقوق المرأة بإصدار تعديل دستوري يمنح المرأة حق الاقتراع. انتهي ازدهار العشرينات بانهيار وول ستريت في عام ١٩٢٩ والذي نتج عنه الكساد الكبير. تفاعل فرانكلين روزفلت بعد انتخابه رئيساً في عام ١٩٣٢ مع الصفقة الجديدة، وهي مجموعة من السياسات التي تزيد من تدخل الحكومة

في الاقتصاد. أفقرت عواصف الغبار التي حدثت في منتصف الثلاثينيات العديد من المجتمعات الزراعية، وأثارت موجة جديدة من الهجرة الغربية.

بعد أن كانت الولايات المتحدة على الحياد خلال المراحل الأولى للحرب العالمية الثانية و غزو ألمانيا النازية لبولندا في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٩، بدأت أمريكا بتوريد العتاد العسكري اللازم إلى الحلفاء في شهر مارس من عام ١٩٤١ عن طريق قانون الإعارة والتأجير. في السابع من شهر ديسمبر عام ١٩٤١، قامت الامبراطورية اليابانية بشن هجوم مفاجئ على بيرل هاربر، مما دفع الولايات المتحدة للانضمام إلى الحلفاء ضد قوات المحور، و برزت مخيمات اعتقال الآلاف من الأمريكيين من أصل ياباني. أدت المشاركة في الحرب إلى زيادة رأس المال والاستثمار والقدرة الصناعية. من بين القوى المتحاربة كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي أصبحت أكثر ثراء، بل أكثر ثراء بكثير، بدلاً من أن تصبح أكثر فقراً بسبب الحرب. حددت مؤتمرات الحلفاء في بريتون وودز ويالطا الخطوط العريضة للنظام الجديد الخاص بالمنظمات الدولية، مما جعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مركزاً لشؤون العالم. عقب النصر في أوروبا عقد مؤتمر دولي في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، ونتج عنه ميثاق الأمم المتحدة، التي بدأت أعمالها بعد الحرب. كانت الولايات المتحدة أول من طور الأسلحة النووية، و قد استخدمتها في حربها على المدن اليابانية في هيروشيما وناغازاكي في أغسطس. استسلمت اليابان في الثاني من سبتمبر، وبذلك إنتهت الحرب.

الحرب الباردة وسياسات الاحتجاج

حرب باردة و حرب فيتنام

تنافست كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السلطة عقب الحرب العالمية الثانية أثناء الحرب الباردة، حيث هيمنتا على الشؤون العسكرية الأوروبية من خلال حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. عززت الولايات المتحدة الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية، بينما أيد الاتحاد السوفياتي الشيوعية والاقتصاد

المركزي المخطط. أيدت كل منهما ديكتاتوريات واشتركت القوتان في حروب بالوكالة. قاتلت القوات الأمريكية قوات الصين الشيوعية في الحرب الكورية بين ١٩٥٠-١٩٥٣. قامت لجنة الأنشطة غير الأمريكية التابعة لمجلس النواب الأمريكي بسلسلة من التحقيقات حول تخريب يساري محتمل، في حين أصبح السيناتور جوزيف مكارثي زعيماً لمعارضة الشيوعية.

أدى إخفاق الاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٩ في إطلاق أول مركبة فضائية مأهولة بالبشر إلى دعوة الرئيس جون كينيدي للولايات المتحدة بأن تكون أول من يرسل "رجلاً إلى القمر". كما تعرض كينيدي لمواجهة نووية حاسمة مع القوات السوفياتية في كوبا. في غضون ذلك، شهدت الولايات المتحدة استمراراً للتوسع الاقتصادي. تزايدت الحركات المطالبة بالحقوق المدنية، بقيادة الأمريكيين الأفارقة مثل روزا باركس ومارتن لوثر كنج الذين حاربوا التفرقة والتمييز بوسائل سلمية. وفي أعقاب اغتيال كينيدي عام ١٩٦٣، صدر قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ وقانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ في عهد الرئيس ليندون جونسون. شن جونسون وخليفته ريتشارد نيكسون حرباً بالوكالة في جنوب شرق آسيا أدت إلى نشوب حرب فيتنام الفاشلة. ظهرت حركة ثقافية معاكسة تغذيها معارضة حرب فيتنام والقومية السوداء والثورة الجنسية. قادت بيتي فريدان وغلوريا ستاينم وآخرون موجة جديدة من الحركة النسائية التي تسعى إلى تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

نتيجة لفضيحة ووترغيت، أصبح نيكسون أول رئيس أميركي يستقيل في عام ١٩٧٤، وذلك لتجنب اتهامه بعرقلة سير العدالة والتعسف في استعمال السلطة، وتولى نائب الرئيس جيرالد فورد الحكم من بعده. اتسمت حكومة جيمي كارتر في أواخر السبعينات بالركود وأزمة رهائن إيران. أدى انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ إلى تحول يميني في السياسة الأميركية، انعكس في تغييرات كبيرة في الضرائب وأولويات الإنفاق. ظهرت خلال فترة ولايته الثانية قضية إيران

- كونترا بالإضافة إلى التقدم الدبلوماسي الهام مع الاتحاد السوفياتي. كما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى انتهاء الحرب الباردة.

الفترة المعاصرة

أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ و حرب العراق و الركود الاقتصادي ٢٠٠٨ خلال عهد الرئيس جورج بوش الأب قامت الولايات المتحدة وحلفائها بدور هام في فرض عقوبات الأمم المتحدة بعد حرب الخليج. أما في عهد الرئيس بيل كلينتون فكانت أطول فترة توسع اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة الحديث من مارس ١٩٩١ إلى مارس ٢٠٠١، إضافة إلى فقاعة الدوت كوم. هددت فضيحة جنسية ودعوى مدنية منصب كلينتون عام ١٩٩٨ ولكنه بقي في منصبه. تم حل مسألة انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠، والتي كانت نتائجها من بين الأكثر تقارباً في تاريخ الولايات المتحدة، من قبل المحكمة العليا الأمريكية وتولى جورج دبليو بوش، ابن جورج بوش الأب، منصب رئيس الولايات المتحدة.

في الحادي عشر من شهر سبتمبر لعام ٢٠٠١، ضربت منظمة القاعدة مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك والبنتاغون بالقرب من واشنطن العاصمة، مما أسفر عن مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص. رداً على ذلك شنت إدارة الرئيس جورج بوش حرباً عالمية على الإرهاب. في أكتوبر ٢٠٠١، غزت القوات الأمريكية أفغانستان، وقضت على حكومة حركة طالبان ومعسكرات التدريب الخاصة بالقاعدة. بينما استمر مقاتلو طالبان في شن حرب عصابات. في عام ٢٠٠٢، بدأت إدارة بوش بالضغط من أجل تغيير نظام الحكم في العراق انطلاقاً من أسباب كانت محط خلاف. نظم بوش تحالف الراغبين من دون الحصول على دعم حلف شمال الأطلسي أو تفويض صريح من الأمم المتحدة للتدخل العسكري؛ غزت قوات التحالف العراق في عام ٢٠٠٣، وقضت على نظام صدام حسين. في عام ٢٠٠٥، تسبب إعصار كاترينا في تدمير جزء كبير من ساحل الخليج وخاصة في نيو أورليانز. في الرابع من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٨، تم انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وسط

الركود الاقتصادي العالمي. أدخلت في عهده في عام ٢٠١٠ تعديلات كبيرة على نظام الرعاية الصحية وإصلاحات على النظام المالي. بينما كان تسرب النفط في خليج المكسيك من ديب ووتر هورايزن في ذات العام أكبر حالة تسرب نفطي في زمن السلم في تاريخ البلاد.

الحكومة والانتخابات

الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة تعد الولايات المتحدة أقدم فيدرالية حية في العالم. هي جمهورية دستورية وديمقراطية تمثيلية "تحكمها الأغلبية ويصون فيها القانون حقوق الأقليات." هناك نظام للضوابط والتوازنات لتنظيم الحكومة حدده الدستور الاميركي، والذي يعد الوثيقة القانونية العليا للبلاد. في النظام الفيدرالي الأمريكي، يخضع المواطنون لثلاث مستويات من الحكومات: الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية؛ تنقسم واجبات الحكومات المحلية بين حكومات المقاطعات وحكومات البلديات. يتم انتخاب مسؤولي الحكومات من قبل المواطنين عبر انتخابات فردية في تلك المقاطعات. لا يوجد نظام للتمثيل النسبي على المستوى الفيدرالي، ونادراً ما يلاحظ على المستويات الأقل من ذلك.

تتكون الحكومة الفيدرالية من ثلاثة فروع:

- **السلطة التشريعية:** يتكون الكونغرس من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، من مهامه وضع القانون الفيدرالي وإعلان الحروب وتصديق المعاهدات ولديه نفوذ الملاحقة وسلطة الاتهام بحيث يمكنه إزالة أفراد من الحكومة.
- **السلطة التنفيذية:** الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن حقه رفض مشاريع القوانين وتعيين مجلس الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية.

- **السلطة القضائية:** و هي المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأخرى. يتم تعيين القضاة من قبل الرئيس وبموافقة مجلس الشيوخ، وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يرونها غير دستورية.

يضم مجلس النواب ٤٣٥ عضواً يمثل كل منهم مقاطعته في الكونغرس لمدة سنتين. تقسم مقاعد مجلس النواب بين الولايات حسب تعداد السكان كل عشر سنوات. طبقاً لتعداد السكان لعام ٢٠٠٠، هناك سبع ولايات لديها ممثل واحد كحد أدنى بينما حازت ولاية كاليفورنيا الأكثر كثافة سكانية على ثلاثة وخمسين. يتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو حيث يمثل كل ولاية عضوين يتم انتخابهم لمدة أقصاها ست سنوات؛ يتم انتخاب ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ كل سنتين. يخدم الرئيس لفترة من أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه للمنصب لفترة أخرى فقط لا غير. لا ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر، ولكن عن طريق نظام انتخاب غير مباشر تتحدد فيه الأصوات وتوزع طبقاً لحصة كل ولاية على حدى. تضم المحكمة العليا، برئاسة رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة، تسعة أعضاء يخدمون مدى الحياة.

تصاغ حكومات الولايات على نحو مماثل؛ في حين تمتلك نبراسكا مجلساً تشريعياً واحداً. يتم انتخاب حاكم(الرئيس التنفيذي) كل ولاية بشكل مباشر. يتم تعيين بعض القضاة وأعضاء الحكومات المحلية من قبل حكام الولايات أو قد ينتخبون جماعياً.

تخضع جميع القوانين والإجراءات الخاصة بحكومة الدولة والحكومة الفيدرالية للمراجعة القضائية، وأي قانون تعده المؤسسة القضائية انتهاكاً للدستور يعد باطلاً. حدد النص الأصلي للدستور هيكل ومسؤوليات الحكومة الفيدرالية وعلاقتها مع كل ولاية. تحمي المادة الأولى حق "الحرية العظيم" الخاص بحق هابياس كوربوس وهو لفظ لاتيني يطلق على حق المتهم في عدم البقاء محتجزاً مدة طويلة رهن المحاكمة دون مبرر قانوني. كما تضمن المادة الثالثة الحق في الحصول على محاكمة أمام هيئة من المحلفين في جميع القضايا الجنائية. تتطلب التعديلات

الدستورية موافقة ثلاثة أرباع الولايات. تم تعديل الدستور سبعة وعشرين مرة؛ شكلت التعديلات العشرة الأولى وثيقة الحقوق، بينما حدد التعديل الرابع عشر الحقوق الفردية الأساسية للأمريكيين.

الأحزاب والإيديولوجية والسياسة

يحكم الولايات المتحدة منذ زمن بعيد نظام الحزبين في أغلب الأحيان. تدار الانتخابات التمهيدية من قبل الدولة لاختيار المرشحين للانتخابات العامة التالية. منذ الانتخابات العامة التي جرت في ١٨٥٦، أصبح كل من الحزب الديموقراطي الذي تأسس في عام ١٨٢٤، والحزب الجمهوري الذي تأسس في عام ١٨٥٤ الحزبان الرئيسيان. منذ الحرب الاهلية، يعد ثيودور روزفلت هو المرشح الوحيد من حزب ثالث (الحزب التقدمي) والذي فاز بـ ٢٠ ٪ من الأصوات الشعبية.

يعتبر الحزب الجمهوري حزباً من يمين الوسط أو "محافظاً"، بينما يعتبر الحزب الديمقراطي حزباً من يسار الوسط أو "ليبرالياً" طبقاً للثقافة السياسية الأمريكية. تعد ولايات الشمال الشرقي والساحل الغربي وبعض ولايات منطقة البحيرات الكبرى "ولايات زرقاء" أو ليبرالية نسبياً. بينما "الولايات الحمراء" فتتركز في الجنوب وأجزاء من السهول العظمى وجبال روكي وهي من التيار المحافظ نسبياً.

يعد الديمقراطي باراك أوباما الفائز بانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٨ الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة وأول رئيس أمريكي من أصل أفريقي. حيث كان جميع الرؤساء السابقين من أصول أوروبية خالصة. شهدت انتخابات عام ٢٠٠٨ تعزيز قوة الحزب الديمقراطي على كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. أدت انتخابات التجديد النصفية عام ٢٠١٠ إلى سيطرة جمهورية على مجلس النواب وتقدم في مجلس الشيوخ حيث حافظ الديمقراطيون على سيطرتهم. يضم الكونغرس الأمريكي الحالي وهو رقم ١١٢ في تاريخ البلاد ٥١ عضواً من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ واثنان من المستقلين الداعمين لهم، و ٤٧ من الجمهوريين. أما مجلس

النواب فيضم ٢٤٢ من الجمهوريين و١٩٣ من الديمقراطيين. هناك ٢٩ حاكم ولاية جمهوري و ٢٠ ديمقراطيون ومستقل وحيد.

التقسيمات الادارية ولاية أمريكية

الولايات المتحدة اتحاد فيدرالي يتكون من خمسين ولاية. تشكلت الولايات الثلاثة عشر الأصلية عن المستعمرات الثلاثة عشر التي تمردت على الحكم البريطاني. في مرحلة مبكرة من تاريخ البلاد، أنشئت ثلاث ولايات على هذا النحو: كنتاكي من فيرجينيا وتينيسي من كارولاينا الشمالية ومين من ماساتشوستس. بينما تشكلت معظم الولايات الأخرى من خلال الأراضي التي حصلت عليها الحكومة الأمريكية عن طريق الحروب أو الشراء. ذلك باستثناء ولايات فيرمونت وتكساس وهاواي والتي كانت جمهوريات مستقلة قبل أن تنضم إلى الاتحاد. انفصلت فيرجينيا الغربية عن ولاية فرجينيا خلال الحرب الأهلية الأمريكية. أعلنت هاواي كولاية في ٢١ أغسطس ١٩٥٩، وتعتبر أحدث ولاية. ليس للولايات الحق في الانفصال عن الاتحاد.

تشكل الولايات القسم الأكبر من الكتلة البرية الأمريكية؛ كما تعتبر منطقتان أخرتان جزءاً لا يتجزأ من البلاد وهما: مقاطعة كولومبيا وهي مقاطعة فيدرالية حيث تقع العاصمة واشنطن، بالإضافة إلى جزر بالميرا المرجانية وهي منطقة غير مأهولة بالسكان ولكنها تندرج ضمن الأراضي الأمريكية وتقع في المحيط الهادئ. تمتلك الولايات المتحدة خمسة أقاليم خارج أراضيها: بورتوريكو والجزر العذراء الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي، وساموا الأمريكية وجوام وجزر ماريانا الشمالية في المحيط الهادئ. بالتالي يحصل من يولد في تلك الأراضي (عدا ساموا الأمريكية) على الجنسية الأميركية. يمتلك المواطنون الأمريكيون المقيمون في تلك الأقاليم العديد من الحقوق والمسؤوليات المشابهة لتلك في الولايات الأمريكية، لكنهم معفون من ضريبة الدخل الفدرالية ولا يصوتون في انتخابات الرئاسة كما يمتلكون تمثيلاً من دون تصويت في الكونغرس الأمريكي.

القوات المسلحة والعلاقات الخارجية

القوات المسلحة الأمريكية

تمارس الولايات المتحدة نفوذاً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً عالمياً. فهي من الأعضاء الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة، كما تستضيف مدينة نيويورك مقر الأمم المتحدة. الولايات المتحدة عضو في مجموعة الثماني ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يوجد في واشنطن العاصمة سفارات لجميع الدول تقريباً، بالإضافة إلى العديد من القنصليات في مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك يوجد تمثيل دبلوماسي للولايات المتحدة في جميع دول العالم تقريباً. يستثنى من ذلك كوبا وإيران وكوريا الشمالية وبوتان وليبيا وجمهورية الصين (تايوان).

تتمتع الولايات المتحدة بعلاقة خاصة مع المملكة المتحدة وعلاقات قوية مع كندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل. تعمل عن كثب مع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن القضايا العسكرية والأمنية ومع جيرانها في منظمة البلدان الأمريكية، واتفاقات التجارة الحرة مثل الاتفاقية الثلاثية لأمريكا الشمالية للتجارة الحرة مع كندا والمكسيك. في عام ٢٠٠٨، أنفقت الولايات المتحدة ٢٥.٤ مليار دولار على المساعدة الإنمائية الرسمية وهو الرقم الأكبر في العالم. لكن ذلك الرقم كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (تبلغ نسبة المساهمة ٠.١٨٪) يضعها في المرتبة ٢٢ بين الدول المانحة. في المقابل فإن التبرعات الأمريكية الخاصة في الخارج تعتبر سخية نسبياً.

يحمل الرئيس لقب القائد العام للقوات المسلحة في البلاد ويعين قادتها، وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة. تدير وزارة الدفاع القوات المسلحة بما في ذلك الجيش والبحرية ومشاة البحرية والقوات الجوية. يدار خفر السواحل من قبل وزارة الأمن الداخلي في وقت السلم ووزارة البحرية في وقت الحرب. في عام ٢٠٠٨، وصل التعداد النشط للقوات المسلحة ١,٤٠٠,٠٠٠ موظفين في الخدمة الفعلية.

بينما يصعد احتياطي الحرس الوطني بإجمالي عدد القوات إلى ٢.٣ مليون فرد. توظف وزارة الدفاع أيضاً ٧٠٠,٠٠٠ من المدنيين ويستثنى منهم المقاولون.

الخدمة العسكرية طوعية على الرغم من أن التجنيد في زمن الحرب يجري من خلال نظام الخدمة الانتقائية. يمكن نشر القوات الأمريكية بسرعة عبر أسطول القوات الجوية الكبير من طائرات النقل، والبحرية ذات حاملات الطائرات الإحدى عشرة النشطة ووحدات مشاة البحرية في البحر عبر أساطيل المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. يعمل الجيش في ٨٦٥ قاعدة ومنشأة في الخارج ويحافظ على نشر أكثر من ١٠٠ موظف في الخدمة الفعلية في ٢٥ دولة أجنبية. دفع هذا الوجود العسكري العالمي ببعض الباحثين لوصف الولايات المتحدة بأنها تحافظ على امبراطورية من القواعد.

بلغ مجموع الإنفاق العسكري الأمريكي في عام ٢٠٠٨ أكثر من ٦٠٠ مليار دولار أي ما يزيد على ٤١ ٪ من الإنفاق العسكري العالمي وأكبر من مجموع ما تنفقه الدول الأربعة عشر التالية في الترتيب على النفقات العسكرية الوطنية مجتمعة. كان نصيب الفرد من الإنفاق ١,٩٦٧ $ أي حوالي تسعة أضعاف المتوسط العالمي؛ يبلغ معدل الإنفاق نحو ٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و هو ثاني أعلى معدل على الإنفاق العسكري عالمياً بعد المملكة العربية السعودية. بلغت ميزانية الدفاع لعام ٢٠١١ نحو ٥٤٩ مليار دولار أي ما يمثل زيادة ٣.٤ ٪ عن عام ٢٠١٠ و ٨٥ ٪ عما كانت عليه في ٢٠٠١؛ يقترح أيضاً مبلغ إضافي مقداره ١٥٩ مليار دولار للحملات العسكرية في العراق وأفغانستان. اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٠، فإنه من المقرر أن تنشر الولايات المتحدة ٩٦,٠٠٠ جندي في أفغانستان و٥٠,٠٠٠ في العراق. اعتباراً من ٥ يناير ٢٠١١، عانت الولايات المتحدة من ٤,٤٣٢ قتيل في صفوف قواتها خلال حرب العراق و ١,٤٤٨ خلال حرب أفغانستان.

الجغرافيا

سطح الولايات المتحدة تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ١.٩ مليار فدان تقريباً. تعتبر ولاية ألاسكا التي تفصلها كندا عن الولايات المتحدة أكبر الولايات مساحة، حيث تبلغ مساحتها ٣٦٥ مليون فدان. كما تبلغ مساحة ولاية هاواي، و هي مجموعة جزر تقع في وسط المحيط الهادي جنوب غرب أمريكا الشمالية، أكثر من ٤ ملايين فدان. تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أو رابع دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا وأمام أو بعد الصين. يختلف الترتيب بتفاوت حساب مساحة المنطقتين المتنازع عليهما بين الصين والهند، وكيفية حساب المساحة الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية: تبلغ المساحة ٣,٧٩٤,٠٨٣ ميل مربع و هو ما يعادل ٩,٨٢٦,٦٣٠ كيلو متر مربع طبقاً لكتاب حقائق العالم التابع لوكالة المخابرات المركزية، و٣,٧١٧,٨١٣ ميل مربع (٩,٦٢٩,٠٩١ كيلومتر مربع) طبقاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة و٣,٦٧٦,٤٨٦ ميل مربع (٩,٥٢٢,٠٥٥ كيلومتر مربع) طبقاً لما ذكرته الموسوعة البريطانية. و بذلك تحتل الولايات المتحدة في المركز الرابع من حيث المساحة بعد روسيا والصين وكندا.

يوجد على السهل الساحلي للأطلسي الغابات المتساقطة و تلال بيدمونت. تفصل جبال الأبلاش الساحل الشرقي عن منطقة البحيرات الكبرى والمراعي في الغرب الأوسط. بينما يجري نهر مسيسيبي — ميسوري و هو رابع أطول نهر في العالم من الشمال إلى الجنوب عبر قلب البلاد. كما تمتد سهوب البراري الخصبة المنبسطة من السهول الكبرى إلى الغرب، وتقطعها المنطقة الجبلية في جنوب شرق البلاد. تقع جبال روكي في الطرف الغربي من السهول الكبرى وتمتد من الشمال إلى الجنوب على طول البلاد حيث يبلغ ارتفاعها أكثر من ١٤,٠٠٠ قدم (١٤,٣٠٠م) في كولورادو. تقع حوض روكي العظيم والصحارى الأخرى مثل صحراء موهافي في أقصى الغرب. كما تمتد جبال سييرا نيفادا وكاسكيد بالقرب من ساحل المحيط الهادئ. يعتبر جبل ماكنلي الذي يقع في ولاية ألاسكا أعلى قمة في البلاد و في أمريكا

الشمالية على ارتفاع ٢٠,٣٢٠ قدم (٦,١٩٤ م). تشتهر ولاية ألاسكا بالبراكين النشطة في مجموعة جزر الكسندر والجزر الأليوشية كما تتكون هاواي من جزر بركانية. يعد البركان الكامن تحت منتزه يلوستون الوطني في جبال روكي أعظم بركان عرفته القارة.

تمتلك الولايات المتحدة معظم أنواع المناخ وذلك بسبب مساحتها الكبيرة وتنوعها الجغرافي. يختلف المناخ في الشمال حيث يكون قارياً رطباً شرق خط الطول رقم ١٠٠، ويكون رطباً شبه مداري في الجنوب. يتميز الطرف الجنوبي لولاية فلوريدا بمناخ استوائي، كما هو الحال في هاواي. كما أن السهول الشاسعة التي تقع غرب خط الطول ١٠٠ تضم مناخاً شبه قاحل. معظم الجبال الغربية ذات مناخ ألبي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المناخ قاحلاً في صحراء الحوض العظيم في الجنوب الغربي، ومتوسطياً في ولاية كاليفورنيا الساحلية ومحيطياً في أوريغون الساحلية وواشنطن وجنوب ألاسكا. يعتبر معظم ولاية ألاسكا قطبياً. كما أن البلاد تتعرض لبعض الكوارث الطبيعية وخاصة الولايات التي تطل على خليج المكسيك والمعرضة للأعاصير الاستوائية، حيث ضربت أشهر الأعاصير في العالم تلك المنطقة، لا سيما في مسار الأعاصير في الغرب الأوسط.

يعتبر التنوع البيئي في الولايات المتحدة شديداً حيث يوجد نحو ١٧,٠٠٠ نوع من النباتات الوعائية في البلاد وأكثر من ١,٨٠٠ نوع من النباتات الزهرية في هاواي، ويقع بعضها في البر الرئيسي. يسكن الولايات المتحدة أكثر من ٤٠٠ نوع من الثدييات و٧٥٠ نوع من الطيور و٥٠٠ نوع من الزواحف والبرمائيات. بالإضافة إلى نحو ٩١,٠٠٠ نوع من الحشرات. يحمي قانون الأنواع المهددة عام ١٩٧٣ الأنواع المهددة بالانقراض ومواطنها التي حددتها مصلحة الأسماك والحياة البرية الأمريكية. كما تضم البلاد ثمان وخمسين متنزه وطني ومئات أخرى من الحدائق والغابات والبراري. تمتلك الحكومة ٢٨.٨ ٪ من أراضي البلاد. ومعظم هذه الأراضي محمية،

على الرغم من أن بعضها مستأجر لحفر آبار النفط والغاز والتعدين وقطع الأشجار أو تربية المواشي؛ يستخدم ٢.٤ ٪ لأغراض عسكرية.

المؤشرات الاقتصادية		
نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢(8%.الربع الرابع ٢٠١٠)، ٢.٨ – 2009) % 2010)	[60]
مؤشر تضخم أسعار المستهلك	٢(7%.مارس ٢٠١٠ – مارس ٢٠١١)	[61]
القيمة الصافية لمعيشة الأسر	54.2$تريليون (الربع الرابع ٢٠٠٩)	[64]
الفقر	١٤(2009) 3%.	[63]
الدين العام	14.22$تريليون 21) مارس ٢٠١١(	[62]
البطالة	٨(9%.مارس ٢٠١١)	[59]

تمتلك الولايات المتحدة اقتصاداً رأسمالياً مختلطاً تغذيه وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والإنتاجية العالية. وطبقاً لصندوق النقد الدولي، يشكل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة البالغ ١٤.٨٧ تريليون دولار ٢٤ ٪ من الناتج العالمي بأسعار الصرف في السوق و٢١ ٪ تقريباً من الناتج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية. كما يعد أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، رغم أنه كان أقل بنحو ٥% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من حيث تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠٠٨. تحتل البلاد المرتبة التاسعة في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد الواحد، والمرتبة السادسة من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية.

تعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للسلع وثالث أكبر دولة مصدرة، على الرغم من أن نسبة الصادرات للفرد الواحد منخفضة نسبياً. بلغ العجز في الميزان

التجاري الأمريكي ٦٩٦$ مليار في عام ٢٠٠٨. تعتبر كل من كندا والصين والمكسيك واليابان وألمانيا أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. وفي ٢٠٠٧ كانت السيارات أكبر السلع الرائدة من حيث الاستيراد والتصدير. تمتلك اليابان أكبر حصة أجنبية من دين الولايات المتحدة العام حيث تجاوزت الصين في بدايات عام ٢٠١٠. تأتي الولايات المتحدة ثانية في تقرير التنافسية العالمية.

في عام ٢٠٠٩، أشارت التقديرات إلى أن القطاع الخاص يشكل ٥٥.٣٪ من الاقتصاد بينما يمثل نشاط الحكومة الفيدرالية ٢٤.١ ٪ وأنشطة حكومات الولايات والسلطات المحلية (بما فيها التحويلات الفيدرالية) ٢٠.٦% المتبقية. يعد الاقتصاد ما بعد صناعي حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٧.٨ ٪ من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعد من القوى الصناعية الكبرى. تعد تجارة الجملة والتجزئة أكثر الأنشطة التجارية انتشاراً من حيث صافي الدخل الذي تجلبه. تعد الولايات المتحدة من الرواد في تصنيع المنتجات الكيماوية. كما أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وتعد أكبر مستورد له. كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح. في حين أن الزراعة تمثل أقل بقليل من ١ ٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للذرة وفول الصويا. تعد بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار. كما تعد كل من كوكا كولا وماكدونالدز أكثر العلامات التجارية شهرة في العالم.

في أغسطس ٢٠١٠، بلغ تعداد القوة العاملة الأمريكية ١٥٤.١ مليون شخص. يعد القطاع الحكومي الرائد في مجال العمالة حيث يوظف ٢١.٢ مليون شخص. أكبر مجالات القطاع الخاص من حيث عدد العاملين هي الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية مع ١٦.٤ مليون شخص. ينضم حوالي ١٢ ٪ من العمال إلى نقابات مقارنة ب ٣٠٪ في أوروبا الغربية. يصنف البنك الدولي الولايات المتحدة أولى في سهولة التوظيف والاستغناء عن العمال. في عام ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة ثالثة

من حيث إنتاجية العمل للشخص الواحد في العالم خلف لوكسمبورج والنرويج. كانت رابعة من حيث الإنتاجية في الساعة الواحدة خلف هذين البلدين وهولندا. بالمقارنة مع أوروبا فإن معدلات ضريبة الممتلكات ودخل الشركات أعلى بصفة عامة بينما ضريبة العمل، وبصفة خاصة والاستهلاك أقل.

الدخل والتنمية البشرية

وفقاً لمكتب الإحصاء بالولايات المتحدة، بلغ متوسط دخل الأسرة قبل الضريبة ٤٩,٧٧٧$ في عام ٢٠٠٧. يتراوح المتوسط بين ٦٥,٤٦٩$ بين العائلات الأمريكية من أصل آسيوي و ٣٢,٥٨٤$ بين العائلات الأمريكية من أصل أفريقي. باستخدام تعادل القدرة الشرائية لأسعار الصرف، فإن المتوسط مشابه لنظيره في الدول المتقدمة الأخرى. بعد الانخفاض الحاد في منتصف القرن العشرين، ثبتت معدلات الفقر منذ أوائل السبعينيات، حيث ١١-١٥ ٪ من الأميركيين تحت خط الفقر في كل عام، كما يقضي ٥٨.٥ ٪ من السكان سنة واحدة على الأقل في حالة فقر في حياتهم بين ٢٥-٧٥ عاماً. في عام ٢٠٠٩، يعيش ٤٣.٦ مليون أمريكي في فقر.

تعتبر دولة الرفاه الاجتماعي في الولايات المتحدة من بين أكثر الدول المتقدمة تقشفاً، عن طريق خفض كل من الفقر النسبي والفقر المطلق بنسبة أقل بكثير من المتوسط بالنسبة للدول الغنية. على الرغم من النفقات الاجتماعية العامة والخاصة للفرد الواحد هي أعلى من أي من الدول الاسكندنافية. بينما حالة الرفاهية التي تعيشها أمريكا قللت من مستوى الفقر بين كبار السن، فإنها لم تساعد كثيراً في حل مشاكل الشباب. طبقاً لدراسة تابعة لليونيسيف في عام ٢٠٠٧ حول رفاهية الأطفال في واحد وعشرين دولة صناعية، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة قبل الأخيرة.

على الرغم من زيادة الإنتاجية وانخفاض البطالة وتراجع التضخم، حققت مكاسب الدخل منذ عام ١٩٨٠ معدلات أبطأ من العقود السابقة، وصاحبها زيادة في انعدام الأمن الاقتصادي. بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٩، ارتفع متوسط الدخل الحقيقي بنسبة ٨٠ ٪ لجميع الفئات، حيث أن دخل الفقراء في الولايات المتحدة قد ارتفع

بمعدل أسرع من الأغنياء. ارتفع متوسط دخل الأسرة في جميع الفئات منذ عام ١٩٨٠، نتيجة لزيادة الدخل المزدوج لعائل الأسرة وتضييق الفجوة بين الجنسين وساعات العمل الأطول، ولكن النمو كان أبطأ ويميل بشدة نحو القمة (انظر الرسم البياني). بالتالي، فإن حصة دخل النخبة الغنية عند ١ ٪ تمثل ٢١.٨ ٪ من إجمالي الإيرادات المبلغ عنها في عام ٢٠٠٥ وقد تضاعفت منذ عام ١٩٨٠. وهو ما يضع الولايات المتحدة في المركز الأول من حيث عدم التكافؤ في الدخل بين دول العالم المتقدمة. يدفع أغنى ١% من السكان ٢٧.٦ ٪ من مجموع الضرائب الفيدرالية؛ بينما تدفع ١٠% الأولى ٥٤.٧ ٪. تعد الثروة متركزة جداً بيد القلة مثل الدخل حيث يمتلك أغنى ١٠ ٪ من السكان البالغين ٦٩.٨ ٪ من ثروة الأسر في البلاد، وهي ثاني أعلى نسبة بين الدول المتقدمة. بينما تمتلك ١ ٪ الأغنى ٣٣.٤ ٪ من صافي الثروة.

تعد الولايات المتحدة رائدة في مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي منذ أواخر القرن التاسع عشر. في عام ١٨٧٦، منح ألكسندر جراهام بيل أول براءة اختراع للهاتف. كما اخترع توماس إديسون الفونوغراف وأول مصباح كهربائي طويل الأمد وأول كاميرا فيديو عملية. يعتبر نيكولا تسلا رائداً في التيار المتناوب ومحرك التيار المتناوب والراديو. في أوائل القرن العشرين، طورت شركات السيارات مثل رانسوم إي أولدز وهنري فورد خط التجميع. وفي عام ١٩٠٣، قامت شركة رايت براذرز بالقيام بأول رحلة طيران أثقل من الهواء.

دفع ظهور النازية في الثلاثينيات من القرن الماضي العديد من العلماء الأوروبيين، بما فيهم ألبرت أينشتاين وإنريكو فيرمي، إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة. خلال الحرب العالمية الثانية، طور مشروع مانهاتن الأسلحة النووية، فاتحاً المجال أمام عصر الذرة. أدى سباق الفضاء إلى تقدم سريع في إنتاج الصواريخ وعلوم المواد والكمبيوتر. كما طورت الولايات المتحدة أربانت وشبكة الإنترنت التي تلتها. يمول القطاع الخاص حالياً النسبة الأكبر من الأبحاث والتطويرات عند ٦٤%. تقود الولايات المتحدة العالم من حيث عدد أوراق البحث العلمي وعامل التأثير. يملك

الأمريكيون مستويات عالية من السلع الاستهلاكية التكنولوجية، كما أن نصف الأسر الأمريكية لديها إمكانية الاتصال بالإنترنت عبر حزم الاتصال عريضة النطاق. تعد الولايات المتحدة البلد الرئيسي لتطوير مزارع الأغذية المعدلة وراثياً، حيث يقع في الولايات المتحدة أكثر من نصف أراضي العالم المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثياً.

النقل

خطوط الطرق السيارة بين الولايات والتي تمتد على ٤٦,٨٧٦ ميل (٧٥,٤٤٠ كم)

تهيمن السيارات على وسائل نقل الأفراد على طرق في الولايات المتحدة البالغة ١٣ مليوناً. اعتباراً من عام ٢٠٠٣، كان هناك ٧٥٩ سيارة لكل ١,٠٠٠ أمريكي، مقارنة بـ ٤٧٢ سيارة لكل ١,٠٠٠ شخص في الاتحاد الأوروبي في العام التالي. تمثل عربات النقل ورباعية الدفع والشاحنات الخفيفة نحو ٤٠ ٪ من السيارات الشخصية. يقضي الأمريكي البالغ (سائقاً كان أم لا) ٥٥ دقيقة يومياً وسطياً في السياقة أو السفر ٢٩ ميل (٤٧ كم)

تنتمي صناعة الطيران المدني بالكامل إلى القطاع الخاص، بينما تعود ملكية معظم المطارات الرئيسية للقطاع العام. أكبر أربع شركات طيران في العالم من حيث المسافرين أمريكية؛ وتأتي شركة الطيران ساوثوست في المقدمة. من بين المطارات الثلاثين الأكثر ازدحاماً في العالم، تقع ستة عشر منها في الولايات المتحدة. بما فيها مطار هارتسفيلد جاكسون أتلانتا الدولي الأكثر ازدحاماً في العالم. وعلى الرغم من استخدام السكك الحديدية لنقل البضائع بشكل كبير، يميل قليل من الناس إلى استخدام السكك الحديدية في السفر داخل أو بين المدن. تشكل وسائل النقل العامة ٩ ٪ فقط من مجموع رحلات العمل في الولايات المتحدة بينما تشكل ٣٨.٨٪ في أوروبا. يعد استخدام الدراجات قليلاً وهو أدنى بكثير من المستويات الأوروبية.]

الطاقــة:

يمثل سوق الطاقة الأميركي ٢٩,٠٠٠ تيراواط ساعي في السنة. يبلغ استهلاك الطاقة للفرد الواحد ٧.٨ طن مكافئ نفطي في السنة، مقارنة ب ٤.٢ طن في ألمانيا و٨.٣ طن في كندا. في عام ٢٠٠٥، أتت ٤٠ ٪ من هذه الطاقة من النفط و ٢٣ ٪ من الفحم و ٢٢ ٪ من الغاز الطبيعي. بينما يأتي ما تبقى من الطاقة من الطاقة النووية والطاقة المتجددة. تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم. منذ عقود تلعبت الطاقة النووية دوراً محدوداً مقارنة مع العديد من البلدان المتقدمة الأخرى. بالأخص بسبب الوعي الشعبي بعد حادثة ثري مايل آيلاند عام ١٩٧٩. في عام ٢٠٠٧، تم تقديم العديد من الطلبات لمحطات نووية جديدة.

الديموغرافيا

نسب أكبر المجموعات حسب الأصل في كل مقاطعة لعام ٢٠٠٠

العرق/الإثنية (٢٠١٠)	
أمريكيون بيض	٧٢%4.
أمريكيون من أصل إفريقي	١٢%6.
أمريكيون آسيويون	٤%8.
السكان الأصليون (بما في ذلك سكان ألاسكا(	٠%9.
السكان الأصليين لهاواي وجزر المحيط الهادئ	٠%2.
آخرون	٦%2.
مختلط العرق	٢%9.

الأمريكيون من أصل هسباني أو لاتيني) أي عرق(	١٦%3.

بلغ تعداد سكان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ نحو ٣٠٨,٧٤٥,٥٣٨ شخص. بما في ذلك ١١.٢ مليوناً من المهاجرين غير الشرعيين. الولايات المتحدة ثالث دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الصين والهند، كما أن الولايات المتحدة هي الدولة الصناعية الوحيدة التي من يتوقع تزايد تعداد سكانها بأعداد كبيرة. يبلغ معدل المواليد ١٣.٨٢ من كل ١٠٠٠، و هو ٣٠ ٪ أقل من المتوسط العالمي، بينما معدلات النمو السكاني ٠.٩٨٪ و هي أعلى بكثير من تلك التي في أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية. منح نحو مليون مهاجر غير شرعي الإقامة القانونية في البلاد في السنة المالية ٢٠١٠، حيث دخل معظمهم من خلال لم شمل الأسرة. كانت المكسيك المصدر الرئيسي للسكان الجدد لأكثر من عقدين من الزمن، ومنذ عام ١٩٩٨ أصبحت مع الصين والهند والفلبين البلدان الأربعة الأعلى تصديراً للمهاجرين للولايات المتحدة كل عام.

تمتلك الولايات المتحدة تنوعاً كبيراً في المجموعات السكانية حيث يبلغ تعداد واحد وثلاثين مجموعة عرقية أكثر من مليون شخص. الأمريكيون البيض هم أكبر تلك المجموعات؛ يشكل الأميركيون من جذور ألمانية وأيرلندية وإنجليزية ثلاثة من الأعراق الأربع الكبرى في البلاد. يشكل الأمريكيون الأفارقة أكبر الأقليات في البلاد وثالث أكبر المجموعات العرقية. بينما يعد الأمريكيون الآسيويون ثاني أكبر أقلية حيث تعود جذورها إلى كل من الصين والفلبين. ضم تعداد سكان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ ما يقدر بنحو ٥.٢ مليون شخص من سكان أمريكا الأصليين بما في ذلك ألاسكا (٢.٩ مليوناً ذوو أصول حصرية) و١.٢ مليون مع سكان جزر هاواي والمحيط الهادئ الأصليين (٠.٥ مليون حصراً). يشمل التعداد الآن فئة "أعراق أخرى" للدلالة على الأشخاص "غير القادرين على تحديد عرقيتهم" ضمن الفئات الخمس الرسمية؛ ضمت هذه الفئة أكثر من ١٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠.

يعد نمو السكان من أصل هسباني أولاتيني (هذان التعريفان متبادلان رسمياً) اتجاهاً ديموغرافياً كبيراً. يعرف الأميركيون من أصل هسباني البالغ تعدادهم ٥٠.٥ مليوناً بأنهم يتقاسمون عرقية متميزة من قبل مكتب الإحصاء؛ ٦٤ ٪ من الأميركيين من أصل هسباني هم من أصل مكسيكي. بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ارتفع تعداد سكان البلاد من أصل هسباني بنحو ٤٣ ٪ بينما ارتفع تعداد السكان غير الهسبانيين بنحو ٤.٩ ٪ فقط حيث يأتي أغلب ذاك النمو من الهجرة. اعتبارا من عام ٢٠٠٧ كان ١٢.٦ ٪ من سكان الولايات المتحدة مولودون في الخارج، حيث ٥٤ ٪ من هذا الرقم ولدوا في أمريكا اللاتينية. معدلات الخصوبة تلعب دورها أيضاً حيث تلد المرأة من أصل هسباني بالمتوسط ٣ أطفال في حياتها، مقارنة ب ٢.٢ للنساء السود غير الهسبانيات و١.٨ من النساء البيض غير الهسبانيات (أقل من معدل التعويض عند ٢.١). تشكل الأقليات (على النحو المحدد في مكتب التعداد: كل من هو ليس بأبيض بالإضافة إلى البيض الهسبان والبيض مختلطي الأعراق) ٣٤ ٪ من السكان؛ ومن المتوقع أن تشكل الأغلبية بحلول عام ٢٠٤٢.

يعيش حوالي ٨٢ ٪ من الأميركيين في المناطق الحضرية (على النحو المحدد في مكتب التعداد تشمل هذه المناطق الضواحي أيضاً)؛ يعيش حوالي نصف هؤلاء في المدن ذات التعداد أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة. في عام ٢٠٠٨، كان هناك ٢٧٣ منطقة مدمجة تضم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة. كما كانت هناك تسع مدن تمتلك أكثر من مليون نسمة، وأربع مدن عالمية بأكثر من مليوني نسمة (هي مدن نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو وهيوستن)، كما توجد اثنتان وخمسون منطقة حضرية ذات تعداد سكاني يتجاوز حاجز المليون نسمة. من بين المناطق الحضرية الخمسين الأسرع نمواً، سبعة وأربعون تقع في الغرب أو الجنوب. نمت كل من المناطق الحضرية في دالاس وهيوستن وأتلانتا وفينيكس بأكثر من مليون شخص بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

أكبر المراكز السكانية					عرض · نقاش · تعديل
الترتيب	المدينة المركز	تعداد المنطقة الحضرية	المنطقة الاحصائية الحضرية	المنطقة	نيويورك لوس أنجلوس
١	نيويورك	18,109,897	منطقة نيويورك الحضرية	الشمال الشرقي	
٢	لوس أنجلوس	12,837,828	منطقة لوس أنجلوس الحضرية	الغرب	
٣	شيكاغو	9,551,461	منطقة شيكاغو الحضرية	الغرب الأوسط	
٤	دالاس	6,773,371	منطقة دالاس فورت وورث	الجنوب	
٥	فيلادلفيا	5,343,965	وادي ديلاوير	الشمال الشرقي	
٦	هيوستن	5,800,946	هيوستن الكبرى	الجنوب	
٧	واشنطن العاصمة	5,170,582	منطقة واشنطن الحضرية	الجنوب	
٨	ميامي	5,635,564	منطقة جنوب فلوريدا الحضرية	الجنوب	
٩	أتلانتا	5,860,268	منطقة أتلانتا الحضرية	الجنوب	
١٠	بوسطن	4,402,552	بوسطن الكبرى	الشمال الشرقي	
بناء على الاحصاءات الأمريكية ٢٠١٠					

اللغة

اللغات (٢٠٠٧[140])	
(الإنجليزية) فقط	٢٢٥ 5.مليون
الإسبانية بما فيها الكريولية	٣٤ 5.مليون
الصينية	٢ 5.مليون
الفرنسية بما فيها الكريولية	٢ مليون
التغالوغية	١ 5.مليون
الفيتنامية	١ 2.مليون
الألمانية	١ 1.مليون
الكورية	١ 1.مليون

اللغة الإنجليزية هي اللغة الوطنية بحكم الأمر الواقع. رغم عدم وجود لغة رسمية على المستوى الاتحادي فإن بعض القوانين مثل متطلبات التجنيس الأمريكية تطلب إتقان اللغة الإنجليزية. في عام ٢٠٠٧، تحدث حوالي ٢٢٦ مليون دولار أو ٨٠ ٪ من السكان الذين تجاوزت أعمارهم الخمس سنوات اللغة الإنكليزية فقط في المنزل. تستخدم الإسبانية بين ١٢ ٪ من السكان في المنزل مما يجعلها اللغة الثانية الأكثر شيوعاً وثاني أكثر اللغات تدريساً. يدعو بعض الأمريكيين لجعل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في البلاد كما هو الحال في ما لا يقل عن ٢٨ ولاية. كل من لغة هاواي والإنجليزية اللغتان الرسميتان في هاواي حسب دستور الولاية.

على الرغم من أن ولاية نيومكسيكو لا تمتلك لغة رسمية، إلا أنه توجد قوانين تنص على استخدام كل من الإنجليزية والإسبانية، كما هو الحال في لويزيانا

بالنسبة للغتين الإنكليزية والفرنسية. تقوم ولايات أخرى مثل كاليفورنيا بنشر إصدارات إسبانية عن وثائق حكومية معينة بما في ذلك أشكال المحاكم. تمنح عدة من الأراضي الجزرية الاعتراف الرسمي للغاتها الأصلية إلى جانب اللغة الإنجليزية: حيث تعترف ساموا الأمريكية وغوام باللغة الساموية والشامورو بالترتيب. كما يعترف بالكارولينية والشامورو في جزر ماريانا الشمالية. بينما الإسبانية هي اللغة الرسمية في بورتوريكو.

تعد الولايات المتحدة دولة علمانية رسمياً؛ يكفل التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة حرية ممارسة الأديان، ويمنع إنشاء أي حكم ديني. في دراسة لعام ٢٠٠٢، قال ٥٩% من الأمريكيين أن الدين لعب "دوراً هاماً جداً في حياتهم" و هو رقم أعلى بكثير من أي بلد غني. طبقاً لدراسة عام ٢٠٠٧، قال ٧٨.٤٪ من البالغين أنهم مسيحيون، بتراجع عن عام ١٩٩٠ حيث كانت نسبة المسيحيين ٨٦.٤٪ يمثل البروتستانت ٥١.٣٪، في حين تمثل الكاثوليكية ٢٣.٩ ٪، وهي أكبر فئة فردية. صنفت الدراسة الأنجليكان البيض و هم يمثلون ٢٦.٣ ٪ من السكان أكبر مجموعة دينية في البلاد؛ وتقدر دراسة أخرى الأنجليكان من جميع الأعراق بنسبة ٣٠-٣٥ ٪. بينما بلغ مجموع تقديرات الديانات غير المسيحية في عام ٢٠٠٧ نحو ٤.٧% مرتفعة من ٣.٣ ٪ في عام ١٩٩٠. أكبر الديانات المنتشرة غير المسيحية هي اليهودية (١.٧ ٪) والبوذية (٠.٧٪) والإسلام (٠.٦٪) والهندوسية (٠.٤٪) والعالمية التوحدية (٠.٣ ٪).[١٤٦] تذكر الإحصائية أيضاً أن ١٦.١% من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم لاأدريين أو ملحدين أو من دون دين وذلك مقارنة بنحو ٨.٢% عام ١٩٩٠.

الفصل العاشر

تحليل الاقتصاد

في اليابان

الفصل العاشر

تحليل الاقتصاد في اليابان

اقتصاد اليابان

تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم. ويحتل الناتج القومي الإجمالي (قيمة السلع والخدمات المنتجة في اليابان خلال عام واحد) المرتبة الثانية على مستوى العالم، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل "تويوتا"، و"سوني"، "فوجي فيلم" و"باناسونيك" بشهرة عالمية.

استمدت اليابان مكانتها العالمية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة القائمة على تحويل المواد الأولية المستوردة فهي أول منتج للحديد والصلب في العالم وثالث قوة في تكرير البترول. أول منتج للسيارات وتساهم ب٤٠بالمئة من الإنتاج العالمي للسفن

اليابان ثالث قوة تجارية في العالم ويسجل الميزان التجاري الياباني ربحا سنويا وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم ب٧بالمئة من التجارة العالمية.

يعد التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، ولكن مع ذلك، تمتلك اليابان القليل من الموارد الطبيعية. لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محلياً أو يتم تصديرها.

يعد استخدام الإنسان الآلي أحد أهم المجالات الواعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي، والذي تتفوق فيه التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم. يستطيع أسيمو وهو إنسان آلي شبيه بالبشر قامت شركة "هوندا" بتطويره، السير على قدمين والتحدث بلغات إنسانية. وفي المستقبل القريب، ستشترك الروبوتات الآلية بالعمل في عدد من المجالات وقد يصل الأمر إلى درجة أن تتعايش الروبوتات جنباً إلى جنب بجوار الإنسان، كما نشاهد في أفلام الخيال العلمي.

لصناعة اليابانية

تعتبر الصناعة واحدة من ركائز القوة الاقتصادية اليابانية. ففي هذا القطاع تأتي اليابان في المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي إذن محرك وعصب الاقتصاد والمجسد الحقيقي للنجاح والتفوق الياباني.

تقوم الصناعة على نوعين من المؤسسات:

- المجموعات الصناعية العملاقة: الكيريستسو، مثل ميتسوبيشي، سوميتومو، ميتسوي، فهذه التكتلات لمختلف الشركات الصناعية وعلى غرار شركة "فوجي" تتمحور في أغلب الأحيان حول البنوك، معتمدة في ذلك على الشركات التجارية، سوجو سوشا، وعلى دعم الدولة وبالخصوص عن طريق وزارة الصناعة.
- المؤسسات والشركات التي تكفل التعاقد، تضمن بالتقريب الثلث من الإنتاج الصناعي وقد استطاعت أن تثبت قدرتها الكبيرة على التكيف في حالة الأزمات الاقتصادية، كما أنها صمام أمان بالنسبة للشركات العملاقة. هذا النظام يتيح قدرا كبيرا من المرونة وسهولة التكييف الاقتصادي. إن القدرة المالية للمجمعات الكبيرة تدعم الاستثمار في البحث والتطوير وغزو الأسواق الجديدة.

نوعية وإستراتيجية الصناعة اليابانية:

أهم الصناعات:في البداية كانت الصناعة اليابانية تعتمد أساسا على قطاع النسيج وعلى الصناعات الأساسية.

اليابان هي ثاني أكبر منتج عالمي للفولاذ، وتحتل مركزا مهيمنا في مجال بناء السفن وهي تملك ثاني أكبر اسطول تجاري في العالم. واعتبارا من سنة ١٩٦٠ أعطت اليابان الأولوية لصناعة السيارات والإلكترونيات، كذلك فهي تقوم بتمويل واردات هذه الصناعة ومعداتها اللازمة، من أجل أن تصبح أكثر قدرة على التنافس والتكيف مع الطلب العالمي.

ومن ثم قامت اليابان بعد ذلك بتغيير الإستراتيجية، مانحة بذلك الامتياز للروبوتيزم أو صناعة الرجل الآلي (فوزي) والتكنولوجيا عالية التقنية، على أن يتم التركيز خصوصا على الجودة، هكذا يظهر النموذج الياباني، معتمدا أساسا على تشكيل فرق إنتاجية صغيرة مكونة من عمال متعددي المواهب يستطيعون القيام بعدة مهام (و بالتالي الخروج من التقليد). وهنا يتجلى الهدف النوعي الموضوع و هو احترام " الخمسة أصفار": « صفر مخزون، صفر أخطاء، صفر أوراق، صفر أعطاب، صفر تأجيل» عقب أزمة أعوام ١٩٩٠ أخذت الصناعة اليابانية منعطفا جديدا من إعادة تنظيم الصناعة التقليدية، حتى أنها قامت بالتخلي عن بعض النشاطات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادي وركزت على صناعة التكنولوجيا المتقدمة، كما أن البحث والتطوير بدأ يحتل موقعا متزايد الأهمية.

الصناعة الميكانيكية: صناعة السيارات هي إحدى القطاعات الرئيسية في اليابان. والذي أصبح واحدا من أكبر مصدري العالم للسيارات. يحتل اليابان المراتب الأولى في إنتاج السيارات فالشركات اليابانية مثل تويوتا، نيسان، هوندا) قامت بإنتاج ١٠٠.٢ مليون سيارة وهذا سنة ٢٠٠٦، كما نلاحظ سيادة يابانية في تصنيع الدراجات حيث أن ثلاثة ارباع الدراجات في العالم هي باتنية الصنع (هوندا، كاوازاكي، ياماها...) كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة آلات الورش..

الصناعة التقليدية: عرفت عملية تنظيم الإنتاج تحولات عميقة، إذ نجد اليابان يستعد للتراجع عن بعض النشاطات:

الصناعة الثقيلة: قام اليابان بتحديثها، وتطوير طرق إنتاجها ولم يترك قطاعا إلا ومسه التطوير والتحديث،

صناعة النسيج: استمر لعدة أعوام حالة ضعف، ليتحول بعدها اليابان إلى صناعة أقمشة جديدة هي ثمرة أبحاث علمية بسبب إعادة التنظيم والهيكلة للصناعة اليابانية.

بناء السفن: تبقى اليابان محافظة على مركزها الأول عالميا والتي تبقى بالتناوب بين اليابان وكوريا الجنوبية

صناعة التكنولوجيا الدقيقة

الصناعة الإلكترونية هي اختصاص ياباني، وأحد رموز التفوق والنجاح لهذا البلد. اليابان هي أول بلد منتج للإلكترونيات في العالم (أجهزة التلفزيون، مسجلات الفيديو، أجهزة التسجيل، وهي تعتبر أيضا أول بلد منتج للروبوتات في العالم (الإنسان الآلي: الروبوتيك) ويحتل مكانة لا بأس بها في مجال الإعلام الآلي، والبيروتيك (الآلات الناسخة). يحتل اليابان المركز الثاني في مجال الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية والسعي إلى تطوير مواد جديدة، إلا أنه ما زال يعاني من ضعف في مجالات الصناعات الدوائية والجو والفضاء.

جودة ونوعية المنتج الياباني

بعد سنوات الحرب العالمية الثانية المدمرة كانت اليابان في ذلك الوقت في بداية إعادة الأعمار والبناء الصناعي والاقتصادي مرة أخرى، فتم دعوة الدكتور إدوارد ديمنج والمهندس جوزيف جوران (صاحبا نظرية الجودة) لإلقاء عدة محاضرات في اليابان أمام رجال الأعمال والصناعيين والمهندسين والعمال وفي الجامعات اليابانية.

وقد لاقت نظرية الجودة ومبدأ النوعية صدى واسع جدا باليابان وتبنتها جميع المصانع والمعامل حتى أصبحت مطبقة في جميع أنحاء اليابان بشكل جدي جدا وتم اخضاع كل السلع والمنتجات اليابانية لاختيارات قاسية جدا للكشف عن العيوب التصنيعية والخلل أثناء الإنتاج.

وقد أدت هذه الخطوة الهامة إلى تحسن سمعة السلع والمنتجات اليابانية على مستوى العالم لأن أي سلعة أو منتج لا تخرج من المصنع الا وقد تم اجتيازها لاختيارات الجودة والنوعية مما جعل المستهلك يقبل عليها سواء بالولايات المتحدة أو خارجها نظرا لجودتها وخلوها من العيوب التصنيعية. وقد أدى هذا التطبيق إلى

كسب ثقة المستهلك عالميا وإلى قفز حصة المنتجات اليابانية بالسوق الأمريكية من ٤ % إلى ٢٠ % خلال سنوات قليلة والى نسبة أكبر خلال السنوات التالية مما أدى تكدس المنتجات والسلع الأمريكية المَنشأ بالمخازن و عزوف المستهلكين عنها. ولقد أساءت الشركات والمصانع الأمريكية في ذلك الوقت فهم الحقيقة الجديدة والحادثة بالسوق وأعادت ظاهرة اتجاه الزبائن لتلك المنتجات اليابانية إلى عامل السعر الأقل فعمدت إلى ضرب الأسعار وتخفيضها!

والحقيقة أن سوء فهم الموضوع كبد الشركات والمصانع الأمريكية الكثير مما أدى إلى خروج الكثير منها من السوق وبالتالي إلى زيادة حصة المنتجات اليابانية وهيمنتها بالسوق الأمريكية والعالمية. وبعد سنوات من الحيرة تمكن الأمريكان من الوصول إلى السر وبدؤا بتطبيق نظرية الجودة.

السر الياباني: و هو مبدأ جديد ومتطور اسمه (الجودة الشاملة) التي طور ها اليابانيون بعد تطبيقهم لمبدأ الجودة والنوعية (التي كانت أمريكية بالأصل) و هي تتلخص في التركيز على تطوير جودة كل خطوة من خطوات الإنتاج والوقاية من الخطأ قبل حدوثه وبالتالي عدم تأثر المنتج النهائي بأي خطأ. فاليابانيون بعد أن كانوا يستوردون الجودة أصبحوا مصدرين لها وأصبح العالم بأكمله يحاول أن يلحق بالركب الياباني في تقديم المنتجات بجودة تماثل جودة المنتجات اليابانية.. (في حديث لمسؤول كبير في إحدى المؤسسات الأمريكية تعمل في مجال التقنية المتقدمة يقول: (لقد هزمتنا اليابان في أي حقل يختارونه: في صناعة الراديوهات، التلفزيونات والسيارات وغير ها من الصناعات، لقد تغلبوا علينا في جودة المنتجات والأسعار المنخفضة، والآن يتغلبون علينا في مجال الإبداع..) (تبدأ القصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث خرجت اليابان منها مهزومة محطمة، وكانت سياسة السلطات الأمريكية لليابان تهدف إلى إقالة اليابان من عثرتها وإعادة تكوينها لتصبح ضمن المعسكر الغربي، ولكن تلك السياسة لم تكن تهدف ولا تتصور أن ما تقدمه من مساعدة لليابان يمكن أن تخرج هذا العملاق مرة أخرى من قمقمه... فتساهلت الولايات المتحدة في

نقل التقنية الأمريكية لليابان بل شجعت على ذلك وكانت شركة سوني شركة يابانية مغمورة وناشئة، ولكنها كانت طموحة وذات بصيرة نافذة، فتولت زمام المبادرة في بدء رحلة نقل التقنية الإلكترونية لليابان، وكان ذلك عندما تمكنت من شراء رخصة تصنيع جهاز الترانزستور في اليابان من شركة بل الأمريكية مقابل ٢٥٠٠٠ دولار.

وكان هذا شأن الشركات اليابانية الأخرى التي استخدمت نفس الإستراتيجية التي تتمثل في شراء رخص التصنيع لمنتج أمريكي ما، ثم تعمل على تقليد التصميم وتنتجه بعد أن تضيف إليه تحسينات تجعله أكثر جودة وبتكاليف أقل وأسعار أقل، واستمر اليابانيون يسلكون هذا الطريق لعدة عقود من الزمن دون أن يتنبه الأمريكيون لخطورة هذا الوضع، ولم يدركوا ذلك إلا مؤخراً عندما اشتدت المنافسة اليابانية للمنتجات الأمريكية والأوروبية، فأخذت حكومات تلك الدول والشركات الخاصة فيها تضع القيود والأنظمة التي تحد من نقل التقنية لليابان أو تمنعها إن كان ذلك في مقدروها، ولكن ذلك التنبه جاء بعد فوات الأوان، لأن اليابان كانت قد بلغت مرحلة النضج، وتجاوزت مرحلة التقليد والتبني إلى مرحلة الأبحاث الذاتية والإبداعات الذاتية التي جعلتها مصدراً غنياً للتقنية، وفي مركز قوي يفرض حتمية تبادل التقنيات المختلفة مع تلك الدول.

دراسة التقنية

لقد استطاعت الشركات اليابانية وغيرها من المنظمات اليابانية خلال الفترة من عام ١٩٥١م وحتى مارس ١٩٨٤م الدخول في عقود بلغت حوالي ٤٢.٠٠٠ عقداً لاستيراد التقنية لليابان من الخارج، وكانت تلك التقنيات تمثل خلاصة وأفضل ما توصلت إليه الدول المتقدمة، وكان للأسلوب الياباني في اختيار هذه التقنيات دور كبير في نجاح نقل التقنية. فاليابانيون لم يكونوا مهتمين بنقل أي نوع من التقنية، ولكنهم كانوا حريصون على اختيار الأفضل، وكان سبيلهم إلى ذلك يتمثل في إرسال موجات من المتخصصين اليابانيين لدراسة التقنية المرغوب نقلها بدقة وعمق فيحققون بذلك أكثر من هدف:

الأول: هو التعرف عن كثب على نوعية التقنية وخصائصها من مصادرها، وفي نفس الوقت يحاولون الحصول على ما يتعلق بها من رسومات وتصاميم ومعلومات.

أما الهدف الثاني: فإنه يتمثل في استغلال مرحلة الدراسة هذه للتحضير لمرحلة التحسينات التي سوف يضيفونها على المنتج قبل إعادة إنتاجه وبالتالي مفاجأة المنتجين الأصليين في وقت قصير عادة بالتعديلات والتحسينات التي يضيفونها إلى المنتج فتجعله أكثر جودة وأقل سعراً، ويمهد لهم الطريق لتعزيز منافستهم وكسب الأسواق بصورة اقتحامية مذهلة... لقد كانت الكمية الضخمة من الرخص التقنية المتنوعة من أهم الأسباب التي ساعدت اليابانيين على بناء قاعدتهم الصناعية المتطورة، ومن المذهل أن ما دفعته اليابان مقابل كل هذه العقود وعلى مدى هذه السنوات القليلة لم يتجاوز مبلغ ١٧ مليار دولار أمريكي، والذي يمثل جزءاً بسيطاً جداً من الميزانية السنوية للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية ! لقد أثبت اليابانيون في هذا المجال مثل العديد من مجالات التنمية الأخرى بأنهم ذوو بصيرة نافذة، فقد كان أمامهم طريقان لتنمية وتطوير التقنية اليابانية: إما صنعها بأنفسهم أو شرائها من الخارج. وكان قرارهم حاسماً وهو اختيار البديل الثاني أي شراء التقنية، أما بالنسبة لبائعي التقنية فقد كانت النتيجة مدمرة، فالتقنية التي يبيعونها لليابانين تعود إلى أسواقهم في شكل أجود محدثة لهم كابوساً ومنافسة مزعجة، ولكن البائعين كانوا ينظرون إلى عملية البيع باعتبارها صفقة تجارية ومصدراً للدخل ولم يخطر في بالهم ما يمكن أن يحدثه ذلك من تطورات ومنافسة تهدد مصالحهم ومراكزهم، وهي الحقيقة التي لم يكتشفوها إلا مؤخراً مما أحدث لديهم رد فعل ليس في مواجهة اليابان فقط، ولكن كمبدأ عام في نقل التقنية لجميع الدول، وبدأت تبرز عبارات مثل "نحن نريد الآن أن نبيع حليباً أكثر من أن نبيع بقراً"!!

الأزمة المالية والركود

عانت اليابان كسائر الدول المتقدمة من تبعات أزمة الرهن العقاري حيث انخفض انفاق المستهلكين لديها وارتفع الين الياباني الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرتها وانهارت اسواقها وتراجع طلب السيارات وازدات نسبة العاطلين عن العمل الأمر الذي أدى الحكومة اليابانية إلى الإعلان عن انتهاء أطول فترة ازدهار اقتصادي للبلاد في سبتمبر ٢٠٠٨ ومع اشتداد الازمة وتراجع الاقتصاد بكل قطاعاته اعلنت الحكومة اليابانية رسميا دخول الركود للمرة الأولى منذ سبع سنوات.

الفصل الحادي عشر

تحليل لنظم الاقتصاد الإسلامى

الفصل الحادي عشر

تحليل لنظم الاقتصاد الإسلامى

الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ويعتبر محمد باقر الصدر أول من وضع مصنّف في الاقتصاد الإسلامي[بحاجة لمصدر] هو إقتصادنا، وقد تمت ترجمته إلى أكثر من لغة، وإلى اليوم يتم تدريسه في عدة جامعات.

ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة.

عقيدة الاقتصاد الإسلامي

- المال مال الله والإنسان مستخلَف فيه: وبذلك فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا. فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.
- دور المال: المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع. فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة).

خصائص الاقتصاد الإسلامي

أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي يمكن تصنيفها كما يلي:

شروط البائع والمشتري، والمبيع

يقدم الإسلام نظرة واضحة لموضوع الشروط والقواعد في كل الحياة ومن ضمنها التجارة، فقد حدد الإسلام ثلاث شروط لمن يود البيع أو الشراء وهي:

- **البلوغ:** لا يجوز لمن لم يبلغ الحلم أن يبيع ويشتري ويؤخذ ببيعه وشراءه، وفي حين أجاز الشارع شراء الصغير للأشياء اليسيرة، فقد نهي عن الأخذ ببيعه.
- **العقل:** لا يجوز بيع وشراء المجنون، وعلى عكس الصغير الذي يجوز أن يشتري الأشياء اليسيرة فإن المجنون لا يجوز له ذلك.
- **عدم الحظر عليه:** الشخص المحظور عليه بسبب الإفلاس أو السفه لا يجوز له أن يشتري أو يبيع في أي حال من الأحوال.

هذا وقد حدد الإسلام أيضاً شروطاً للأشياء المبيعة، وهي:

- **التراضي:** لا يتم البيع والشراء إلا بالتراضي لقوله تعالى (إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) (النساء:٢٩).
- **انطباق شروط البائع والمشتري على طرفا العقد:** وهي الشروط السابق ذكرها.
- أن يكون مالاً متقوماً: لا يجوز بيع الأشياء النجسة والمحرمة، كالميتة والخنزير والخمر.. إلخ.
- **أن يكون مملوكاً أو مؤذوناً له في بيعه:** لا يجوز أن يبيع الشخص ما ليس ملكه، طالما أن لم يؤذن له في ذلك، وفي حال قام إنسان ببيع ما ليس ملكه فهو يعتبر من بيع الفضولي وله قواعد الخاصة به.
- **أن يكون مقدوراً على تسليمه:** لا يجوز بيع ما لا يمكن تسليمه، كبيع السيارة التي سأشتريها العام القادم.
- **أن يكون معلوماً ومحدداً:** لا يجوز قول سأبيعك إحدى سياراتي بمبلغ كذا وكذا، لأنه لم يحدد أي سيارة سيبيعه إياها.
- أن يكون الثمن معلوماً: يجب تحديد الثمن قبل العقد وإلا فإنه فاسد.

القواعد الاقتصادية

- **المشاركة في المخاطر:** و هي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، و هي الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشاركة في الربح والخسارة، هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، و هي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.
- **موارد الدولة:** لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي. و هي أشبه شيء بالضرائب. لكنها ضرائب على المدخرات، لتشجع على الإنفاق بدلا من الكنز. مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.
- **الملكية الخاصة:** يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وأن لا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة يحتاجها العامة. و هو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.
- **الملكية العامة:** تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع. وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.
- نظام المواريث في الإسلام، يعمل نظام المواريث على تفتيت الثروات وعدم تكدسها. حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.
- **الصدقات والأوقاف:** وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام.
- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب

- مراقبة السوق ولكن دون التدخل في تحديد السعر عن طريق بما يسمى المحتسب.
- الشفافية - حض الإسلام على الشفافية من خلال منع رسول الله -صلى الله عليه و آله وسلم- التجار من تلقي القوافل القادمة (منع تلقي الركبان).
- تمييز ما يقع ضمن الممتلكات العامة أو الفردية وليس معناه التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ولكن التمييز يعنى تبعا للقاعدة الفقهية دفع الضرر العام بالضرر الخاص

المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي

- تحريم الربا: الربا محرم في الإسلام. بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة.قال تعالى:"... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا..." البقرة ٢٧٥
- تحريم الاحتكار:وهو محرم من السنة والأحاديث النبوية الشريفة. لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم. وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر.
- تحريم الاتجار في القروض: القروض هي إحدى صور المال. فلا يجوز الاتجار به، إذ أن المال لا يباع ولا يشترى.
- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد - وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- تحريم بيع الغرر، وبيع الغرر هو بيع غير المعلوم، مثل بيع السمك في الماء، أو أنواع المقامرة التي نراها منتشرة في مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف، اتصل على رقم كذا لتربح أو أرسل رسالة لتربح. و هي كلها من صور المقامرة التي حرمها الله عز وجل.
- تحريم الاتجار في المحرمات، فلا يجوز التربح من ماحرّم الله عز وجل، من التجارة في الخمور أو المخدرات أو الدعارة أو المواد الإباحية المختلفة، وغيرها من المحرمات، لأنها لا تعتبر مالاً متقوماً في الإسلام.

- تحريم بيع العينة، وهو شكل من أشكال التحايل على الربا، حيث يقوم الفرد بشراء شيء ما من شخص على أن يتم السداد بعد مدة، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى إلى صاحبها بسعر أقل من الذي اشتراه به فيقبض الثمن، ثم يعود بعد المدة المتفق عليها ويقوم بدفع المبلغ الذي يكون أكثر من المبلغ الذي قبضه، فيكون هذا ظاهره بيع وباطنه ربا، فحرمه الإسلام جمهوراً، قال رَسُولَ الإسلام صلى الله عليه و آله وسلم: " اِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَاَخَذْتُمْ اَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاً لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا اِلَى دِينِكُمْ "

نظرة الإسلام للسوق

يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد حيث أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق ولم ينه النبي محمد صلى الله عليه و آله وسلم الصحابة عن التجارة لا بل أن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء مثل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف،وغيرهم.

الأدوات الاستثمارية في النظام الإسلامي

- **المضاربة:** وهي أن يدفع صاحب المال مالاً لصاحب العمل، أو المؤسسة الاستثمارية من أجل استثماره له، على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة محددة من الربح، وليس من أصل المال، وهذا يحقق قدرا أكبر من العدالة في التوزيع عما يحقق النظام الربوي. ولا يتم توزيع الربح إلا بعد استعادة أصل رأس المال.
- **المرابحة:** وهي أقرب شيء للتجارة العادية، أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى. سواء كان هذا البيع الأخير آجلا أو تقسيطاً أو نقداً.

- **المشاركة:** في المشاركة يكون الأطراف مشاركون بالمال والجهد، أو بأحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم. ويتشاركون في تحمل الربح والخسارة.
- **الإجارة:** أن يشتري صاحب المال أو المستثمر عقاراً أو معدّات بغرض تأجيرها. ويكون هذا الإيجار، بعد مصروفات الصيانة، هو ربح النشاط التجاري.
- **السَلَم:** وهي الصورة العكسية للبيع الآجل، ففيها يتم دفع المال مقابل سلعة آجلة. على أن تكون السلعة محددة وموصوفة وصفا يرفع الخلاف.

يمكن تقسيم الاقتصاد أو تصنيفه إلى أنواع عدة، أهمها:

- اقتصاد جزئي واقتصاد كلي
- اقتصاد إيجابي "وصفي" واقتصاد معياري
- أنواع أخرى من مدارس الأفكار الاقتصادية

أحد استعمالات الاقتصاد هي شرح كيفية عمل النظم الاقتصادية، وما الذي يربط أطراف هذه النظم من علاقات ضمن إطار المجتمع. تطبق أساليب التحليل الاقتصادي بشكل متزايد على المجالات التي تتعلق بالأفراد (بما فيهم الرسميون) الذين يقومون باختياراتهم ضمن إطار المجتمع، كمثال على ذلك، الجريمة، التعليم، الأسر، الصحة، القانون، السياسة، الدين، مؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى الحرب.

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير ثروة الأمم The Wealth of Nations عام ١٧٧٦. ويعرّف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد السياسي بأنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين: الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات، أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل

متواصل، والثاني، تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات. وفي كتابه ثروة الأمم يشير آدم سميث إلى الاقتصاد بمصطلح (الاقتصاد السياسي – Political Economy) إلا أن هذا المصطلح استبدل تدريجياً في الاستعمال العام بمصطلح (الاقتصاد Economics) وذلك بعد عام ١٨٧٠ بالإضافة أول من أستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي رجل دين فرنسي يدعى أنطوان ديمونكريتيان و أول من تعامل بجدية مع علم الاقتصاد هم الفيزوقراطيين حيث أمنوا بالزراعة كمصدر صافي للربحWALIDPATO

مجالات الاقتصاد

يمكن تصنيف المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد بشكل متنوع ومتعدد، إلا أنه بشكل أساسي يهتم بنوعين من التحليل الاقتصادي هما الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

الاقتصاد الجزئي

يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (بما فيهم الأفراد والشركات) وطريقة تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية، وندرة الموارد، والأنظمة الحكومية. السوق هنا قد تشمل السلعة المنتجة كالذرة على سبيل المثال، وقد تكون خدمة من كلب الإنتاج]] كالبناء مثلاً. هذا التحليل يقوم على نظرية دراسة مجموع كميات الطلب من قبل المشترين وكميات العرض من قبل البائعين عند كل نقطة سعر محتمل للوحدة المنتجة. وانطلاقاً من دراسة كل من العرض والطلب بشكل غير منفصل يتوصل التحليل الاقتصادي الجزئي لتوصيف الكيفية التي تصل بها السوق إلى حالة التوازن الاقتصادي للسعر والكمية، أو الاستجابة لمتغيرات السوق عبر الزمن. وهذا ما يطلق عليه في الشائع تحليل دراسة العرض والطلب.

هيكلية السوق مثل سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار تعتبر هنا من العوامل المؤثرة على درجة كفاءة السوق. هذا وينطلق مفهوم التحليل من فرضية مبسطة بأن سلوك الأسواق الأخرى يبقى ثابتاً وهذا ما يطلق عليه تحليل التوازن الجزئي، أما نظرية تحليل التوازن العام تسمح بالتغيرات في مختلف الأسواق بما فيها حركة السوق وتفاعلها تجاه التوازن الاقتصادي.

الاقتصاد الكلي

يهتم الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، ليوضح تأثير العوامل الاقتصادية على اقتصاد البلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التشغيل (معدلات التوظيف)، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الاستثماري ومكوناته. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية

والسياسة المالية المتبعة في البلد. ومنذ ستينات القرن العشرين، أخذ التحليل الاقتصادي الكلي يأخذ منحى أكثر تكاملاً، وبرزت فيه نماذج جديدة كتحليل القطاعات على أساس جزئي، رشد اللاعبين الاقتصاديين، الاستخدام الكفء لمعلومات السوق، المنافسة غير الكاملة. التحليل الاقتصادي الكلي يهتم أيضاً بالعوامل ذات التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد ونمو الدخل القومي. وكمثال على هذه العوامل نذكرن تراكم رأس المال، التطور التكنولوجي (التقني)، ونمو قوة العمالة.

المحاولات للتوحيد بين هذه الفرعين أَو إلغاء التمايز بينهما كَانَ مُحَفّزاً مهماً في مُعظم الفكر الاقتصادي في المرحلة الأخيرةِ، خصوصاً في اواخر السبعينات وأوائِل الثمانينات. توجد اليوم وجهة تجمع على ضرورة أن يكون الاقتصاد الكلي الجيد مؤسس على بنى الاقتصاد الجزئي الصلبة. بكلمة أخرى، هيكلية الاقتصاد الكلي يَجِبُ أَنْ تكون مدعمة بشكل واضح من قبل الاقتصاد الجزئي.

الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية الاقتصادية الكمية

يعتمد الاقتصاد كمادة أكاديمية بشكل أساسي على الأساليب الرياضية، إلى جانب اعتماده على الأساليب الأدبية. يتم اعتماد الأساليب الرياضية والكمية لأغراض تحليل اقتصاد ما بدقة، أو لتحليل مناطق بعينها داخل الاقتصاد. وكأمثلة على هذه النماذج والأساليب في التحليل نذكر:

الاقتصاد الرياضي

يطلق مصطلح "اقتصاد رياضي" على تطبيق المناهج الرياضية للشرح وتفسير النظرية الاقتصادية بطرق رياضية أو لحل المسائل الاقتصادية المطروحة. ويستخدم الاقتصاد الرياضي أساليب تحليل التفاضل والتكامل ومناهج المصفوفات الجبرية. وأشاد الكتّاب الاقتصاديون بالفوائد الكبيرة لهذا الأسلوب والمتمثلة بإتاحة صياغة واشتقاق مفتاح العلاقات في النموذج الاقتصادي بوضوح، وصرامة، وبساطة. وقد حدد (بول سأمويلسون) في كتابه "أساسيات التحليل الاقتصادي" عام

١٩٤٧، البنى الرياضية العامة في عدة مجالات اقتصادية عن طريقها يتم تحليل المسائل والقضايا الاقتصادية بطريقة كميه يمكن ان يعبر عنها بنظريات ومعادلات كما فعل بعض علماء الاقتصاد الحائزين على جوائز نوبل في الاقتصاد كالعالم جون فوربس ناس عن نظريته " نظرية التوازن " و هي اعتمادها الاساسى جاذبا رياضيا بحت

الاقتصاد القياسي

تطبق في الاقتصاد القياسي الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات المنبثقة من النماذج الاقتصادية. مثال، قد تفترض نظرية ما أن الشخص المتعلم يكسب دخلاً –بالمعدل- أعلى من الدخل الذي يكسبه شخص مشابه له بجميع الخصائص إلا أنه غير متعلم (أو اقل مستوى تعليمي). هنا يأتي الاقتصاد القياسي فيقيس قوة العلاقة وأهميتها الإحصائية. ويستعمل أسلوب الاقتصاد القياسي لاستنتاج تعميمات كمية، كإيجاد علاقة بين معطيات موجودة مسبقاً والتنبؤ بما ستكون عليه الحال في المستقبل.

الحسابات القومية

تعد الحسابات القومية (المحاسبة القومية) وسيلة تتضمن الحسابات القومية الفروع التالية: حسابات الدخل القومي والإنتاج (NIPA) وينتج عنها تقديرات للقيمة النقدية لمخرجات ومدخلات الاقتصاد خلال سنة أو ربع سنة، وتمكن حسابات الدخل القومي المسؤولون من تتبع أداء الاقتصاد ومكوناته خلال الدورات الاقتصادية أو فترات أطول. وتشمل الحسابات القومية أيضا رأس المال، الثروه القومية، وتدفقات رأس المال الدولي.. كانت الإدارة ممارسة ولم تكن علم

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

الأفكار الاقتصادية البدائية

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية والحضارة العربية. وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون

إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، و شاناكيا Chanakya (340 – 293 ق. م) رئيس وزراء الإمبراطور الأول لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا، والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون صاحب (مقدمة ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي. ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرين ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لـ "علم الاقتصاد". ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبياً. لاحقاً قامت مدرستان أقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)، والمدرسة التجارية (المركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام "القومية الاقتصادية" و"الرأسمالية الحديثة" في أوروبا.

الاقتصاد الكلاسيكي

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب آدم سميث اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة.

و من وجهة نظر آدم سميث، فإن الاقتصاد المثالي، هو نظام السوق ذاتي التنظيم (Self- Regulating Market System) حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً "أوتوماتيكياً". وقد وصف "سميث" آلية عمل السوق بـ"اليد الخفية" التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. في كتاباته، أخذ "آدم سميث" بعض أفكار ونظريات المدرسة الطبيعية في الاقتصاد "الفيزيوقراطية" ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض (الزراعة) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

الاقتصاد الماركسي

أسسه المفكر الاقتصادي كارل ماركس الذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الطبقات الأخرى وخصوصاً الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصة، وبعد ذلك تقود الطبقة العاملة دولتها وتسمى في العلوم الماركسية دولة " ديكتاتورية البروليتاريا " وتعبر بهذه الدولة إلى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في توزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي، ولنا أن نذكر حيال ذلك ماحدث للماركسية بجميع جوانبها العلمية بحيث إنها أصبحت في طور النسيان وهذا السبب يعود ليس في تناقض مبادئها أو فشلها كما يعتقد البعض بل الجهل بها والإنحراف والانقلاب الذي حدث لها في بداية ستينيات القرن الماضي حيث جرى الانقلاب عليها من قبل المدعو " نيكيتا خروشتشوف " بإنتصارة للطبقة الوسطى وخاصة شريحة العسكر كأقوى مكوناتها، إنهيار الإتحاد السوفيتي لم تكن خلفة العلوم الماركسية بل الطبقة البرجوازية.

الاقتصاد الكينزي

اسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصا ابان الكساد الكبير. يعتقد ان الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيرا يكتفي بشكر الاقتصادي سميث

على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وان الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكنزي انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

مدارس وفروع اقتصادية أخرى

- يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يُقسّمَ الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة و هذا لا يُلائمُ دائماً بعناية التصنيفِ الدقيقِ الكبيرِ. هذه الفروع الجزئية تتضمّنُ:

اقتصاد دولي، اقتصاديات عمل، اقتصاديات رفاهية، اقتصاديات عصبية، اقتصاد معلوماتِ، اقتصاديات موارد، اقتصاد بيئي، اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاد منزلي، اقتصاديات تنمية، وجغرافية اقتصادية.

هناك أيضاً منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذي يصنفون وفق النظرياتِ المهمة.

- المثال الأهمّ قَدْ يَكُون الاقتصاد القياسي، الذي يُطبّقُ التقنياتَ الإحصائيةَ على دراسةِ البيانات الاقتصادية. الاقتصاد الرياضي الذي يَعتمدُ على الطرقِ الرياضيةِ، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي.
- اتجاه آخر أكثرُ حَداثةً، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرة microeconomics، وهو يَستعملَ من علم نفس اجتماعي مفاهيم مثل (اقتصاد سلوكي) و طرق (اقتصاد تجريبي) لفَهْم الانحرافاتِ عن تنبؤاتِ الاقتصادِ neoclassical.

الاقتصاد التطوّري يشكل نظرية مبتكرة تتماشى مع التوجهات التي تُريدُ فَهْم دورِ ' الروتينات في قيادة تطور السلوك.

يمكن اعتماد تصانيف أخرى أيضا. مالية كَانتْ تقليدياً تعتبر جزء من الاقتصاد بما أن كنتائجه الأساسية تظهرُ طبيعياً مِنْ الاقتصاديات الصغيرة ؛ لكن أَسّسَ اليوم كعلم مستقل عملياً، مع أنه وثيق الصلة بالفروع الأخرى للاقتصاد.

لقد كَانَ هناك اتجاهُ متزايدُ للأفكارِ والطرقِ في الاقتصادِ التي يمكن تطبيقها في السياقاتِ الأوسعِ. بما أن التحليلَ الاقتصادي يُركّزْ على إتّخاذ القراراتِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُطبّقَ، بدرجاتِ متفاوتة من النجاحِ، على أيّ حقل يتضمن أناسا يُواجهونَ بدائلِ أو خيارات ؛ تعليم، زواج، صحة، الخ. فهو يشكل نظرية الخيار العام تدرس أيضا

كيف يمكن للتحليل الاقتصادي أَنْ يُقدّمَ حلولا إلى تلك الحقولِ التي اعتبرتْ تقليدياً خارج الاقتصادِ. تَتداخلُ مناطقُ البحث في الاقتصادِ مع مناطق تابعة لعلومِ الاجتماعيات الأخرى، بما فيها العلوم السياسية وعلم اجتماع. الاقتصادَ السياسيَ الأكثر شيوعا يُدْعَى غالبا بشكل غير دقيق رأسمالية.

أهم نواحي الاقتصاد التي تسترعي الانتباه: تخصيص مصدرِ، الإنتاج، التوزيع، التجارة، والمنافسة.

يمكن للاقتصاد أن يطبق من حيث المبدأ على أيّ مشكلة تَتضمّنُ الاختيارَ ضمن شروط الندرةِ أَو شروط اقتصاديةِ حاسمةِ. انظر قيمة.

بَعْض الاقتصاديين يَستعملونَ السعر والعرض والطلب لخَلْق نماذج اقتصادية تَتوقّعَ نتائجَ القراراتِ أَو الأحداثِ.

كما تسند للنماذج مهام أخرى حيث يُمْكِنُ لها أَنْ تُحلّلَ سلوكَ المجتمعاتِ الكاملةِ أيضاً. (انظر أيضاً علم اجتماع، اقتصاد سياسي، تاريخ)

تقليدياً يرتكز الاقتصاد على إرضاءِ الحاجات الماديةِ وهذا يَبْقى بؤرةَ الاقتصادِ. بما أن جوهر الاقتصادِ يَدْرسُ الحوافزَ، أَو جْعلُ الاختيار محصورا بقيودِ، فإن المواضيع المدروسة واسعة، كما توسع الاقتصاديين في دراسة كافة المواضيع المتراوحة مِنْ الزواج إلى عقوبةِ الموت والنظم السياسية المثاليةِ.

الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ويعتبر محمد باقر الصدر أول من وضع مصنّف في الاقتصاد الإسلامي[بحاجة لمصدر] هو إقتصادنا، وقد تمت ترجمته إلى أكثر من لغة، وإلى اليوم يتم تدريسه في عدة جامعات.

ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة.

عقيدة الاقتصاد الإسلامي

تقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدأين:

- **المال مال الله والإنسان مستخلف فيه:** وبذلك فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا. فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.
- **دور المال:** المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع. فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة).

خصائص الاقتصاد الإسلامي

أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي يمكن تصنيفها كما يلي:

شروط البائع والمشتري، والمبيع

يقدم الإسلام نظرة واضحة لموضوع الشروط والقواعد في كل الحياة ومن ضمنها التجارة، فقد حدد الإسلام ثلاث شروط لمن يود البيع أو الشراء وهي:

- **البلوغ:** لا يجوز لمن لم يبلغ الحلم أن يبيع ويشتري ويؤخذ ببيعه وشراءه، وفي حين أجاز الشارع شراء الصغير للأشياء اليسيرة، فقد نهي عن الأخذ ببيعه.
- **العقل:** لا يجوز بيع وشراء المجنون، وعلى عكس الصغير الذي يجوز أن يشتري الأشياء اليسيرة فإن المجنون لا يجوز له ذلك.
- **عدم الحظر عليه:** الشخص المحظور عليه بسبب الإفلاس أو السفه لا يجوز له أن يشتري أو يبيع في أي حال من الأحوال.
- هذا وقد حدد الإسلام أيضاً شروطاً للأشياء المبيعة، وهي:

- **التراضي:** لا يتم البيع والشراء إلا بالتراضي لقوله تعالى (إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) (النساء:٢٩).
- **انطباق شروط البائع والمشتري على طرفا العقد:** و هي الشروط السابق ذكرها.
- **أن يكون مالاً متقوماً:** لا يجوز بيع الأشياء النجسة والمحرمة، كالميتة والخنزير والخمر.. إلخ.
- **أن يكون مملوكاً أو مؤذوناً له في بيعه:** لا يجوز أن يبيع الشخص ما ليس ملكه، طالما أن لم يؤذن له في ذلك، وفي حال قام إنسان ببيع ما ليس ملكه فهو يعتبر من بيع الفضولي وله قواعد الخاصة به.
- **أن يكون مقدوراً على تسليمه:** لا يجوز بيع ما لا يمكن تسليمه، كبيع السيارة التي سأشتريها العام القادم.
- **أن يكون معلوماً ومحدداً:** لا يجوز قول سأبيعك إحدى سياراتي بمبلغ كذا وكذا، لأنه لم يحدد أي سيارة سيبيعه إياها.
- **أن يكون الثمن معلوماً:** يجب تحديد الثمن قبل العقد وإلا فإنه فاسد.

القواعد الاقتصادية

- **المشاركة في المخاطر:** و هي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، و هي الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشاركة في الربح والخسارة، هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، و هي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.
- **موارد الدولة:** لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي. و هي أشبه شيء بالضرائب. لكنها ضرائب على المدخرات، لتشجع على الإنفاق بدلا من الكنز. مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.

- **الملكية الخاصة:** يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وأن لا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة يحتاجها العامة. و هو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.
- **الملكية العامة:** تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع. وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.
- نظام المواريث في الإسلام، يعمل نظام المواريث على تفتيت الثروات وعدم تكدسها. حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.
- **الصدقات والأوقاف:** وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام.
- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب
- مراقبة السوق ولكن دون التدخل في تحديد السعرعن طريق بما يسمى المحتسب.
- الشفافية - حض الإسلام على الشفافية من خلال منع رسول الله -صلى الله عليه و آله وسلم- التجار من تلقي القوافل القادمة (منع تلقي الركبان).
- تمييز ما يقع ضمن الممتلكات العامة أو الفردية وليس معناه التفرقة بين الممتلكات العامة والخاصة ولكن التمييز يعنى تبعا للقاعدة الفقهية دفع الضرر العام بالضرر الخاص

المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي

- **تحريم الربا:** الربا محرم في الإسلام. بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة.قال تعالى:﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا ﴾ البقرة ٢٧٥
- **تحريم الاحتكار:**وهو محرم من السنة والأحاديث النبوية الشريفة. لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم. وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر.
- **تحريم الاتجار في القروض:** القروض هي إحدى صور المال. فلا يجوز الاتجار به، إذ أن المال لا يباع ولا يشترى.
- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد - وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- تحريم بيع الغرر، وبيع الغرر هو بيع غير المعلوم، مثل بيع السمك في الماء، أو أنواع المقامرة التي نراها منتشرة في مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف، اتصل على رقم كذا لتربح أو أرسل رسالة لتربح. و هي كلها من صور المقامرة التي حرمها الله عز وجل.
- تحريم الاتجار في المحرمات، فلا يجوز التربح من ماحرّم الله عز وجل، من التجارة في الخمور أو المخدرات أو الدعارة أو المواد الإباحية المختلفة، وغيرها من المحرمات، لأنها لا تعتبر مالاً متقوماً في الإسلام.
- تحريم بيع العينة، وهو شكل من أشكال التحايل على الربا، حيث يقوم الفرد بشراء شيء ما من شخص على أن يتم السداد بعد مدة، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى إلى صاحبها بسعر أقل من الذي اشتراه به فيقبض الثمن، ثم يعود بعد المدة المتفق عليها ويقوم بدفع المبلغ الذي يكون أكثر من المبلغ الذي قبضه، فيكون هذا ظاهره بيع وباطنه ربا، فحرمه الإسلام جمهوراً، قال رَسُولَ الإسلام صلى الله عليه و آله وسلم: " إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَاَخَذْتُمْ اَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاًّ لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا اِلَى دِينِكُمْ "

نظرة الإسلام للسوق

يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد حيث أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق ولم ينه النبي محمد صلى الله عليه و آله وسلم الصحابة عن التجارة لا بل أن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء مثل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف،وغيرهم.

الأدوات الاستثمارية في النظام الإسلامي

- المضاربة: و هي أن يدفع صاحب المال مالاً لصاحب العمل، أو المؤسسة الاستثمارية من أجل استثماره له، على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة محددة من الربح، وليس من أصل المال، و هذا يحقق قدرا أكبر من العدالة في التوزيع عما يحقق النظام الربوي. ولا يتم توزيع الربح إلا بعد استعادة أصل رأس المال.
- المرابحة: وهي أقرب شيء للتجارة العادية، أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى. سواء كان هذا البيع الأخير آجلا أو تقسيطاً أو نقداً.
- المشاركة: في المشاركة يكون الأطراف مشاركون بالمال والجهد، أو بأحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم. ويتشاركون في تحمل الربح والخسارة.
- الإجارة: أن يشتري صاحب المال أو المستثمر عقاراً أو معدّات بغرض تأجيرها. ويكون هذا الإيجار، بعد مصروفات الصيانة، هو ربح النشاط التجاري.
- السَلَم: وهي الصورة العكسية للبيع الآجل، ففيها يتم دفع المال مقابل سلعة آجلة. على أن تكون السلعة محددة وموصوفة وصفا يرفع الخلاف.

الفصل الثاني عشر

تحليل للتطور الاقتصادي

في البلاد النامية

الفصل الثاني عشر

تحليل للتطور الاقتصادي في البلاد النامية

التطور الاقتصادي في البلاد النامية

موضوع تطور بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية مسألة لم يسبق لها مثيل في محتواها الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي، فلم يسبق للبلدان المتطورة في أوربا الغربية ولا للولايات المتحدة واليابان أن واجهتها في حينها. وكذلك لم تطرح هذه المسألة مطلقاً، بالشكل الذي نجدها عليه في النسق اليومي في الحياة الاجتماعية للدول الفتية، في الدول النامية، فما هي خصوصية هذه المسألة إذا؟ وما الذي يميّزها عن المسائل التي واجهتها الدول المتطورة؟ وما هو العامل الجديد الذي أدخلته إليها الثورة العلمية والتقنية؟

إن مسألة تطور البلدان النامية، في مظهرها العام، يمكن أن تصاغ على الشكل التالي: تجاوز التخلف ونمط التطور التابع. لكن هذه الصيغة العامة، بل وحتى مفهوم التخلف والتأخر، قد أولت تأويلات مختلفة في المنشورات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية، الماركسية وغير الماركسية.

أما العلم المعاصر فلم يستطع أن يخلق أية نظرية موحدة عن التخلف ولم يتمكن من إبراز العوامل الرئيسية ذات العلاقة بمصدر هذه الظاهرة ولا البرهان على علاقة سببية فيما يتعلق بظهور التخلف وبالخصائص والقوانين الميلية في التطور الخاصة بالرأسمالية العالمية وفي اعتقادنا أن الإشكال المنهجي الأساسي في المفاهيم الغربية كامن، في أنها تحاول إدخال تطور البلدان النامية في ما يشبه بذلك القاطع للطريق الذي كان يسلب المسافرين كل ما لديهم، ثم يمددهم على سرير حديدي ويقطع أرجلهم إن كانوا أطول من سريره، أو يمطهم إن كانوا اقصر منه ومن المراحل التاريخية التي مرت بها البلدان الرأسمالية الغربية، ويعرضون بالتالي، من اجل حل هذه المسألة، نماذج شتى من التطور الرأسمالي. كما تعطي مؤلفات

العديد من الكتاب الغربيين تفسيرا وحيد الجانب لأهمية الثورة العلمية التقنية بالنسبة لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتبدل في الغالب شكل الظروف الدولية التي يتم فيها تطور تلك البلدان.

وهذا التنافر، الذي يبرز في هذه النظريات فيما يتعلق بطريقة تفسيرها لمفهوم التخلف، يبدأ بتعريف آلية التطور. فان بعض العلماء يأخذون معايير ودلائل مختلفة من اجل تمييز التخلف، لكن معاييرهم ودلائلهم بصورة عامة ذات طابع كمي. وعلى هذا الشكل يتحدد أيضاً المحتوى ذاته لمفاهيم التطور، وكذلك تتحدد التوصيات العلمية المقدمة. أما بالنسبة للمقدمة المنهجية الجوهرية فهي المقدمة نفسها دائماً: البلدان النامية تتبع نفس الخط الذي سارت عليه البلدان الرأسمالية ولذلك كانت احتمالات تطور البلدان الأولى تقوم على إمكانيتها في تخطي تلك المسافات حسب هذه الوتيرة أو تلك،ويتم هذا بالطبع، تبعاً للطريق التي عبدتها الدول الغربية.

والطابع المميز لمعظم النظرات الغربية إلى تطور البلدان النامية، هو رفضها تحليل التخلف على أنه ظاهرة من نظام ذي اوجه متعددة يشتمل على كل مظاهر التطور المعاصر من تاريخية ـ اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية وثقافية، في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وأن نظرية المراحل التي يقدمها و.روستوو والتي تتطابق اطروحاتها الأساسية مع نظريات، أرون، وك، كلارك، أو أنها قريبة منها هي نظرية ذات أهمية فريدة من وجهة النظر التصورية (و. روستوو أستاذ في جامعة كمبردج).

ومن المعلوم أن النمو الاقتصادي في رأي روستوو، يجتازخمس مراحل:

١. (المجتمع التقليدي)،
٢. (المرحلة الانتقالية) التي تتجمع خلالها الشروط من اجل الوصول إلى
٣. مرحلة (الإقلاع) (take-off) التي تتصف بتحولات عميقة في الاقتصاد وفي البنية الاجتماعية في البلد ويتم على أثرها الوصول إلى
٤. مرحلة (النضج) التي يؤدي تطورها إلى

٥. (المجتمع الاستهلاكي) حسب هذا المخطط، فان البلدان النامية موجودة في مستوى يقابل المرحلتين الأوليتين، وهي تعاني حاليا من الصعوبات المميزة لمرحلة (الإقلاع) وقد بدأ البعض منهما (الإقلاع) بالفعل.

ومن المهم أن نشدد، والحالة هذه، على أن مميزات مراحل النمو الاقتصادي في كل البلدان تبقى ثابتة بغض النظر عن العصر. فان المجتمع التقليدي في إنكلترا ما قبل الرأسمالية، هو على سبيل المثال في رأي روستوو من حيث المبدأ، مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولا تعطى أية أهمية هنا، لواقع أن ظروف التطور قد تبدلت بشكل جوهري، بل ينظر إلى كل مرحلة على أنها قالب ثابت لايمكن تبديله، وشيء محدد في كل نقاطه بمؤشرات لا تغير فيها.

وبالتالي فإن نظرية المراحل تحمل طابعاً إلزاميا ومعادياً للتاريخ. و هذا يصح بالدرجة الأولى، فيما يتعلق بطروحاتها التصورية الأساسية. فالمجتمعات في تلك الطروحات محرومة من مميزاتها الحقيقية التي تؤول إلى تمييز بعضها عن بعض وتستبدل تلك المميزات بمزيج انتقائي من المعايير التقنية والاقتصادية. وبالتالي فان البلدان ذات النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة، رتبت متدرجة في خط من التطور عبر مراحل معرّفة ـ اعتباطياً. وأن نظرية روستوو ليست جديرة بأن تعطي تفسيراً معقولاً للمسألة التي يطرحها تطور البلدان النامية.

وليس من المدهش، أن يوجه إليها النقد، والنقد القاسي أحيانا، من قبل منظري الرأسمالية المشهورين مثل ب فيلار وف برد، وج.فرسيننة وآخرين.

والواقع انه لا توجد في العلم الغربي نظرية واحدة بشأن تطور البلدان النامية. وتعتبر تلك النظريات بمثابة جزء من الاقتصاد السياسي للرأسمالية، وتقوم على أساس مسلماته النظرية الأولية.

ورغم كل الفروقات الدقيقة والتحفظات الجوهرية أحيانا، فان تلك النظريات تصدر ضمناً عن الفكرة القائلة بأن البلدان النامية ليست محكومة بقوانين موضوعية ملازمة لها، ومتمايزة عن قوانين البلدان الرأسمالية وبعيدة عن خطها العام في

التطور، وهذا الذي نراه في تحليل النظريات العامة ذات العلاقة غير المباشرة بالبلدان النامية، بل ونراه أيضا لدى دراسة المفاهيم والنماذج التي أعدت على أساس ملموس مستمد من تلك الفئة من البلدان.

والمعايير الأساسية للتخلف التي يستخدمها العلماء الغربيون يمكن أن تصنف اصطلاحياً بالطريقة التالية:

معايير تقنية اقتصادية

إن عدداً من الباحثين ممن يعكفون على مسائل البلدان النامية يميلون إلى تفسير مظاهر التخلف بأسباب تقنية واقتصادية محضة. فهم يركزون في مفاهيمهم على هذا المعيار أو ذاك ويوجزون كل تعقيدات التخلف في مقولات اقتصادية كميه.

من بين هذه المعايير التعميمية، الأكثر انتشاراً، هو التركيز على معيار الدخل القومي (أو الداخلي) الإجمالي أو (الدخل الفردي)، وفي هذه الحال، تجري حسابات من اجل استخلاص روابط المؤشر الذي يذظر فيه مع الخصائص الأخرى لمستوى التطور الاقتصادي ومع حالة الموارد البشرية الخ.. ويتعمق التحليل بفضل دراسة ما يطرأ من تطور على التخلف بواسطة حساب وتائر نمو الدخل القومي وتوزعه حسب القطاعات الاقتصادية... الخ. وهذه الأبحاث مدعوة لأن تثبت بأنه يوجد نوع من الارتباط المتبادل بين مستوى الدخل القومي من جهة والتخلف أو درجة التطور الاجتماعي من جهة أخرى، وهكذا تبعاً لهذه النتيجة، يصبح الدخل الفردي الذي يقل عن ٢٥٠ إلى ٥٠٠ دولار مقياسا" للمجتمع الذي يعيش في (المرحلة الانتقالية) أما الدخل الذي يتراوح بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ دولار فهو يختص بالمجتمع الصناعي المتطور.

أن المسائل المتعلقة بالدخل القومي تدرس بصورة جدية من قبل الماركسيين أيضا، مع فارق مبدئي هو انهم يستبعدون بداية المقاربة الضيقة التي تتخذ فيها المؤشرات الكمية كأساس لدى تعريف طابع المجتمع والتطور الاجتماعي ومفهوم التخلف.

ويمكن القول أن الدخل القومي المنخفض، يقابل إجمالا المستوى المنخفض من التطور الاقتصادي. ويبقى أن بلدا"نجح في تأمين دخل قومي مرتفع، كما نرى مثالاً على ذلك في الدول المنتجة للنفط، بشكل خاص، ليس دائماً ولا بالضرورة بلداً متطوراً اقتصادياً، كما وأن حجم الدخل القومي لا يصلح كثيراً بوصفه معيارا" لتمييز البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية. ويجدر أن نشير أيضا، إلى أنه في ظروف الثورة العلمية والتقنية التي رفعت بصورة فجائية دور الموارد البشرية (وخاصة دور الأخصائيين ذوي الإعداد العالي) شوهد انخفاض في أهمية الدخل القومي بوصفه مؤشراً كلياً على الحالة التي يكون عليها الاقتصاد. وهناك معيار آخر يستخدمه الكتاب الغربيون بشكل واسع، هو مستوى تراكم رأس المال (فوير. ب ـ فلر (أستاذ في جامعة اكسفورد)) والأهمية العلمية لهذه المسألة شيء لا يمكن إنكاره. لكن القضية تطرح نفسها بشكل مغاير.

فمن الناحية الأولى،لا يمكن أن يعتبر هذا المعيار مطلقاً. ففي البلدان المنتجة للنفط نلاحظ لدى البعض منها وخاصة في البلدان الأقل تطوراً والتي تعاني من حاجة إلى تحديث اقتصادها ظاهرة معاكسة بالضبط. فلديها فائض من الرساميل تصدّره حتى إلى البلدان الغربية المتطورة.

ومن الناحية الثانية، فانه لا يمكن اعتبار عدم كفاية الرساميل بمثابة مؤشر كاف لتفسير أسباب التخلف ونقص النمو في البلد.

ومن الناحية الثالثة، والأخيرة، فان الانحسار في هذا المؤشر يغدو جلياً اكثر فاكثر بمقدار ما تتنامى الثورة العلمية والتقنية يشهد بهذا، ما يوجه إلى أنصار هذه النظريات من التخلف القائم على هذا المعيار، من نقد من قبل زملائهم الذين يبرزون كل ما في الرأسمال البشري من أهمية.

(ف ـ هاريشون ـ أستاذ اقتصاد في جامعة نيويورك).

معايير من خارج الاقتصاد

وما نزال نجد في الاقتصاد السياسي الغربي محاولات من أجل إنعاش نظريات رجعية عن التخلف مرتكزة على معايير ذات طابع عنصري، وكذلك إعادة تكوين أفكار مهترئة تقول بالحتمية الجغرافية التي بشر بها تلاسيكيو أستاذ الاقتصاد السياسي البورجوازي في عصره أو الآراء الماركسية التي تبشر بالأممية وهذه النظريات والأفكار لا تقدم أية فائدة علمية ولا تستحق أن نوليها كبير اهتمام. وعلينا أن نتوقف عند العامل السكاني الذي يمثل المعيار الأكثر انتشاراً في النظريات المذكورة سابقاً عن التخلف.

و هذه الفكرة كما هو معلوم ليست جديدة، فقد كانت إحدى مسلمات النظرية السكانية المالثوسية، أما الشيء المستحدث فهو تلك المحاولات الجارية من اجل إعادة إحياء هذه النظرية على أرض البلدان النامية ذات الانفجار السكاني الذي لم يسبق له مثيل والتي يبدو أنها تبعث في أنصار تلك النظرية قوة جديدة (أ ـ سيفي ـ أستاذ اقتصاد فرنسي) إن دراسة المسألة السكانية في البلدان النامية والتي نتبينها في المؤلفات الاجتماعية ـ الاقتصادية للغرب، تقدم عدداً كبيراً من النتائج المهمة من حيث التفسير العواملي لمجرى واتجاهات تطور هذه الظاهرة، فقد درست فيها تفصيلياً قضايا مثل قضية النمو السريع في عدد سكان تلك البلدان (ما يدعى بالانفجار السكاني) ونسبة الوفيات والولادات وقصر أمد الحياة، وتركيب السكان تبعاً للسن، وتوزيع السكان على القطاعات الاقتصادية، وخصائص كل من المجتمع المدني والقروي ..الخ. وترتبط هذه القضايا ارتباطاً وثيقاً بمسائل الاستخدام، والأمية، و عدم كفاية رؤوس الأموال و ضعف إنتاجية العمل. ولكن إن كان تحليل الاتجاهات الكمية، المدعوم بمعطيات إحصائية منتخبة بدقة يبدو جدياً بما فيه الكفاية، فإنه ليس ممكنا أن يقال الشيء نفسه عن التقديرات النظرية، وخاصة عن المحاولات التي تجري لإعطاء تعريف مباشر للعلاقات القائمة بين عملية النمو الاقتصادي وعملية النمو السكاني. هذا بغض النظر عن النزوع إلى إضفاء أهمية حاسمة على العامل السكاني في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا

اللاتينية. ومن هذا الجانب، فإن النظريات التي نحن بصددها، بما فيها من طابع تحديد صارم، تبدو تافهة ولا تتمكن من إعطاء تفسير كامل لظاهرة التخلف، ومن باب أولى فهي أعجز من أن تعين الطريق المطلوب اتباعها لحل المسألة التي تقتضيها تطور البلدان النامية...

فالنظريات الحتمية السكانية هذا العيب الجوهري وعلى الأقل، وهو عجزها عن تفسير السبب الذي جعل بعض البلدان النامية بلداناً متخلفة، في حين أنها بعيدة من أن تكون مكتظة سكانياً بل ينقصها السكان. وإذا كان ما يزال بإمكان عامل الاكتظاظ السكاني أن يفسر بعض المشكلات العويصة في بلدان مثل مصر.. والهند الخ..، فإنه غير موجود إطلاقا في كثير من بلدان القارة الأفريقية مثلاً. وهذا هو أحد الأسباب التي لا يمكن لأجلها اعتباره (أي عامل الاكتظاظ السكاني) معياراً شاملاً لتخلف البلدان النامية.

ولم تكن صدفة مطلقاً أن نرى بعض الباحثين (غ. ماير، هـ.مينت وآخرين) بعد أن حصروا الأخطاء الجوهرية في النظريات القائلة بالحتمية السكانية يعكفون بجد على انتقادها أما المفهوم الأكثر تكاملاً من كل ما عداه، مفهوم ج شومينز، فهو تعليل تخلف البلدان النامية بفقدان طبقة أصحاب المشاريع، الطبقة التي يعتبرها بمثابة العامل الأساسي في التطور الاقتصادي، وهذه النظرية تعزو المسألة إلى إيجاد طبقة كهذه فتخطئ بسبب ضيق أفقها الاجتماعي. أما ب. بايروك فهو يشدد بعد أن يتخذ رأيا مخالفاً لهذه النظرية على أن (من الوهم... توقع أن تبنى في البلدان السائرة في طريق التطور طبقة من أصحاب المشاريع الرأسماليين كما كانت الحال في الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فإن هذه الطبقة استطاعت أن تنشأ وأن تلعب دورها خصوصاً، لأن مجموعة من الشروط كانت متوفرة في ذلك الحين، وهي شروط اختفت حالياً تقريباً).

وهناك اقتصاديون غربيون يبدو أنهم يشكون أيضاً فيما يخص إمكانية تجمع شروط مماثلة ويشهد الوضع الذي عليه بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واقعاً

بأن للتطور الرأسمالي فيها حدود ضيقة جداً، فضلاً عن ذلك فإن تجربة البلدان الاشتراكية - والتجربة الحالية لبعض البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكي قد أظهرت بجلاء بأنه لا يوجد أي سبب يجعل عملية التطور الاقتصادي رهناً بوجود طبقة من أصحاب المشاريع الرأسماليين، وغالباً ما تجري هذه العملية فيها، ليس في غياب هذه الطبقة فحسب وإنما رغما عنها أيضاً:

فإن دور أصحاب المشاريع البورجوازيين يتضائل اكثر فأكثر في التطور الاقتصادي.

واخيراً علينا أن نتوقف قليلاً عند معيار آخر من خارج الاقتصاد، هو (العامل الإنساني) النظرات المرتبطة بهذا المعيار ظهرت تحت تأثير الثورة العلمية والتقنية التي أخذت تبرز التعليم على أنه من عوامل التطور في الحقبة المعاصرة. صحيح أن البلدان النامية تتصف بضعف مستوى التعلم فيها، وبانتشار الأمية، والافتقار إلى الأيدي العاملة الماهرة وخاصة إلى الأخصائيين الحاصلين على تعلم ثانوي وعال.

وان في هذا الأمر عائقاً من عوائق تقدمها الاقتصادي. لكن هذا العامل - الأيدي العاملة الماهرة الفنية - لا يمكن اعتباره هو أيضا، معياراِ شاملاً لدى تفسير التخلف وتحديد أسبابه وآفاقه.

معايير ذات طابع بنيوي

يتعلق الأمر هنا وبالدرجة الأولى بالنظريات التي تفسر التخلف بوجود قطاعين مختلفين في اقتصاد البلدان النامية ويجري التشديد في هذه النظريات على أن الطريق المؤدية إلى القضاء على التخلف تمر عبر احتواء أحد القطاعين (التقليدي) من قبل القطاع الآخر (الحديث). وبما أن العلاقات (الرأسمالية) أو (رأسمالية الدولة) تسيطر على الأغلبية الساحقة من البلدان النامية على القطاع الحديث من الاقتصاد، فأننا ندرك بوضوح تام المحتوي الطبقي والأيديولوجي للنظريات الثنائية التي تناضل في سبيل تصنيع على أساس رأسمالي. أما العالم الجزائري أ.كورنا نل فهو بانتقاده لهذه النظرات يلاحظ بحصافة، أن تصفية التخلف لا تتطلب تعديل البنية الاقتصادية

عن طريق امتصاص القطاع التقليدي من قبل القطاع الرأسمالي، وإنما تتطلب تفكيك البنى) واقامة نظام جديد يسيطر فيه القطاع الاشتراكي.

أما الباحثون الماركسيون فإن نظرتهم تصدر عن الفكرة القائلة بأن دراسة المسألة المتعلقة بالثنائية، هي دراسة في غاية الأهمية من اجل فهم التخلف، لكنهم لا يطابقون مع ذلك في دراستهم بين هذا الفهم والثنائية.

ولقد شارك عدد كبير من العلماء الغربيين (أ.غنّاجي، وأ. لويس، ور.نوركس، وب. زوزنشتاين ـ رودان، وس. شاتز وآخرين) في إعداد مفاهيم التفتت القطاعي في اقتصاد البلدان النامية.

فنحن نجد في مؤلفاتهم مواصفات لكل قطاع من الاقتصاد الثنائي، وهم يتحدثون فيها عن خصوصية الروابط المتبادلة بين القطاعات وعن خصوصية الروابط المتبادلة بين القطاعات ومسألة الاستخدام في كل قطاع، الخ.

وعند البعض منهم (غنّجي على سبيل المثال) يتخذ التطور الاقتصادي في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية طابعاً اكثر من ثنائي، بل طابعاً تعددياً.

ورغم أن الباحثين الغربيين المذكورين وآخرين غيرهم كثير، يولون الثنائية أهمية هائلة لدى بحثهم في مسألة التخلف، فانه توجد بينهم فروقات جدية وعلى الأخص فيما يتعلق بقضية آفاق هذه الثنائية. ويعتبر بعضهم أن إلغاء هذه الثنائية ـ وهو الشرط اللازم لحل مسألة التخلف ـ أمر غير ممكن عن طريق احتواء القطاع التقليدي بواسطة القطاع الحديث، ولا يعتبره آخرون (جي.فريسننة على سبيل المثال) أمراً لازما. وهناك علماء يطابقون بين القطاع الحديث والاقتصاد الرأسمالي.

ووجهة النظر المحدودة هذه توجه إليها الانتقادات من قبل أنصار آخرين للنظرة القائلة بالاقتصاد الثنائي.

معايير دولية

النظريات التي تقوم على هذا النوع من المعايير، والنظرية الكلاسيكية المتعلقة بالتبادل الدولي. ترتكز بصورة أساسية على الفكرة القائلة بأن التخلف نتيجة لازمة

للظواهر السلبية التي تترتب على التقسيم العالمي للعمل. ويجدر بنا أن نوضح هنا بأن القضية ليست والحالة هذه إلاّ قضية نظام التقسيم العالمي الرأسمالي للعمل، وليست قضية ظواهر سلبية معزولة فحسب، وإنما هي قضية سمة ملازمة لهذا النظام، ألا وهي طابعه المستغل وغير المنصف. لكن النواة المنطقية المعقولة لهذه النظريات القول بوجود صلة بين التخلف وبين عمليات تطور الاقتصاد الرأسمالي - تضيع في الواقع، في تحليل معطيات تقنية، اقتصادية، اتجاهات التجارة العالمية، العلاقة بين أسعار المواد الأولية واسعار السلع الصناعية، وحركة الرساميل بين البلدان المتطورة والبلدان النامية الخ. ويسمح هذا النوع من الدراسات الملموسة بتفسير عدد كبير من القضايا، وخاصة القضايا ذات القيمة المبدئية، لكنه لا يقدم تحليلا لظاهرة التخلف بحد ذاتها، ولا يعري جذورها ويفكك آليتها التي تبقي عليها فحسب وإنما تزيد حالة التخلف تفاقما في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

بعد هذا التعداد الموجز للأنواع الرئيسية من المعايير الواسعة الاستعمال في نظرات الكتاب الغربيين التي تبتغي تفسير مظاهر التخلف، يجدر بنا أن نضيف أنه تعد على أساسها، ومع نفس العيوب المنهجية بالطبع نماذج متعددة لتنمية اقتصاد بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ورغم تطبيق تقنية اكثر كمالاً في التحليل الاقتصادي ورغم استخدام جهاز رياضي ضخم، فإن هذه النماذج الصحيحة تماما، من حيث منطقها التقني - الاقتصاد الداخلي، تكشف عن كونها غير قابلة للاستعمال في الميدان العملي. ذلك أنها تعكس في الأساس الاقتصاد السوقي للبلدان الرأسمالية العالية التطور.

وتدخل مقاربة كهذه في تناقض مع العمليات الجارية في البلدان النامية، وهي عمليات تتصف بتداخل غريب في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبمظاهر وأشكال جديدة غالباً لم يسبق لها مثيل في البلدان المتطورة. وتضفي الثورة العلمية والتقنية المعاصرة على هذه العمليات طابعاً اكثر تعقيداً وتناقضاً. والحال فإن النماذج المقترحة من قبل الكتاب الغربيين والماركسيين، لم تُدخل في اعتبارها بشكل كاف أو

لم تُدخل في اعتبارها مطلقاً العامل العلمي والتقني وتأثيره على خصوصيات التطور في البلدان النامية، واخير - وهذا الأمر الجوهري - فإن تعارض هذه النماذج يقوم على المقارنة والمطابقة بين فترات من التطور التاريخي مختلفة الطابع، وهي عصر ما قبل الصناعة في أوربا والولايات المتحدة، والمرحلة المعاصرة التي تعيشها البلدان النامية. ويمكن أن يكون لهذه المقارنات ما يبررها ولكن يشترط فيها أن تسلط الضوء على الفروقات الكيفية العميقة القائمة بين هاتين المرحلتين اللتين تبدوان متشابهتين للوهلة الأولى، واللتان تقود عملية المطابقة، بينهما، من حيث محتواها الاجتماعي - الاقتصادي، إلى تشويه طبيعة العمليات الموضوعية الجارية في البلدان النامية يسمح كل ما قلناه حتى الآن، بالانتقال إلى طابع ظاهرة التخلف في الظروف المعاصرة.

- فمن الناحية الأولى، ليس التخلف سمة مميزة لكل البلدان النامية وإنما هو من خصائص فئة محددة منها، وقد ظهر في فترة محددة من التطور التاريخي للبشرية، وهو المحصلة المنطقية والمباشرة لتكون الرأسمالية العالمية التي لا يمكنها أن تتطور إلا بأن تقسم العالم إلى فئتين من البلدان، المتطورة والمتخلفة، البلدان المسيطرة والبلدان الواقعة تحت السيطرة. وأن النموذج الرأسمالي والماركسي لتجاوز مستوى التخلف ما زال بامكانهما، بمقتضى تأثير قانون عدم الانتظام في تطور الرأسمالية والماركسية أن يلعبا دورهما في بعض البلدان النامية، لكن تخطي ظاهرة التخلف، والقضاء عليها بحد ذاتها، يستوجب الخروج من نطاق تحكم القوانين الموضوعية الرأسمالية والماركسية.
- ومن الناحية الثانية، فإن التخلف، وإن اصبح طابعاً مميزاً لمجموعة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليس سببه مطلقاً ان تلك البلدان لم تستطع أن تحرك الدوافع الداخلية للتطور، وفقدت الشروط والمقدمات الضرورية لحركة تاريخية (سوية) وطبيعية، وهي الحركة التي عرفتها

الدول الرأسمالية المتطورة. ولم يكن سببه أن تلك البلدان ألفت نفسها بمنأى عن الطريق الكبرى التي سلكها التطور العالمي.

وفوق هذا فإن هذه البلدان لم تكن (معدة سلفا) للتخلف إن التخلف في البلدان النامية بوصفه النتيجة والمظهر المنطقيين لتطور الرأسمالية العالمية، لا يمكن اعتباره ظاهرة نجمت عن قوانين التطور الداخلي لتلك البلدان. كلا، فإن هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمليات التي فرضت على تلك البلدان من الخارج - بالاستغلال والاستعباد الاستعماري وبالطبع، فإن تخلف تلك البلدان قد سهل الغزو الاستعماري في حينه، لكن التخلف يمثل على الصعيد التاريخي العام، سمة من سمات التطور التابع قد برز وتشكل اجمالاً، كظاهرة دولية، خلال عملية إنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية للقوى الرأسمالية، وإكراه الناس على العمل ومصادرة آرائهم وحرياتهم ووجودهم، وبالتالي ليس التخلف هو الذي قاد إلى التبعية، بل على العكس أن التطور التابع هو الذي حدد هذا التخلف. إن هذه الظاهرة التي انبثقت بوصفها نتيجة للتبعية أصبحت وعائقاً يمنع البلدان النامية من تخطي نموذج التطور الذي فرض عليها.

- ومن الناحية الثالثة، فإن التخلف قد غدا مفهوماً كيفياً وليس كمياً بصورة أساسية. وهكذا فإن البون بين مستوى التطور في المكسيك ومستوى التطور في موريتانيا هو اكبر، من الناحية الكمية، من البون الفاصل بين الولايات المتحدّة والمكسيك، والأمر نفسه، إن قارنا على سبيل المثال، بين فرنسا واليونان وبين اليونان والأرجنتين، لكننا إن صنفنا هذه البلدان فئويا، فسيكون لدينا الولايات المتحدة وفرنسا واليونان من جهة والأرجنتين والمكسيك وموريتانيا من جهة أخرى، ونحن إن شئنا توسيع هذه الفكرة فإنه يتوجب علينا كما هو ظاهر، أن نميز بين (التأخر) و(التخلف) و(النمو المتدني) فاليونان متأخرة عن الولايات المتحدة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي، لكنه ليس لدينا على ما يبدو، أي سبب لتصنيفها بين البلدان

المتخلفة، واليونان ليست متقدمة كثيراً على الأرجنتين بناء على المعيار الكمي نفسه. لكننا عندما نأخذ في اعتبارنا مفهومي التخلف والتطور على أنمها مقولتان كيفيتان، فإننا نميل لتصنيف الأرجنتين بين فئة البلدان المتخلفة.

- ومن الناحية الرابعة، فان تجاوز مستوى التخلف له معنى مختلف كيفيا عن مجرد الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي عن طريق ثورة صناعية، كما كانت عليه الحال في القرن الماضي في بلدان أوربا والولايات المتحدة.

ففي العهد الذي سبق الثورة الصناعية لم يكن الاقتصاد التقليدي يعتبر تأخراً، ولم يكن يدخل في التقدير أنه يكفي الخروج من إطاره لتخطي التخلف. فالأمر كان يتعلق في ذلك الحين بعملية انتقال من درجة من التطور الاقتصادي إلى درجة أخرى تتبعها مباشرة، من الطرق التقليدية في الإدارة إلى الطرق الصناعية، وما نلاحظه اليوم في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليس تأخراً (كميا) وأنما هو تخلف ـ نمو متدني. وبوجود هذا فإن هذه البلدان تلقى نفسها في مرحلة من التطور الاجتماعي مختلفة كيفيا عن تلك التي وصلت إليها البلدان المتطورة اقتصادياً، والأمر الجوهري هو أن التخلف ـ النمو المتدني ـ يتكرر باستمرار بواسطة عملية التطور الرأسمالي الشامل ذاتها. وفي هذه الظروف لا يعود الاقتصاد التقليدي متخلفاً فحسب، وإنما هو راكد إلى حد بعيد، ولا يعطي النمو الكمي لمؤشرات الإنتاج، لوحده ـ مع مالهُ من أهمية كبرى ـ حلا لمسألة التخلف.

ـ ومن الناحية الخامسة فإنه وفي ظروف الثورة العلمية والتقنية، فإن التخلف لا ينطبق فقط على نموذج الاقتصاد التقليدي بل ينطبق أيضاً على النمط الزراعي الصناعي، وضمن هذا الحد أو ذاك فإن النمط الصناعي ـ الزراعي ليس اقل تخلفاً بالنسبة للنماذج الأكثر تطوراً في الاقتصاد التي تتشكل في الدول الصناعية والمعتمدة على فروع طليعية تتطلب احدث منجزات العلم. ذلك أن أنماطا كهذه التي كانت تدل

في فترة الثورة الصناعية على مستوى عال من التطور الصناعي، لكن تكوينها لم يتطلب إقامة قطاع، للأبحاث العلمية والتقنية، لا يمكن أن تظل تعتبر بمثابة أنماط متطورة بشكل عال، حتى ولو امتلكت قطاعاً كهذا أو كان عندها اتجاه لإنشائه.

كل ذلك يشهد بأن ظاهرة التخلف تتعقد وتزداد مع الوقت تناقضاً، وذلك تحت تأثير الثورة العلمية والتقنية، وعملية التطور في البلدان النامية تتغير أيضاً وفي نفس الوقت، على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي ـ السياسي...

وإذا نحن نظرنا، بادئ ذي بدء، إلى التغيرات البنيوية التي حصلت في اقتصاد البلدان النامية، فانه يكفي القول بأن بنية تلك البلدان النامية، تتأخر على الصعيد الاقتصادي بدرجات تاريخية كبيرة عن الدول المتطورة من الناحية الصناعية، والعملية التقنية، والذي يساوي هذا في الأهمية، هو أن اقتصاد البلدان النامية، يتصف أيضاً بوجود عناصر علمية ـ تقنية ـ أي بوجود سمات ملازمة لكل اقتصاد عالي التطور. وأن بنية توظيف هذه السمات في الاقتصاد الوطني، وكذلك واقع كون هذه البنية محددة في قسم واسع منها بفوائد التقدم العلمي والتقني وبتطور الثقافة بنطاقها الخاص بها في البحث العلمي، يشهدان إضافة إلى ما تقدم، بهذا التناقض.

وهكذا فان الثورة العلمية والتقنية، التي هي ثمرة للبنى المتطورة والتي تعبر عن حاجات الاقتصاد (المرتكز على العلم) تسهم في إبراز وفي نشر عناصر من هذه البنى ومن حاجتها في البلدان المتخلفة اقتصادياً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي بلدان ليست مهيأة لذلك من الناحية المادية والاجتماعية، ولم تتوصل عملية التصنيع فيها إلى الوفاء بمهمتها الطبيعية المتمثلة في تعجيل عملية تطور القوة المنتجة المادية، أما عامل الزمن أو بتعبير أدق، واقع كون عملية التصنيع تبدو كعملية مكتملة تاريخياً، أو أنها اكتملت على قدر الحاجة، هذا على الأقل في البلدان المتطورة، بصورة عالمية، فهو عامل يعلن عن نفسه بوضوح.

فالتاريخ لم يمنح البلدان النامية ما يلزم لها من الوقت، لتسير فيها تلك العمليات من التطور على المراحل، فقد أدى إلى ضرب استمراريتها. وإلى تعقيد في مسألة التطور لم يسبق له مثيل.

وإن تغيرات مماثلة تحصل أيضاً على الصعيد الاجتماعي في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن هذه الناحية، فإن تغيير مسالة التطور يتعلق قبل كل شيء، بعملية إعداد بنية اجتماعية جديدة، وبدور المثقفين، وعلى الأخص الكوادر العلمية والتقنية. بخلاف ما حدث في الدول الرأسمالية المتطورة والماركسية حيث تكونت فئة المثقفين في ظروف تمايز طبقي حاد في المجتمع، فإن هذه الفئة قد نمت في البلدان النامية بوصفها قوة اكثر انعزالاً تقوم بدور مستقل نسبياً. ورغم أن تلك البلدان تجتاز مرحلة أولية من التطور الصناعي، أو أنها ما زالت في مرحلة انتقال إلى التصنيع، فإن حاجتها إلى الكوادر العلمية والتقنية اكبر بما لا يقاس من حاجة بلدان أوربا والولايات المتحدة إلى تلك الكوادر في مرحلة الثورة الصناعية، وهذا الأمر ناتج أيضاً عن الأشكال النوعية التي تتجلى بها الثورة العلمية والتقنية على أرضية اقتصاد مختلف.

الخاتمة

عند الكتاب الغربيين الرأسماليين وكذلك الكتاب الماركسيين، نظرات وحيدة الجانب في تفسيرهم للتخلف الذي تعاني منه الدول النامية.

فانهم يأخذون لذلك معايير، مهما اختلفت فهي تظل ذات طابع كمي في معظم الأحيان وينطلقون من مقدمة تكاد تكون هي نفسها، أن البلدان السائرة في طريق النمو تتبع نفس الخط الذي سارت عليه البلدان الرأسمالية والماركسية، وهي لا تفترق عنها إلا بهذه المسافة أو تلك.

ومن الأمثلة على قصور معاييرهم عن ظاهرة التخلف، تغليبهم لمعيار الدخل القومي ومستوى دخل الفرد من السكان، والصراع الطبقي، وفائض القيمة، فان ارتفاع الرقم لا يميز التمييز الكافي بلدا متطوراً عن بلد نام، إذن ما عسانا أن نقول عن الأرقام التي تعطى في هذا المجال عن بعض دول النفط، وإذا كان الاكتظاظ السكاني واحداً من العوامل المعرقلة للتطور، فإن الكثير من الدول النامية لم تصل إلى حد الانفجار السكاني وليس لديها الصراع الطبقي وتلك هي بعض الأمثلة عن النظريات التي تبين هذه الدراسة قصورها، لذلك هي تخلص إلى أن ظاهرة التخلف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصيرورة التي فرضت على تلك البلدان من الخارج - بالاستغلال والاستعباد الاستعماري أو التبعية، لتخطى هذه الظاهرة والقضاء عليها بحد ذاتها، يجب الخروج من نطاق تحكم القوانين الموضوعية للرأسمالية والماركسية.

وعلى الدول النامية وخصوصاً الإسلامية تطبيق نهج الاقتصاد الإسلامي وهو الكفيل بالقضاء على التخلف والفقر وتحقيق مجتمع يرفل بالاستقرار ويكون فيه الإنسان معززاً كما كرمه الله سبحانه وتعالى كأثمن شيء في الوجود بما يرضيه

الفصل الثالث عشر

التحليل الاقتصادي للنمور الآسيوية بين الأزمة والانهيار

الفصل الثالث عشر

التحليل الاقتصادي للنمور الآسيوية بين الأزمة والانهيار

احتياطاتها النقدية ٣ تريليونات دولار بعد ١٠ سنوات النمور الآسيوية.. الأزمة والانهيار والعودة إلى الصدارة

"النمور الآسيوية" مصطلح دلالة، أطلق على مجموعة من بلدان جنوب شرقي آسيا في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث ساد فيها نموذج تنموي، أشير له كنموذج يحتذى للبلدان النامية.

العام ١٩٩٧ حدثت أزمة مالية حادة لتلك الاقتصاديات بدأت في تايلند، لتصيب بعدواها جملة البلدان المعنية وإن بأحجام ومستويات متباينة.

بعد عقد من الزمن، أين أصبحت تلك الاقتصاديات؟ وكيف استطاع بعضها تخطي الأزمة و تداعياتها؟ وما مصير البعض الآخر، ولماذا تخلف عن إمكان النهوض مجددا؟

أسئلة تطرح، في وقت مفصلي في تحليل وفهم آليات التطوير والتنمية الاقتصادية، وبظل صيغ لحركة المال المضارب عبر البورصة، يشهد فيها تقدما وفعالية في الدور التمويلي وتعظيم المداخيل، علما بأن الأزمة المذكورة، حدثت بدور أساس للرأسمال المضارب.

يستحق هذا الموضوع، المتابعة الأدق والاشمل، حتى لو كانت البداية، القاء ضوء ولو كان خافتا على مصير ما سمي بـ"النمور الآسيوية" و هل عاد بعضها نمرا، أم...؟

النمر حيوان شرس من فصيلة السنيوريات الأربعة، من صفاته السرعة والمباغتة، وهو هجين بين الأسد والنمر الأسود. وإضافة الى بعده القدسي في الثقافة الآسيوية، يرتبط عربيا بصفة اضافية تعني الصيد والقنص، والقدرة على التخفي وعدم الظهور ثم الانقضاض (الموسوعة)

هل هذا ما انطبق على البلدان الآسيوية الجنوبية الشرقية، حتى نعتت بالنمور؟

إن المسيرة الاقتصادية لهذه البلدان، بحسب دراسة نشرتها صحيفة "القبس" الكويتية تفيد الانطباق الكامل مع تلك المعاني. فقد حققت البلدان المعنية، قفزات اقتصادية صناعية تحديدا في أواخر القرن الماضي، كانت مدعاة للذهول والتساؤل والجدال، حيث وصل معدل نموها الى ١٠%، طبعا لكل بلد من بلدان النمور حكايته مع التطور، ورغم ذلك كان لها ما يجمعها من السمات والصفات. لعل أهمها هو أنها خالفت السائد حينها في الأدبيات الاقتصادية، تلك التي قرأت النمو كمرادف لتوفير الثروات الطبيعية، التي استبدلت بالتركيز على الاستثمار في أحد عوامل الإنتاج المتوافرة عندها، ألا وهو الإنسان نفسه.

ونذكر من أهم الظواهر الاقتصادية المشتركة بينها الآتي:

تبني الليبرالية الاقتصادية، وتشجيع استقدام الاستثمارات الأجنبية.الاستناد الى التصنيع، تصديرا الى الدول الغنية.الاقتداء بالنموذج الياباني للنمو الاقتصادي. غياب الديموقراطية في البنى السياسية والسلطوية.هكذا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لا تتعدى ٢٥ سنة، قبل وقوع الأزمة، حققت النمور نموا، رأت فيه مؤسسات العولمة الاقتصادية نموذجا يحتذى.أزمة فنهوض وحدثت الأزمة الكبرى العام،١٩٩٧ بداية من تايلند، ثم انتقلت العدوى الى باقي البلدان. والسؤال الآن، بعد سنوات عشر هل استطاعت النمور تخطي آثار الأزمة، واستيعاب تداعياتها؟

بالوقائع، يبدو هذا السؤال في غير مكانه، فلم يتعد الزمن عمر السنة، حتى كانت معظمها، تصحو من كبوتها وتخرج من أزمتها. حتى وصلت احتياطياتها اليوم مجتمعة من العملة الاجنبية نحو ٣ تريليونات دولار، وتضاعف تدفق رؤوس الأموال الى اسواقها نحو ٦ مرات. وصادراتها الخارجية تمثل حصة كبيرة من اجمالي التجارة العالمية، ومعدلات نموها تتراوح بين ٥.٩%. تعلمت من تجربتها، وحولت الاخفاق الى نجاحات مشهودة، مستندة الى منظومة فكرية قيمية، تقدس العمل والتخطيط الدقيق.

شخصت أسباب الأزمة، دون مكابرة او هاجس "المؤامرة"، وقامت بحزمة إصلاحات اقتصادية ومالية جادة وشفافة، فأعادت هيكلة اقتصادها وتنظيم مؤسساتها المالية، وفرضت الرقابة على تحركات رؤوس اموالها، باختصار عادت الى المسرح الاقتصادي أقوى وأفضل.عاملان أساسيان شكلا رافعة إعادة البناء والنهوض:أولهما: دعم صندوق النقد الدولي وتقديمه قروضا للطوارئ، مثال على ذلك 17 مليار دولار لتايوان، ٥٠ مليارا لاندونيسيا، ٥٨ مليارا لكوريا الجنوبية.ثانيهما: وجود ثروة بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا، شكلت رصيدا أساسيا للقيام بمستلزمات تصحيح الخلل. سنغافورة لم تنتظر طويلاً تتربع سنغافورة اليوم على عرش مؤشرات الحرية الاقتصادية، وهي قاعدة أساسية لنقل البضائع والخدمات الى الأسواق العالمية، فعلى ارضها أنشط مرافئ الحاويات في العالم، حيث يصل تداول الحاويات الى ٥.١٨ ملايين سنويا، كما تتمتع بخطوط مواصلات شاملة جوا وبحرا، وهي اليوم اكثر الدول جاهزية من حيث توصيل الشبكات عبر تقنية المعلومات. ويقيم في سنغافورة سبعة آلاف شركة متعددة الجنسيات، وتغطي شبكة اتفاقيات التجارة الحرة اليوم نحو ٦٠% من الناتج المحلي السنغافوري.

اقتصاد المعرفة لماذا سنغافورة مركز جذب بهذا الحجم للشركات العالمية؟ الجواب يقدمه وجود أهم مراكز الابحاث والتطوير عالميا، فاقتصادها بات اقتصاد معرفة، حيث تخصص ٢% من الناتج المحلي للأبحاث، والاتجاه اليوم الى تخصيص ٣%، والاهم من ذلك هو توثيق العلاقة بين هذه المراكز البحثية والقطاعات الاقتصادية، خصوصاً الصناعة.

وتتكاثر نسبة العاملين في الابحاث لتصل الى ٤٧٤٥ عاملا من كل مليون نسمة، علما أن هذه النسبة في الولايات المتحدة هي 4484 عاملا.

القطاع الوظيفي في سنغافورة من الأرشق في العالم، حيث يوجد فقط ٥٠ الف موظف، ينالون أعلى الرواتب، فمثلا راتب الوزير ١.٢ مليون دولار سنويا، اي ثلاثة اضعاف راتب الرئيس الاميركي، وراتب رئيس الحكومة مليونا دولار، لذلك

ينخفض الفساد الاداري والمالي الى حد كبير، وتتصدر مؤشرات الشفافية في العالم. الإنتاجية العالية

العمالة أفضل الموارد السنغافورية، حيث تتميز بالإنتاجية العالية والمهارة الفذية وأخلاقيات العمل الرفيعة، ويعتبر الانترنت أسلوب حياة، فمن كل عشرة اشخاص ٩ يستخدمون البريد الالكتروني، اي ٩٠% من السكان، و٧٥% من الأسر تقتني جهاز كمبيوتر، ومنهم ٢٨% اكثر من اثنين.

وصلت عوائد صناعة التكنولوجيا العام ٢٠٠٦، الى ٧.٢٢ مليارات دولار، بزيادة ٨% عن العام الذي سبق (حسب دائرة الاحصاء)، وتنعم سنغافورة بأحدث مستويات وسائل التعليم وشموله، وقد تصدرت الاولمبياد العالمي في امتحانات المواد العلمية العام ٢٠٠٦.

تشجيع زيادة النسل

يتميز سكان سنغافورة نحو ٤ ملايين نسمة، بمستوى معيشة عال، وبتقاليد منفتحة (كوسموبوليتية)، تحتضنهم ظروف استقرار وامان وسمعة طيبة في انجاز الاعمال، اضافة الى حماية متشددة للملكية الفكرية، حتى اصبحت مركزا موثوقا به لعمل الشركات وتواجدها

ونتيجة للتطور المنجز وللحاجة المتزايدة للعنصر البشري، تنفق اموالا طائلة على تشجيع النسل، فقد تم انفاق ٣٠٠ مليون دولار تشجيعا لهذا التوجه العام ٢٠٠٦. كيف لا، وحصة الفرد من الناتج الوطني العام ٢٠٠٦ تقريبا ٣١ الف دولار سنويا. هل عادت نمراً؟

هذه الانجازات، قامت على اسس متينة في الاقتصاد السنغافوري، حيث شكل قطاع الصناعة ٢٧ %والناتج، والخدمات والتجارة الثلثين الباقيين. وتمثل النمو الاقتصادي العام ٢٠٠٦ بواقع ٦٦% عن السنة التي سبقتها، وكان في سلع الالكترونيات والكيماويات، وخدمات الهندسة والعلوم الطبية الحيوية. ارقام الانتاج تشير الى الموقع المتقدم في الاقتصاد العالمي، حيث تتلخص بالقياس العالمي بالآتي:

٧٠ %من منصات استخراج البترول البحرية، ٥٠% من المراكب السريعة، ٣٥% من الزجاجيات المتعددة الكربونات لصنع الاقراص المدمجةC.Ds ، ٢٥ %من ماكينات قطاع البيع، تحوي ثالث اكبر مصفاة بترول، ومن اكبر شركات الاتصالات.

بالقياس الآسيوي، تحوي احد اكبر مؤسسات انتاج البتروكيماويات، واكبر مركز لصيانة واعادة بناء محركات الطيران.

ويعمل الاقتصاد السنغافوري اليوم على تطوير قطاعات ناشئة مهمة منها: التقنية الحيوية والدقيقة، التعليم الدولي، تنقية البيئة والطاقة البديلة.

واخيرا، هل سنغافورة النمر قبل الازمة، عادت نمراً؟ ام أسداً يكلل رأسه التاج في النشاطات الاقتصادية وفي الدور على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية؟

ماليزيا: الأزمة كبوة جواد

الجودة والتصدير قاطرة التنمية في ماليزيا. فاكتسبت سمعة طيبة، وان كبت مع أزمة الذمور 1997 استطاعت ان تنهض بسرعة وتعاود الانطلاق محققة افضل اداء اقتصادي في اقليم جنوب شرق آسيا. وقد تميزت في المرحلتين قبل الأزمة وبكيفية النهوض تاليا.

ومن اهم مميزاتها، توزيعها للثروة لصالح الفقراء، اصحاب البلد الاصليين، الذين يشكلون نحو نصف المواطنين، مقابل الاقليات الغنية، وعلى رأسهم الصينيون والهنود المسيطرون على الاقتصاد.

مرت ماليزيا في مرحلتين أساسيتين في النشاط الاقتصادي، الاولى: احلال المنتجات الوطنية مكان الواردات، والثانية: التحول الى سياسة التصدير، عبر النمو الصناعي والتحول الهيكلي.

كانت الزراعة تشكل ٣٩.٣% العام ١٩٥٧ والعمالة فيها61.3% ، فتحولت الى ١٣.٦%، في حين ان الصناعة كانت ١١.١% والعمالة ٦.٤%، وصلت الى 33.1% والعمالة ٢٥.٩%. هذا التغيير والتبديل في البنية الاقتصادية، ادى الى نمو الصادرات المصنعة، ورفع مستوى تقنيات العمل

أ هم أسباب النجاح قامت السياسات الاقتصادية الماليزية على قاعدة تأمين البيئة المؤاتية لنمو المدخرات، ولجذب الاستثمارات الاجنبية، واستطاعت ادارة مشكلة التضخم المالي، ونقص العمالة. فركزت على التخصيص الكفء للموارد المتاحة، والتوجه نحو الاستخدامات الاستثمارية ذات الانتاجية الاعلى. محور فلسفة الادارة الاقتصادية الماليزية، يتلخص في المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي، وكذلك اشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، بقيادة ادارة اقتصادية حكيمة توحي بالثقة.ركزت ماليزيا بعد الأزمة على استعادة قيمة العملة والحفاظ عليها، زيادة متوسط الدخل ودعم الفقراء، تخفيف حدة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للاجر. استندت هذه التوجهات على التمدين "عكس الترييف"، لتصل نسبة سكان المدن الى ٦٠%. وعلى التدريب والتأهيل المهذبين، وبالتالي عرض قوة العمل الماهرة والقادرة على سد حاجات الصناعة المتنامية، كما انها عملت على التقليل من الاعتماد على العمالة الاجنبية.

التعليم على حساب الأمن

لذلك كان من الضروري تحسين مستوى التعليم، وربط الاجور بانتاجية العمل

ولهذا كانت خطوة تقليل الانفاق الحكومي على مصروفات الامن ٠.٨%، وزيادة المصروفات على التنمية ١٦.٣% من الموازنات.

لذا حسب دائرة الاحصاء المركزي، كانت المؤشرات الاقتصادية الماليزية، تؤكد تحقيق الاهداف. فقد وصل النمو العام ٢٠٠٦ الى ٦%، وفي الاشهر الثلاثة الاولى من العام ٢٠٠٧ الى ٥.٣%. وتراجعت نسبة التضخم الى ٢% فقط العام ٢٠٠٦.

وكانت الخدمات والبناء اساس المساهمة في النمو، حيث كانت النسب ٩.٦ %و٤% على التوالي: اما الزراعة فكانت ٢% والصناعة ١.٧% والتعدين ١.١%.حصة الفرد من الصادرات ٤٨٠٠ دولار، وهذا اعلى من حصة الفرد الاميركي حيث تصل الى ٣١٠٠ دولار.اذن، عادت ماليزيا نمرا اقوى وافضل من السابق.

كوريا الجنوبية الأكثر نضجاً

تعتبر التجربة الكورية الجنوبية، اكثر التجارب نضجا، فقد تحولت من الدولة الآسيوية الثالثة الاكثر فقرا في الخمسينات الى المرتبة الثالثة اقتصاديا في آسيا بعد الصين واليابان، والعاشرة على صعيد العالم.

تشكل الصادرات اليوم ٤٠% من النشاط الاقتصادي، وتنمو بوتائر لافتة، فمن ٢٩% العام ،٢٠٠٣ الى ٣١.٢% العام ،٢٠٠٤ ووصلت الى ٢٥٥ مليار دولار العام ،٢٠٠٥ في حين كانت نسبة النمو الاقتصادي عموماً.10%

تعد السيارات من اهم المنتجات الكورية، ٣.٢ ملايين سيارة العام ،٢٠٠٥ عدا عن المصانع الكورية المنتشرة خارجها.

اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على كوريا كأحد اسواق دائرة الضوء السبع، لذا ركزت عليها في تعاملاتها الاقتصادية.

بعد الأزمة وعلى مسار العام ،٢٠٠٠ حققت كوريا الجنوبية تقدما هائلا على صعيد الاتصالات والتكنولوجيا، ووصلت ايراداتها اليومية منها العام ٢٠٠٥ ما يفوق 300مليون دولار، حيث وصلت في شهر يناير/ كانون الثاني وحده الى ٥.٧ مليارات دولار، وكقيمة سنوية ٨٥ مليار دولار (حسب وزارة التجارة والصناعة)، اما نسبة النمو العام 2007 لهذا القطاع تحديدا يتوقع ان يصل الى ٨.% تقلصت معدلات البطالة العام ٢٠٠٦ الى ٣.٩% من حجم العمالة البالغة ٢٣ مليون من مجموع سكاني نحو ٤٨ مليون نسمة، واسواق الطلب على العمالة مفتوحة تستوعب كل قادم، خصوصاً في قطاعي الزراعة والخدمات.

وللدلالة على حجم الطلب على العمل، نشير الى ارتفاع اعداد المتقاعدين الذين يحصلون على عمل مرة ثانية (وزارة التجارة)، من المتوقع، (ودائما حسب وزارة التجارة)، ان تحتل كوريا الجنوبية المركز الثامن عالميا العام ٢٠٢٠ على صعيد سرعة النمو.

تايلند شرارة الأزمة

تايلند التي انطلقت منها شرارة الأزمة، دخلت مرحلة النقاهة العام ١٩٩٩، فزاد معدل نموها ٤.٤%، ثم وصل العام ٢٠٠٥ الى ١٠%، وتركزت قطاعاتها الاقتصادية على الصناعة ٤٠% والزراعة ١١% و٤٩% خدمات.

تميزت بانتاج الاثاث، والبلاستيكات، والمجوهرات، واجهزة الكمبيوتر، فكان معدل نمو صادراتها العام ٢٠٠٦ ما يقارب ٧%، أما أهم الصادرات فهي اجهزة الكمبيوتر والملابس والأرز. رغم ان معدل التضخم العام ٢٠٠٥ وصل الى ٣%، فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي ٦٩٠٠ دولار.وتستورد السلع الرأسمالية والاستهلاكية والسلع الوسيطة، وسددت قروضها لصندوق النقد الدولي، ونما الاستثمار الخارجي بمعدل ١٩%، ولم تصل الى مستوى إخوانها، لكنها تسير في طريق النمو الحقيقي.

إندونيسيا ومشكلة القطاع البنكي آخر الدول التي سددت قروض الإنقاذ، البالغة ٧.٨ مليارات، لكنها ايضا سددت قبل اربع سنوات من تاريخ الاستحقاق، لتوفر ٢٠٠ مليون دولار فوائد الدين.انطلقت بعد الأزمة على اسس قوية، ونما اقتصادها بمعدل ٦% العام ٢٠٠٦، وايضا العام ٢٠٠٧، وذلك بدعم من الاستهلاك المتنامي والصادرات المتزايدة لسلع مختارة، وقد بلغت صادراتها (حسب دائرة الاحصاء الاندونيسي) ١٠٠ مليار دولار العام ٢٠٠٦، وتمتعت باستقرار اسعار صرف عملتها، والبورصة فيها تحوز على افضل ثالث مؤشر بعد تايلند وكوريا الجنوبية. كما يبلغ احتياطيها النقدي نحو ٤٧ مليار دولار.

لكن المشكلة تتركز في:

- معدل التضخم ٩% وسعر الفائدة ١٠.٢٥%.
- قطاعها البنكي قلل من حجم وشأن الانجازات، حيث يفتقر للكفاءة والادارة الجيدة للقروض وعدم التعاون مع مجتمع الأعمال وتفشي ظاهرة القروض غير المسددة، ومجمل السيولة الفائضة توظف في أذونات وسندات الخزانة.

- -تخلف النظام الضريبي، اضافة الى انتشار الفساد والممارسات غير التنافسية.

-كذلك هناك ثلثا الشعب الاندونيسي تحت خط الفقر، ومتوسط دخل الفرد المعلن ١٣٠٠ دولار، يضاف الى كل هذا تفشي ظاهرة البطالة تقريبا ٢٠.% هونغ كونغ ومرض السارس العام ٢٠٠٦ احتفلت هونغ كونغ بالذكرى التاسعة لانضمامها الى الصين، تحت شعار "بلد واحد ونظامان مختلفان" استقلال في ادارة الحكم وارتباط في الدفاع والعلاقات الدبلوماسية.استطاعت ان تتخلص من الركود الاقتصادي، ويتزايد فيها الناتج نموا من ٣.٢% العام ٢٠٠٣، الى ٦.٨% العام ٢٠٠٤، و٧.٣% العام ٢٠٠٥، وصولا الى ٨.٢% العام ٢٠٠٦، وهكذا تمضي بانتعاش اقتصادي واستقرار مضمون الخطى والوجهة.ورغم انها احدى الدول الأكثر كثافة سكانية في العالم، فمعدل الحياة فيها الأعلى ٧٨.٦ سنة.

وهكذا رغم تأثرها الشديد بأحداث ١١ سبتمبر الاميركية، وبانتشار مرض السارس، وصلت نسبة البطالة الى ٤.٩% فقط، والطلب على العمالة بازدياد .

المراجع

المراجع العربية:

١. الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨.

٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول ٢٠٠٥)

٣. صندوق النقد العربي، العولمة و ادارة الاقتصاديات الوطنية. ٢٠٠١.

٤. مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر بالرياض، ١٩٨٨.

٥. منظمة العمل العربية. www.alolabor.org

٦. العمل، النمو و ادارة الحكم في الشرق الأوسط و شمال افريقيا اطلاق القدرة على الازدهار. البنك الدولي ٢٠٠٣. www.worldbank.org

٧. براون وآخرون ـ نظرات في علم الاقتصاد، ترجمة محمد حنونة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٢م، ص ص ١٤-١٥.

٢- براون وآخرون، المرجع السابق، ص١٩.

٣- روبرت كارسون ـ ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة د.دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤م،ص ص ٣٦-٣٧.

٤- ستيوارت تشيس ـ الإنسان والعلاقات البشرية، ترجمة أحمد حمودة، دار مصر للطباعة، القاهرة دون تاريخ، ص٢٤٧.

٥- للاستزادة ينظر: أ ـ ليونارد سلك ـ الاقتصاد للجميع، ترجمة د. سميرة بحر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٤٠.

ب ـ للباحث ـ اللغة الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة اليمامة الصحفية، سلسلة كتاب الرياض، ع ٦٧، ١٤٢٠هـ، ص ص ٧-٩.

٦- ستيوارت تشيس ـ مرجع سابق، ص ص ٢٤٩-٢٥٢.

٧- نقلاً عن ستيوارت تشيس ـ المرجع نفسه، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

٨- ستيوارت تشيس ـ المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

٩- بيتر دراكر ـ الإدارة للمستقبل، ترجمة د. صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٥م، ص ص ٥٢- ٥٣.

١٠- للباحث ـ خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، ع١٧٥، مكة، ١٤١٧هـ، ص ص ٧٨-٨١.

١١- د. صلاح الخالدي ـ إسرائيليات معاصرة، دار عمّار، عمّان، ١٤١١هـ، ص ص ١٠٥-١٠٧.

١٢- نقلاً عن د. عبد الهادي النجار ـ مشكلات منهج البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، بحث نشر بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ١٦، صفر ١٤١٧هـ، ص٤٥١.

١٣- للاستزادة ينظر:

أ- د. نوزات يالجينطاش ـ التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث نشر في كتاب عن ندوة مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة

الإسلامية (مؤسسة آل بيت) بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، عمّان، ١٥ شعبان ١٤٠٦هـ، ص ٤٣-٤٦.

ب- د. محمد أنس الزرقاء - بعض مشكلات البحث في نظرية الاقتصاد الإسلامي، بحث نشر في كتاب الندوة، المرجع السابق، ص ٧٥-٨٢.د. خورشيد أحمد - المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث نشر في كتاب الندوة، المرجع السابق، ص١١٥-١١٧.

١. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد٢٢٦، الكويت،أكتوبر١٩٩٧، ص: ٣٩.

٢. نفس المرجع السابق، ص ص: ١٥-١٦.

٣. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩،ص: ٢٠٢.

٤. رمزي زكي، مرجع سابق، ص: ٣٠.

٥. بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص: ٣٩١.

٦. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، ٢٠٠٤، ص: ١٥٢ .

٧. بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: ٣٩٣.

٨. رمزي زكي، مرجع سابق، ص: ٣٢.

٩. بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص: ٣٨٠.

١٠. رمزي زكي، مرجع سابق، ص: ٣٣.

١١. محمد آدم، صندوق النقد الدولي و التنمية في الدول النامية، مجلة الذبأ، العدد ٥٤، ٢٠٠٠.

١٢. جورج توفيق العبد و حميد رضا داوي، تحديات النمو و العولمة في الشرق الأوسط و إفريقيا، مجلة التمويـــلو التنمية، مارس ٢٠٠٣، ص:٠٧ .

١٣. رمزي زكي، مرجع سابق، ص: ١٢٩.

١٤. انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣.

١٥. -أحمد عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠٠١، ص:٣٠.

١٦. انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤.

١٧. الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنـــة الثالثة، العدد ٢٦، جانفي ٢٠٠٦.

١٨. أنظر في ذلك: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(C.N.E.S)

١٩. رمزي زكي، مرجع سابق، ص: ١٤٤.

٢٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦.٢٣ -أنظر: الكتاب الإحصائي السادس، منظمة العمل العربي، ٢٠٠٣.

٢١. أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤.

٢٢. أنظر: الندوة القومية حول المواءمة بين سياسات التعليم و التدريب المهني و التقني و متطلبات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة: ١٤-١٦ جوان ٢٠٠٥.

نظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣.

٢٣. أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤.

٢٤. أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣.

٢٥. نفس المرجع السابق.

٢٦. أحمد عبد الرحمان احمد، مرجع سابق، ص: ٢٨.

٢٧. نفس المرجع السابق، ص: ٣٠.

٢٨. محمد سعيد نابلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة البرلمان العـربي، السنة الحادية و العشرون، العدد٢٧، أكتوبر ٢٠٠٠.

٢٩. أنظر: تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٩.

٣٠. محمد سعيد نابلسي، مرجع سابق.

٣١. أنظر: الندوة القومية حـــول المواءمة بين سياسات التعليم و التدريب و سوق العمـل، مرجع سابق.

٣٢. أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٩.

٣٣. أنظر في ذلك: " مقالة بعنوان: العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي" المنشورة بتاريخ ٠٦ جوان ٢٠٠٠ نقلا عن قدس برس على الموقع الالكتروني:www.IslamOnline.net.

٣٤. أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات ١٩٩٥، ١٩٩٧،١٩٩٦.

٣٥. أنظر في ذلك " مقالة العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي"، مرجع سابق.

٣٦. ممدوح متروك سلام، هجرة الأدمغة العربية، مجلة السويداء، ماي ٢٠٠٥.

٣٧. محمـد عبـد الله البكـر، أثـر البطالـة فـي البنـاء الاجتمـاعي، مجلـة العلـوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٠٤.

٣٨. أنظر في ذلك مثلاً: جريدة الرياض، العدد ١٠٧٥١ الصادر في يوم الأحد ٣٠ رجب١٤١٨، السعودية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Perspectives économiques en Afrique 2004-2005. www.oecd.org/dev/pea.
2. Recent Economic Outcomes in MENA
3. La Gestion local et régionale des transformations économiques, technologiques et environnementales dans le monde arabe. Nadji SAFIR . www.unesco.org/shs/most
4. Les origines multiples du chômage
5. Resident Population Data – 2010 .U.S. Census Bureau
6. .(٢٠١٠)Retrieved .٢٢-١٢-٢٠١٠.
7. أ خ ح ج ث ت ب United States .International
8. أ ث ت ب United States .The World Factbook .CIA
9. .(٣٠-٠٩-٢٠٠٩)Retrieved 2010-01-05) area given in square kilometers).
10. Human Development Report 2010 .United Nations
11. .(٢٠١٠)Retrieved 4 November .٢٠١٠.
12. Feder, Jody (2007-01-25 .(English as the Official Language of the United States—Legal Background and Analysis of Legislation in the 110th Congress .Ilw.com) Congressional Research Service). Retrieved 2007-06-19 .

13. Adams, J. Q., and Pearlie Strother-Adams (2001) Dealing with Diversity .Chicago: Kendall/Hunt .ISBN-٨١٤٥-٧٨٧٢-٠ X .

14. Dull, Jonathan R. (2003" .(Diplomacy of the Revolution, to 1783," p. 352, chap. in A Companion to the American Revolution ،ed. Jack P. Greene and J. R. Pole. Maiden, Mass :.Blackwell, pp. 352–361 .ISBN٩-١٦٧٤-٤٠٥١-١ .

15. Maddison, Angus (2006 .(Historical Statistics for the World Economy .Retrieved ٠٦-١١-٢٠٠٨.

16. Cohen, Eliot A. (July/August 2004 .(History and the Hyperpower . Foreign Affairs .Retrieved" .١٤-٠٧-٢٠٠٦ Country Pro :ملـف United States of America ،"BBC News و صل لـهذا ٢٢-٠٤-٢٠٠٨ ، المسار ٢٠٠٨-٠٥-١٨.

17. Cartographer Put 'America' on the Map 500 years Ago .USA Today. .(٢٤-٠٤-٢٠٠٧)Retrieved 2008-11-30 .

18. The Charters of Freedom .National Archives. Retrieved 2007-06-20 .

19. Wilson, Kenneth G .(١٩٩٣) .The Columbia Guide to Standard American English .New York :Columbia University Press, pp. 27–28 .ISBN٨-٠٦٩٨٩-٢٣١-٠ .

20. Zimmer, Benjamin (2005-11-24 .(Life in These, Uh, This United States .University of Pennsylvania—Language Log. Retrieved 2008-02-22 .

21. Peopling of Americas .Smithsonian Institution, National Museum of Natural History

22. (June 2004). Retrieved .١٩-٠٦-٢٠٠٧

23. Meltzer, D.J. (1992" .(How Columbus Sickened the New World: Why Were Native Americans So Vulnerable to the Diseases European Settlers Brought With Them؟ ."New Scientist–٣٨ : .٣٨

24. British Convicts Shipped to American Colonies .American Historical Review 2 .Smithsonian Institution, National Museum of Natural History

25. (O ctober 1896). Retrieved .٢١-٠٦-٢٠٠٧

26. Russell, David Lee .(٢٠٠٥) The American Revolution in the Southern Colonies .Jefferson ،N.C., and London: McFarland, p. 12 .ISBN٢-٠٧٨٣-٧٨٦٤-٠ .

27. Louisiana Purchase .National Parks Services .Retrieved 1 March 2011 .

28. Morrison, Michael A .(١٩٩٩) .Slavery and the American West: The Eclipse of Manifest Destiny and the Coming of the Civil War . Chapel Hill: University of North Carolina Press, pp. 13–21 .ISBN ٨-٤٧٩٦-٨٠٧٨-٠ .

29. De Rosa, Marshall L .(١٩٩٧) .The Politics of Dissolution: The Quest for a National Identity and the American Civil War . Edison, NJ: Transaction, p. 266 .ISBN٩-٣٤٩-٥٦٠٠٠-١ .

30. Maris Vinovskis (1990" .(Toward a social history of the American Civil War: exploratory essays ."Cambridge University Press. p.6 . ISBN٣-٣٩٥٥٩-٥٢١-٠

31. ^ Gates, John M. (August 1984 .(War-Related Deaths in the Philippines .Pacific Historical Review .College of Wooster. Retrieved 2007-09-27 .

32. Foner, Eric, and John A .Garraty (1991 .(The Reader's Companion to American History .New York :Houghton Mifflin, p. 576 . ISBN٣-٥١٣٧٢-٣٩٥-٠ .

33. McDuffie, Jerome, Gary Wayne Piggrem, and Steven E. Woodworth (2005 .(U.S. History Super Review .Piscataway, NJ: Research & Education Association, p. 418 .ISBN٩-٠٠٧٠-٧٣٨٦-٠ .

34. Burton, Jeffrey F., et al. (July 2000 .(A Brief History of Japanese American Relocation During World War II .Confinement and Ethnicity: An Overview of World War II Japanese American Relocation Sites .National Park Service. Retrieved .٠٢-٠٤-٢٠١٠

35. Kennedy, Paul (1989 .(The Rise and Fall of the Great Powers .New York: Vintage, p. 358 .ISBN٧-٧٢٠١٩-٦٧٩-٠ .

36. The United States and the Founding of the United Nations, August 1941–October 1945 .U.S. Dept. of State, Bureau of Public Affairs, Office of the Historian

37.) October 2005). Retrieved .١١-٠٦-٢٠٠٧

38. Pacific War Research Society (2006 .(Japan's Longest Day .New York: Oxford University Press .ISBN٣-٢٨٨٧-٧٧٠٠-٤ .

39. Voyce, Bill (2006-08-21 .(Why the Expansion of the 1990s Lasted So Long .Iowa Workforce Information Network. Retrieved 2007-08-16 .

40. Many Europeans Oppose War in Iraq .USA Today .(١٤-٠٢-٢٠٠٣) . Retrieved 2008-09-01.Springford, John (December 2003' .(Old' and 'New' Europeans United: Public Attitudes Towards the Iraq War and US Foreign Policy .Centre for European Reform. Retrieved-٢٠٠٨ .٠١-٠٩

41. Scheb, John M., and John M. Scheb II (2002 .(An Introduction to the American Legal System .Florence, KY: Delmar, p. 6 .ISBN ٣-٢٧٥٩-٧٦٦٨-٠ .

42. Raskin, James B. (2003 .(Overruling Democracy: The Supreme Court Vs. the American People .London and New York: Routledge, pp. 36–38 .ISBN٧-٩٣٤٣٩-٤١٥-٠ .

43. "Obama Highlights U.S.-Britain Special Relationship ،"Xinhua News Agency وصلة].وصل لهذا المسار ٢٠١٠-١١-٠٣. ،٢٠٠٩-٠٣-٠٣ مكسورة]

44. Shah, Anup (2009-04-13 .(US and Foreign Aid Assistance . GlobalIssues.org. Retrieved ٢٠٠٩-١٠-١١.

45. The Air Force in Facts and Figures (Armed Forces Manpower Trends ،End Strength in Thousands(.Air Force Magazine) .May 2009). Retrieved ٢٠٠٩-١٠-٠٩.

46. Base Structure Report, Fiscal Year 2008 Baseline .Department of Defense .Retrieved 2009-10-09 .

47. Active Duty Military Personnel Strengths by Regional Area and by Country (309A(.Department of Defense

48. .(٣١-٠٣-٢٠١٠)Retrieved ٨ .٠٧-١٠-٢٠١٠Ikenberry, G. John (March/April 2004 .(Illusions of Empire: Defining the New American Order .Foreign Affairs .Kreisler, Harry, and Chalmers Johnson (2004-01-29 .(Conversations with History.